

حاشية ديباجة
الدر الناجي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نور قلوب المتعلمين بعلوم الشريعة والحواشي
* والصلاة على محمد الذي نطقته الجمادات والمواسي * وعلى آله
وأصحابه الذين سلوا سيوفهم لرضاء ربهم وخوف الغواشي * أما بعد
فيقول العبد الفقير إلى لطف ربه القدير الحاجي إبراهيم بن محمد
البواجي * أركبهما الله تعالى على النوق النواجي * لشرحه
ديباجة الدر الناجي * لما عرض على بعض الأذكاء مقلقا بها
سودت ماسودت (قوله) النطق والميران فيه براعة الاستهلال
سبين معناها الشارح (قوله) الحجة والبرهان بمعنى واحد هنا المبين
للقصود المستقيم (قوله) الذين هم معرفات هم ضمير جمع مذكر
والمعرفات اسم فاعل جمع مؤنث من التعريف فقيهه تشبيهه ببلغ
أي هم كالمعرفات إذا أردنا من المعارف النجوم والنصب المعارف
الطريق لمن ضل طريقه أو تغليب النساء على الرجال وتشبيهه
الأصحاب بالنجوم واقع كما في الحديث الآتي وبالنصب بالقياس
إلى النجوم والنصب الأشياء التي ينصبونها على رأس الجبل

الغواشي جمع الغاشية
باعتبار المعاني في
الغاشية كما قالوا في
الحاشية على قوله تعالى
حديث الغاشية

براعة الاستهلال وهو
كون ابتداء الكلام
مناسبا للقصود وهي
تقع في ديباجات الكتب
أكثر بالسيد الشريف

وتشبيهه بالبحر ما يترك
في أدائه التشبيه ويجعل
المشبه به على المشبه

لئلا يضلوا الطريق المستور بالثلوج حين ظلمة النهار يقول الثلوج
مع الرياح والارض والمائية والطينية تعلم الحال وإلى بعض ارض
مرملة كما في الحجاز شاهدنا بين المدينة المنورة والشام الشريف
البناء المرتفع المطول المرصوص بالجص والاحجار في ارض
مرملة لهذا الوهم على وزن جر جمع اهم مضاف الى معرفات بمعنى
محتاجون اليهم للمعرفات بين الامة اذا اردنا من المعارف الآيات
والاحاديث والاقوال والافعال للنبي عليه الصلوة والسلام
لان اصحاب المذاهب كلهم اعتقادا وعملا محتاجون الى رواياتهم
قول النبي عليه السلام وفعله الشريف وسبب النزول والورود
والفرائض والواجبات والسنن وغيرها وخصوصا قد قال النبي عليه
الصلوة والسلام (اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) الحديث
شبه النبي عليه السلام اصحابه بالنجوم الهادية من ضل الطريق
وضل الحجاج طريقهم في سنتنا بين الحرمين ثلث ليال متواليات
كلما ضلوا جاء شيخ من المقومين اهتدى بالنجوم حتى خافوا من عدم
الوصول في موسم الحج الى مكة انما اوردنا هذا البيان هداية النجوم
والاهتداء بها (قوله) في الغائب والنادي الغائب يوم الآخرة
كما قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى (هدى للمتقين الذي يؤمنون
بالغيب) والنادي اداء الحساب واداء الحقوق يوم القيمة وتسليم
الروح والحاصل يدعور به باحسان حالهما في هذه الاوقات (قوله)
حواش جمع حاشية قال الحق الفرق بين الحاشية والشرح ان المحشي
لا يأتي بجميع كلام المتن والشارح يأتي به فيجوز ان يكون المتن
حاشية والشرح شرح لكنهم كثيرا ما يطلقون الشرح على بعض
الحواشي اذا كان بمنزلة الشرح انتهى فان قلت لم عبر بالشارح
هنا بالحواشي وفي ماسياتي بالشرح فاقول تعبيره بالشرح لاني به بجميع
كلام المتن والحواشي باعتبار ان بعض ما أتى به من كلام الشرح

قوله ارض مرملة أي
ارض كثيرة الرمل قال
صاحب العزى واذا
كثر الشيء بالمكان قيل
فيه مفعلة من الثلاثي
المجرد ويقال ارض
مسيجة أي ارض كثيرة
السبع ومأسدة أي
كثيرة الاسد يعني تأتي
النساء للتكثير

فيه نظر

الاولين كان مازاده بمنزلة الخواشي والافلا يطلق عليه الخواشي لما حققه الحق فافهم وعلى قول الحقير يطلق الشرح والحاشية على ما اشرنا اليه في الناشية فتأمل (قوله) آثار على وزن آبار جمع أثر اصله آثار قلبت الهمزة الثانية الفا كان ما كان (قوله) كالامطار في الاقطار الامطار جمع مطر والاقطار بفتح الهمزة جمع قطر بمعنى جوانب يعني ان متن المصنف معلوم بين الاهال الكثرة في بلدان كثيرة كما ان الامطار المنزلة من السماء بجميع انواعها صغير القطرات وكبرها وشديد ها ولينها معلومة بين اهالي البلدان كلها (قوله) كالامثال في الامصار اي كالضروب الامثال في البلدان (قوله) وصرف جمع من الفحول اعنة الافكار الصرف رد الشيء من حالة الى اخرىها الجمع جماعة من الانسان الفحول جمع فحل وهو من روى خبرا وحديثا واشعارا وغلب ورجح على معاصريه في المسائل واعنة على وزن ائمة جمع عنان كما انها جمع امام يعني كثير من العالمين الفاضلين الغالبين اقرانهم صرفوا همتهم وبذلوا اذهانهم الكشف الاستار ما كشفوا وفيه استعارة بالكناية لانه لم يذكر من اركان التشبيه الا المشبه مع الدلالة يذكر ملايم المشبه به على التشبيه شبه الافكار بالافراس في الوصول الى المطلوب ذكر المشبه مع ملايم المشبه به وهو الاعنة وترك البواقي (قوله) كشف الاسرار الخ وفيه استعارة مثل ما سبق ففس عليه (قوله) لاسيما كلمة لاسيما للاستثناء بمعنى اخراج ما بعدها عما قبلها في ان الحكم فيه بالطريق الاولى وحقيقتها ان لائني الجنس وسي بكسر السين بمعنى مثل اسم لا وما بعدها قد ينخفض على ان ما مزيدة اي لا مثل الفاضل الفخاري كأنه اخرج الفخاري بمعنى ان صرفه اولى بالطريق واكثر وادق من صرفهم وقد يرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الشيء مضاف اليه لئلا اي لا مثل شيء هو الفخاري وقد نصب على التمييز

وكثيرا ما يحذف عنها لافي قال اكرم القوم سيما زيد وقد يقع بعدها الجملة الحالية مثل احب العالم لاسيما وهو عامل والعامل فيها ما في كلمة ما من معنى الفعل اي لا مثل المحبة في هذه الحالة (قوله) قدالم به حسن الامام وفي بعض اللغات الامام بمعنى النظر هنا مناسب اي نظر اليه حسن النظر (قوله) بمكارم آه جمع مكرمة بفتح الميم وضم الراء الصفة الجميدة اضافتها الى الاخلاق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف يعني المتصف بالاخلاق الجميدة (قوله) بحاسن الآداب آه جمع حسن على غير القياس كما في القاموس الادب ملكة تعصم صاحبها عما يشتهه يعني كون نفس ولده مؤدبا ظاهرا وباطنا قولنا وفلا ذنوبيا واخرويا ولذا جمع الآداب واتى بالاطلاق خصوصا ادب القلب وهو الزم اللوازم علما ونية لانه قال النبي عليه الصلوة والسلام (انما الاعمال بالنيات) وقال في حديث آخر ان الله لا ينظر الى صوركم واموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم واعمالكم الحديث يعني الشارح ولده ممدوح بالآداب الحسنة (قوله) سمي على وزن غني صفة الولد الاعز ومضاف الى عثمان اي اسمه اسم عثمان ذي النورين رضي الله تعالى عنه يعني اسم ولده عثمان (قوله) بالاتفاق اي كون ولده مسمى بعثمان اتفاقا او عثمان رضي تعالى عنه موصوف بذى النورين بالاتفاق لتروجه بنبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله) فهو نوري عن انوري اراد بالنور الولد الاعز والانور غيره من اولاده او الطلبة الرغبة فيه استعارة مصرحة اصلية حيث شبههم بالنور في ازالة الحزن عن القلب والقاء السرور (قوله) على ما هو الحق يعني اطلاق النور على المؤمن حق لانهم محل نور لان في قلوبهم نور المعرفة كما في قوله تعالى (مثل نوره كشكوة آه كذلك في وجهه كما في قوله تعالى (سيماهم في وجوههم من اثر السجود) والى هذا اشارة في ذي النورين وان كان جسدا هما اشرفا الاجساد بالنسبة الى الامة (قوله) وقد قرأ

وجه الفهم ان الشارح اتى بجمع كلام المتن فلا يطلق عليه حاشية

وجه التأمل الناشية من النشوة وهي عود الشيء مرة بعد اخرى وجعله تكرارا فالمراد من الناشية اقوال الحق يعني اعادة لفظ بعد المتن والشرح مرة اخرى واستاد الاعادة اليها مجاز ووجه الاطلاق باعتبار ان ديباجة الشارح بمنزلة المتن والمحشى ما اتى بجمع كلامها فهذا الاعتبار يطلق على قوله حاشية وباعتبار كونه بمنزلة الشرح يطلق عليه شرحا ولهذا قال اشرنا اليه في الناشية فاحفظوا كتب هذا والافلا يدرك

قوله وكثيرا ما قال ان محشري نصب كثيرا ما في هذا الموضع على الظرفية مجازا لانه من باب حذف الموصوف واقامة صفته مقامه اي حينا كثيرا والعامل فيه الفعل الذي بعده والتقدير ههنا يحذف حينا كثيرا وقال سيويه وهو منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي يحذف حذف كثيرا وما هذه ابهامية وقال لتقارنا في المطول وما لتأكيد معنى الكثرة وفي البواقي كان محشري

على وعلى حرف جر ومجروره ياء المتكلم المتصلة اليها لاهذا المتن كما
 وهم يعني تعلم منى من قول العرب قرأ الفلان على وقرأت على الأستاذ
 الفلاني يريدون تعلم منى وتعلمت منه لقراءتهم المفهومات والعبارات عليهم
 (قوله) مع الف اليه الالف بكسر الهمزة وسكون اللام بمعنى
 الالف مضاف الى اليه ومضاف اليه لمع واليه على وزن اليم بمعنى
 مألوف يعني تعلم منى مع الفة مألوف (قوله) جل جده جل بضم الجيم
 بمعنى الوافر والمعظم والجد بكسر الجيم بمعنى السعي في كل شئ تماماً
 بلا نقصان يعني بذل معظم السعي (قوله) مبانى اى كليات خمس وقضايا
 (قوله) سعيه مشكور اى مصروف الى ما خلق له يعني يسر الله تعالى
 النشر والعمل الصالح (قوله) وعلمه مبرور اى ما خوذنا يعني
 اخذ الطلبة منه انواع العلوم او توسعنا يعني وسعه الله تعالى
 او مقبولا يعني جعله الله تعالى من العلوم المقبولة من انواع العلوم
 او مطاعا ومنقادا به يعني كل من سمع منه الحق اطاعه وانقاد به
 ومن هذا المعنى قوله تعالى (اتأمرون الناس بالبر) الآية اى الطاعة
 (قوله) محبورا اى مسرورا (قوله) مبسورا اى هينا (قوله) فبعثنى
 اى هيا اى او وجهنى او ايقظنى من نوم الغفلة (قوله) ان اهدى
 اى لان اهدى اذ كان بعث بمعنى ايقظ (قوله) غب وفاتى الغب
 بكسر الغين بمعنى بعد وهنا مناسب اى بعد وفاتى (قوله) دقائق
 معضلاته المعضلات بمعنى المضيقات من قبيل اضافة الصفة
 الى الموصوف (قوله) وتبسط حقايق مشكلاته وتبسط بمعنى تزيل
 اصل العبارة مشكلات حقايقه ولرعاية السميع قدم ما قدم واخر ما اخر
 (قوله) نفايس لطائف الحجاب * النفايس الرغائب وفيه استعارة
 بالكناية (قوله) عرائس آه * جمع عروس على وزن جهول وهى المرأة
 المحجوبة ليلة الزفاف فيه استعارة ترشيحية لانه ذكر
 المشبه به مع ملايمه زائدا على القرينة (قوله) بخاء بحمد الله تعالى

درا منيرا اى صار الشرح حال كونه مصاحباً بحمد الله تعالى كالدر
 المنير فيه تشبيه بليغ (قوله) عن بحر لا يدرك غوره شبه العلم
 بالبحر العميق فى عدم الوصول الى جميعه ذكر المشبه به مع ملايمه
 زائدا على القرينة استعارة ترشيحية والقرينة كون الشرح
 غير مخرج عن البحر والغور بمعنى القعر والقعر غايه الشئ
 القصوى هيايته السفلى (قوله) عن الدياجى على وزن
 مبادى جمع ديجاة بمعنى زيادة ظلمات الليالى فيه
 مافيه فتفتن فتح الله لك (قوله) تكلان
 على وزن غفران بمعنى التوكل
 الحمد لله العلى كلاما والصلاة
 على الولي سلاما
 والصحب *
 والآل العلى
 تماما

وجه التفطن معنى عن
 بمعنى فى اى المحصلين
 فى ظلمات الليالى معنى
 كثيرا ما يدركون
 المسائل المغلفة فيها
 قوله كلاما تنوينه
 عوض عن المضاف
 اليه تقديره الذى اتم
 كلامى
 قوله سلاما تنوينه
 كتونين كلاما تقديره
 وصلاتى على الولي
 مقارنة سلامى منه
 قوله العلى بكسر
 العين جمع عليه
 بمعنى اشرف الناس
 صفة لآل والصحب
 وفى اتماما لطيفه فافهم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمه المنطق والميزان * والصلوة والسلام على محمد الذي هو الحجة والبرهان * وعلى آله واصحابه الذي هم معرفات ودلائل الى دخول الجنان ووصول رضاء الرحمن * (اما بعد) فيقول العبد الفقير الى الله الهادي * السيد عمر بن صالح الفيضي التوفادي * احسن الله حالهما في الغائب والنادي * هذه حواش جديدة وآثار مفيدة على متن ايساغوجي الذي صار كالامطار في الاقطار واشتهر كالامثال في الامصار وقد صرف جمع من الفحول اعنة الافكار الى كشف الاسرار المحجوبة تحت الاستار لاسيما الفاضل الفساري قد الم به احسن الامام ولكنه مستصعب على الفهم لا يزال صعبا ولا يكشف نقابه لكل ذي علم * وقد كان الولد الاعز الموصوف بمكارم الاخلاق والمنعوت بحسن الآداب على الاطلاق سمي عثمان ذي النورين بالاتفاق فهو نوري عن انوري على ما هو الحق قد قرأ على هذا المتن اللطيف والسفر الشريف في سنة عشر ومائتين والف

مع الف الف فبذل جل جهده في تحصيل مبانيه وصرف كل وسعه في تبين معانيه وسعى في تحصيل رضائي معتمدا على ربه جعل الله سعيه مشكورا وعلمه مبرورا وخاطره المكنوسا ومحبورا ونال ما اراده ميسورا فبعثني صدق الهمة له وحسن النظر اليه ان اهدي له هدية مذكرة بعد مماتي واعطيه تحفة غير منسية غب وفاقى فاردت ان اشرحه شرحا تظهر دقائق معضلاته وتبسط حقائق مشكلاته وترفع عن نفائس لطائف الحجاب وتكشف عن عرائس حقايق النقاب فجاء بحمد الله تعالى درا منيرا مستخرجا عن بحر لا يدرك غوره ولا ينتهي قعره * وسميته الدر الناجي على متن ايساغوجي * ليكون مجيها لهذا الوالد الراجي وسائر الطلبة المخلصين عن الدايجي راجيا من الله ان يجعله سببا لنجاتي عن النيران ورفعة درجاتي في روضات الجنان فيا ايها الاخوان ادعوا الثاب الغفران من جناب الرحمن انه هو المعطي والمثان وعليه الاعتماد والتكلان (بسم الله الرحمن الرحيم) بدأ كتابه باسم الله تعالى اقتداء بالكتاب الكريم وامثالا بحديث البسملة وجريا على سنن السلف الصالحين وحديث البسملة مشهور وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالبسملة فهو ابتر خرجه المدني وابن مسعود والرهاوي عن ابي هريرة رضي الله عنه واعترض على هذا الحديث بوجوه اربعة الاول ان الامثال به محال لانه يستلزم الدور والتسلسل لان البسملة ايضا امر ذي بال فيقتضي بسملة اخرى وكل امر شانه كذا فالامثال به محال فالامثال بهذا الحديث مح واجيب اولابنوع الصغرى مستند باننا لانم لزوم الدور والتسلسل لان قوله صلى الله عليه وسلم امر ذي بال مقيد بمقصود بدوّه والبسملة ليست كذلك فلا يلزم المحال وثانيا بمنعها ايضا وحل امر ذي بال على اطلاقه لكن البسملة الواحدة كما انها بسملة للمقصود كذلك انها بسملة لنفسها

فلا يحتاج الى بسملة اخرى ونظيره الدرهم الواحد من اربعين المعطى لارز كوة كما انه زكوة لتسعة وثلاثين كذلك زكوة لنفسه (واجيب ايضا بمنعها مستندا بالتخصيص والاستثناء العقلي بمعنى ان العقل خصص واخرج البسملة من عموم كل امر ذي بال كما انه تعالى خصص من قوله تعالى * ان الله على كل شئ قدير * فلا يلزم الدور او التسلسل والفرق بين هذا الجواب والجواب الاول واضح لان الجواب الاول مبني على التقييد وهذا الجواب مبني على تخصيص العقل بدون التقييد في اللفظ والثاني ان هذا الحديث معارض لحديث المجدلة وهو قوله عليه السلام * كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو اقطع * اخرجه النسائي وابوداود وكل امر شانه كذا فلا يمكن الامتثال به اذ لا يمكن اجتماعهما في مبدأ واحد فهذا الحديث لا يمكن الامتثال به (واجيب بمنع الصغرى ايضا باننا لم نعارضه لم لا يجوز ان يكون المراد بالابتداء في حديث البسملة الحقيقي وفي حديث المجدلة العرفي او الاضافي والفرق بينهما ان العرفي ما قدم على المقصود والاضافي ما قدم بالنظر الى الشئ الثاني اعم من المقصود وغيره وكل عرفي اضافي بدون العكس فينتهيا عموم وخصوص مطلق والجواب بحمل الابتداء في حديث المجدلة على الحقيقي وفي حديث البسملة على العرفي او الاضافي وان كان دافعا لتعارض لكنه مخالف للاجماع الواقع لان البسملة مقدمة على المجدلة (واجيب ايضا بحمل الابتداء في احد الحديثين على اللساني وفي الآخر على الجنائي ولك ان تحمل الباء في الحديثين على الملازمة او الاستعانة ولا شك ان التلبس بشئ لا ينافي التلبس بشئ آخر وكذا الاستعانة فلا تعارض وما يقال في الجواب بان الابتداء هنا بمعنى التقديم مطلقا ففيه ان المتبادر من التقديم الابتداء الحقيقي فيرد عليه

مايرد عليه مع انه على هذا الحمل يلزم الركائفة في معنى الحديث فتدبر (والثالث ان هذا الحديث مخالف للواقع اذ رب امر ذي بال لا يبدأ بالبسملة فلا يكون ابتداء بل يكون اتم ورب امر ذي بال يبدأ بالبسملة فيكون ابتداء فلا يتم كما هو المشاهد في زماننا (واجيب بانه انما يرد هذا السؤال لو كان المراد بالابتداء الابتداء الحسي وليس كذلك واما لو كان المراد بالابتداء الشرعي فلا يرد هذا السؤال والمراد بالابتداء الشرعي ان لا يكون هذا الامر معتدا به عند الشارع وان كان معتدا به عند الناس ظاهرا (والرابع ان هذا الحديث خارق للاجماع الوارد على تركه هضم لنفسه بتخييل ان كتابه ليس ككتب السلف كرسالة ابن الحاجب في الحول لان هذا الترك حينئذ كترك الصلوة والصوم هضم لنفسه وهذا لا يجوز (واجيب بان هذا الحديث لا يقتضي كونه جزءا من الكتاب بل يكفي ان يكون مذكورا باللسان فلا يكون خارقا للاجماع لان المراد بالحديث الذكر باللسان وبالاجماع الوارد على تركه الترك في الكتابة وهي امر استحساني فلا يكون كترك الصلوة والصوم هضم لنفسه فلا يلزم الخرق والحاصل انه ان اريد بترك اهل الاجماع الترك اللساني فلانهم تركهم لانهم يذكرون باللسان وان اريد به الترك في الخط والكتابة فسلم لكنه غير مفيد لانه يجوز لان الكتابة غير واجبة (فالباء في البسملة حرف جر فلا بد له من متعلق سواء كان مذكورا او محذوفا وهنا محذوف وهو اما عام او خاص وعلى كلا التقديرين فالظرف مستقر لان التحقيق انه اذا كان متعلقه محذوفا فالظرف مستقر سواء كان عاما كالثبوت والوجود والكون والاستقرار والابتداء او خاصا كالقراءة والتأليف وان كان مخالفا للمشهور كما بينه البركوي في الاظهار وايضا التحقيق والخيار عند الكشف ان المقدر خاص وهو القراءة هنا وكذا كل بسملة تذكر في مقامات متعددة

يتعلق بأؤها بفعل مناسب لهذه المقامات كالكلمات وشربت
في مقام الأكل والشرب وهكذا وان قال الجمهور ان المناسب
بلفظ الحديث ان يتعلق بالابتداء في كل مقام وايضا المناسب
ان يكون الباء للملابسة وقد يعبر عنها بالمصاحبة ويجوز ان يكون
للاستعانة لكنه غير مناسب لاشعاره بأكية اسمه تعالى ولا يخفى
قبحه وعلى كلا التقديرين فالظرف المستقر حال من فاعل الفعل
المحذوف وان قال مولى خسرو بان الظرف لغو اذا كان الباء
للاستعانة لمخالفته التحقيق السابق آنفا وايضا المناسب ان يقدر
مؤخرا لكونه ادل على الاختصاص وادخل في التعظيم ووفق
للوجود فيكون اهم وانما سقطت الهمة من اللفظ لكثرة الاستعمال
ومن الخط لبشعر بانه متصل بالاسم والاسم ليس غير المسمى
فلا يرد الاعتراض بان تقديم الباء ولفظ الاسم على لفظة الجلالة
يخل التعظيم ويشعر بهذا انه سأل بعض السالكين من على
كرم الله وجهه فقال ما معنى العلم في قول النبي عليه السلام في حقل
انما دينه العلم وعلى بابها قال على رضي الله عنه العلم نقطة
كثرها الجاهلون ثم سألوا ما معنى النقطة قال على رضي الله عنه
كل سر من اسرار الله تعالى في الكتب السماوية وكل سر
في الكتب السماوية في القرآن العظيم وكل سر في القرآن العظيم
في سورة الفاتحة وكل سر في سورة الفاتحة في البسملة وكل سر
في البسملة في باء البسملة وكل سر في باء البسملة في نقطة البسملة
وانا هذه النقطة التي تحت الباء ويشير بان الشخص لولم يحج انانيته
لم يستحق ولم يستعد الى اضافة الله تعالى ووجهه انه اذا حذف
همزة انابى نا الذي يدل على التني المحض في الفارسية فيدل
على زوال الانانية وايراد الاسم اما للتعظيم ان كانت الاضافة
للاستغراق كأنه قال ابتدائي بكل اسم الله واما للفرق بين اليين

والتيين ان كانت الاضافة للعهد ايضا ويجوز ان يكون ايراده
لاستيناس العاشق بالله والمعشوق الى الله الى ذكر الجلالة لانه
يحرق اذا ذكر فجأة على ما لا يخفى على اهل الحال والعشق فتأمل
ووجه اضافة الاسم الى لفظة الجلالة دون سائر اسماء الله تعالى
اما لكونه اسما للذات المستجمع لجميع الصفات فكأنه اضيف الى جميع
الاسماء واما لدفع التوهم الناشئ من الاضافة الى سائر الاسماء
المشتقة مثلا لوقيل باسم الرزاق يوهى ان ذكره تعالى لترزقه
تعالى لان ترتب الحكم على المشتق يوهى عليه مأخذ الاشتقاق
بخلاف الاضافة الى الجلالة وهو وظ (الرحمن الرحيم) هما
صفتان مشبهتان من الرحمة بمعنى رقة القلب لكن هذا المعنى
الحقيقى ممتنع في حقه تعالى لترزقه عن القلب ورقته فيحمل على
غاية رقة القلب وهى الانعام والاحسان فيكون مجازا مر سلا
من قبيل ذكر السبب واردة السبب لان رقة القلب سبب
للا نعام والاحسان والرحمن ابلغ من الرحيم اما كيفا فلان
معنى الرحمن هو المعطى لجلال النعم والرحيم هو المعطى لصغار
النعم بالنسبة الى الجلائل وان كان كلها جلية بالنسبة الى صدورها
منه تعالى واما كما قيل معنى الرحمن حيثذا المعطى نعم الدنيا لكل احد
مؤمننا كان او كافرا ومعنى الرحيم المعطى نعم الآخرة للمؤمنين
خاصة اذا عرفت هذا فاعلم ان قضية البسملة قضية محصورة
كلية على تقدير ان تكون اضافة الاسم للاستغراق او شخصية
على تقدير ان تكون للعهد فاصل الاول كل اسم الله تعالى
ابتدئ به وحاصل الثانى اسم معهود له تعالى ابتدئ به
فان الشئ قد يكون موضوعا معنى وان كان فضلا لفظا كما
في مررت بزيد لان تقديره زيد ممرور به هذا على تقدير الاطلاق
واما على تقدير الجهة فقضية دائمة على رأى مولى خسرو فتقديره

كل اسم الله او المعهود منه ابتدئ به دائماً واختاره الخادمي
في شرح البسملة ومطلقة عامة عند البعض اذا اعتبر فعلية النسبة
في المستقبل فتقدريه حينئذ كل اسم الله او المعهود منه ابتدئ به
بالفعل واما قياسها فقضية البسملة كبرى ونظم اليها صغرى
سهلة الحصول من الشكل الاول هكذا صورته هذا الابتداء باسم الله
تعالى لان هذا الابتداء ابتدائي وكل ابتدائي باسم الله فهذا الابتداء
باسم الله وكبرى هذا القياس غيرينة محتاجة الى البيان فالرحن
دليلها صورته هكذا كل ابتدائي باسم الله لان كل ابتدائي باسم من
فاض منه رحمة الدنيا ونعيم الآخرة وكل اسم من فاض منه رحمة الدنيا
ونعيم الآخرة فهو اسم الله فابتدائي باسم الله وكبرى هذا القياس
غيرينة محتاجة الى البيان فالرحيم دليلها صورته هكذا كل اسم
من فاض منه رحمة الدنيا ونعيم الآخرة فهو اسم الله لان كل اسم
من فاض منه رحمة الدنيا ونعيم الآخرة فهو اسم من فاض منه
نعيم الآخرة خاصة بالايحاد وكل اسم من فاض منه نعيم الآخرة
خاصة بالايحاد فهو اسم الله يتبع كل اسم من فاض منه رحمة الدنيا
ونعيم الآخرة فهو اسم الله (قال الشيخ) القول يبي لمعان والمراد
هنا التكلم والتلفظ وههنا التفات على المذهبين لان الالتفات
عند السكاكي ان يكون التعبير عن المعنى الواحد بواحد من
الطرق الثلاثة مقتضى الظاهر وترك هذا ويرتكب خلافاً لنكتة
سواء سبق التعبير عنه بطريق آخر من الطرق الثلاثة ام لا كقول
الشاعر * تطاول ليلى بالأمم * والالتفات عند الجمهور هو التعبير عنه
بطريق من الطرق الثلاثة بعد سبق التعبير عنه بطريق آخر
من الطرق الثلاثة فههنا التفات على مذهب السكاكي سواء
كانت البسملة جزءاً من الكتاب ام لا لان مقتضى الظاهر
ان يقول قلت ترك وعدل الى صيغة الغيبة اعني قال وايضا هنا

التفات على مذهب الجمهور اذا كانت البسملة جزءاً من الكتاب لان
المصنف عبر عن نفسه بانا في ضمن ابتدئ المقدر على المختار في البسملة
وههنا عبر عن نفسه بصيغة الغيبة اعني لفظ الشيخ واما اذا لم تكن
البسملة جزءاً من الكتاب فلا التفات على مذهب الجمهور (والفرق
بين المذهبين عموم وخصوص مطلق لانه كلما تحقق الالتفات
لجمهور تحقق الالتفات للسكاكي وايس بالعكس كافي * تطاول
ليلى بالأمم * وفيه ايضاً تجريد من قيل قول الشاعر * فلئن بقيت
لارحلن بغزوة * تحوى الغنم او يموت كريم * والتجريد لا ينافي
الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه عن ذاته ويجعلها
مخاطباً لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلى بالأمم والاستعطاف
في قول ابن ادهم * الهى عبدك العاصي اناكا * وغير ذلك والالتفات
نكتان عامة وخاصة فالنكتة العامة تنشيط القلوب بتغيير
الاسلوب والخاصة اجراء الصفات المادحة على نفسه (فان قيل
لو قال قلت لا يمكن اجراء الصفات المادحة على نفسه) فان قيل
صفة لفاعل قلت اعني تاء الضمير او بدلا عنه (قلنا لا يمكن لان
المضمر لا يوصف ولا يوصف به ولان المظهر لا يدل من المضمر
الا اذا كان غائباً وفيما نحن فيه متكلم ويجوز ان يكون النكتة
الخاصة هضم النفس ودفع الانانية فان قلت هذا ينافي في عمده
بالصفات المادحة (قلت يجوز ان يكون تحديثاً بالنعمة لا تمداً
والتعبير بالماضي حقيقة على تقدير تأخير الديباجة وان كانت متقدمة
ففيه استعارة مصرحة اصلية وتبعية حيث شبه القول في المستقبل
بالقول في الماضي في تحقق وقوعه استعارة اصلية ثم اشتق
من القول بمعنى المستقبل قال فاستعمل بمعنى يقول استعارة تبعية
كما في قوله تعالى (انا اعطيتك الكوثر) الشيخ في اللغة مصدر
بمعنى اسم الفاعل اي الشيخ وهو المضي وبطلق في العرف على

الكبير سنا وهو من يتجاوز اربعين وعلى الكبير علما كالشيخ ابن
الحاج لان المشهور انه قتل شابا وعلى الكبير علما كالشيخ
التصوف والمراد ههنا الثاني منفردا او مجتمعا مع الاول او الثالث
او كليهما وسن الانسان من ولادته الى السبع سن طفولية ومنها
الى خمس عشرة سن تميز ومنها الى ثلثين سن ازدياد ونماء ومنها
الى اربعين سن وقوف ومنها الى ستين سن انحطاط خفي ومنها
الى الوفاة سن انحطاط جلي وههنا قاعدة لطيفة ذكرها الحسن
الزبيري في حاشية الاستعارة وهي ان اللام الداخلة على المظهر
الموضوع موضع المضر للعهد الخارجي لان ذلك الضمير ان كان
للقائب فلا بد من تقدم ذكره في الجملة والمعرف باللام الموضوع
موضع المضر المتقدم ذكره في الجملة متقدم ذكره في الجملة فيكون
للعهد الخارجي وان كان للتكلم او المخاطب وهما متعينان عند
المخاطب فيكون من قبيل اغلق الباب وخرج الامير تدبر (الامام)
مصدر بمعنى المأموم او اسم لما يؤتم به سواء كان انسانا يقتدى بقوله
وفعله او كتابا او غير ذلك محقا ومبطلا كالامام العادل والامام
الجبار وجهه ائمة وقد يكون الامام جمع ام كخفاف جمع خف والمراد
ههنا هو الاول بمعنى المتقدم به في العلم والدين (العلامة) من يكون
جامعا بين العلوم العقلية والنقلية كالشيخ ابن الحاجب وتاؤه
اما للنقل من الوصفية الى الاسمية كالكافية والشافعية واما للفرق
بين الخالق والمخلوق لانه يقال لله تعالى علام الغيوب والعباد علامة
كان العباد بمنزلة الاناث في جنب الله تعالى واما للبالغة كياء اخرى
وهو الانسب (افضل) العلماء (التأخرين) لا بد في استعمال افعل
التفضيل من احد الشروط الثلاثة اما معرفا باللام او مضافا اليه
او موصولا بمن وههنا استعمال بالاضافة وحيدة اما ان يكون الزيادة
مطلقة او بالنسبة الى المضاف اليه كما في يوسف احسن اخوته

مصدر شاخ بـ شيخ
محركة كما في الصحاح
والقاموس فيكون
الشيخ على هذا صفة
مشبهة

واذا قصد الزيادة بالنسبة الى المضاف اليه يشترط ان يكون
المفضل جزءا من المفضل عليه كما صرح به الحاشية لا يقال يلزم
على هذا تفضيل الشيء على نفسه لانه نقول انه داخل في المضاف اليه
لغة خارج عند مراد كما في الاستثناء المتصل والمقصود تفضيله
على ما يشاركه في هذا المفهوم فلا يلزم التفضيل على نفسه كذا
حققه بعض المحققين في مثل هذا التركيب فليحفظ وسيجيء جواب
آخر عن قريب ان شاء الله تعالى (والمراد من التأخرين الشيخ
ابو علي سينا وابو النصر الفارابي ومن بعدهما والمراد من المتقدمين
من قبلهما من افلاطون وسقراط وبقرات وجالينوس وغيرهم
(قدوة الحكماء الراشدين) القدوة بكسر القاف وضمها مصدر
بمعنى المفعول او اسم لمن يقتدى به كما سبق آنفا والحكماء جمع
حكيم من الحكمة وهي العلم بالشيء على ما هي عليه في نفس الامر
بقدر الطاقة البشرية والفرق بين المتكلمين والحكماء ان الشخص
اما ان يكون متمسكا بالشريعة ام لا الاول اما ان يكون علما بالبداء
والمعاد بطريق الاستدلال او بطريق الرياضة والاول المتكلمون
والثاني المتصوفون والثاني اما ان يكون علما بطريق المشي في الركاب
او بطريق الكشف والاول الحكماء المشايخون والثاني الحكماء
الاشراقية والراشدين من الرسوخ بمعنى الثبوت والتقرر في العلم
كما في قوله تعالى والراشدين في العلم (اثير الدين) اما لقب للشيخ فيكون
مفردا كعبد الله علما والفرق بين اللقب والكنية والعلم مشهور
مستغن عن البيان او مركب اضافي كغلام زيد فعلى الاول عطف
بيان او بدل من الشيخ جى به للمدح كما في قوله تعالى * جعل الله
الكعبة البيت الحرام * فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جى به
للمدح كما صرح به في الكشف اوللايضاح باسم مختص به او للتفريق
اولئنا كيد وعلى الثاني صفة بعد صفة للشيخ (واثير فعيل بمعنى

مفعول فالإضافة بمعنى في أي مختار في الدين أو بمعنى فاعل فالإضافة إلى معموله أي مختار الدين والدين الطاعة والجراء والمراد ههنا الشريعة فإن الشريعة من حيث أنها تطاع لها تسمى ديناً ومن حيث أنها تجمع عليها تسمى ملة ومن حيث أنها يرجع إليها تسمى مذهباً وإيضاً قد يفرق بأن الدين منسوب إلى الله فإن الدين وضع الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات والملة منسوب إلى النبي عليه السلام يقال ملة إبراهيم وملة محمد وملة عيسى عليهم السلام والمذهب ينسب إلى المجتهد يقال مذهب الإمام الأعظم ومذهب الشافعي (الإلهي) بفتح الباء وسكون الهاء اسم قبيلة والياء نسيبة وأما الإلهي بسكون الباء وفتح الهاء فغلط مشهور ولذا قيل اعلم ابهرأ وقرأ أنهرأ (طيب الله ثراه)

اعتراض للدعاء والمراد من ترى القبر والضمير راجع إلى الشيخ والظاته مجاز من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال أعني حال الشيخ والمعنى طيب الله حال الشيخ في ثراه ويجوز أن يحمل على الحقيقة والمعنى ح طيب الله قبره وجعله روضة من رياض الجنة فيلزم أن يكون حال الشيخ مطيباً بطريق الكناية وهذه الجملة خبرية مستعملة في معنى الانشاء مجاز في النسبة على طريق الاستعارة المصروفة الأصلية والتبعية بأن يشبه النسبة الانشائية الكائنة في لطيب الله بالنسبة الاخبارية الكائنة في طيب الله في تحقق الوقوع فهذا التشبيه استعارة أصلية عند المحققين ثم استعملت الصيغة الموضوعية للنسبة الاخبارية أعني طيب الله في النسبة الانشائية أعني لطيب الله فهذا الاستعارة تبعية ونظيرها استعارة رجه الله ليرجحه الله وقد يعكس كما في قوله عليه السلام * من كذب على متعمداً فلينبأ مقعده من النار * بمعنى يقبض مقعده والسكتة في العدول عن الحقيقة إلى المجاز والاستعارة أما التفاؤل كأنه دعى واستجيب وتحقق

وقوعه ومضى وأما اظهار الرغبة والحرص على وقوعه كأنه لكمال حرصه تخيل وقوعه فعبّر بالماضي وأما الاحتراز عن صورة الامر لأنها اساءة الادب مع الله تعالى (وجعل الجنة مثواه) لفظ جعل يستعمل على معنيين أحدهما بمعنى خلق ويتعدى إلى مفعول واحد نحو وجعل الظلمات والنور والثاني بمعنى صير نحو الذي جعل لكم الأرض فراشاً ويتعدى إلى مفعولين وههنا بمعنى صير والجنة كل بستان ذي شجر يستريح به الأشجار الأرض وقد تسمى الأشجار الساترة الجنة نحو وجنات الفا فاوا لمثوى من ثوى يثوى ثواه وهو الإقامة مع الاستقرار ومنه قوله تعالى * وما كنت ثاوياً في أهل مدين * فالمثوى المستقر قيل إن الجنة مفعول ثان لجعل و مثواه مفعول أوله قدم الثاني على الأول رطابة للقافية والفاصلة لكن فيه نظرو وتكلف فلفظن حتى يفتح الله عليه (يحمد الله) فيه اشعار بأن المقدر في التسمية يتبدى على صيغة نفس المتكلم مع الغير ليكون على وتيرة التسمية ويجوز أن يتعلق بأوها يقال أو يحمد ولا يخفى عليك أن الفصل بين التسمية والمجدة بشيء لا يخلو عن سوء الادب ومخالفة لسيرة السلف فواجهه فصل المصنف بين التسمية والتحميد يقال الشيخاه واجيب بوجهين (الأول أنه ليس من كلام المصنف بل من كلام بعض تلاميذه ذكره ليصح عليه الاعتماد) والثاني أن مدح النفس راجع إلى مدح النقاش فيكون هذا مدحاً لله في المأل فيكون جذاً في المعنى فلا فصل على التقديرين (وقوله يحمد الله اه) حيثئذ جد صريح بعد الإشارة إليه اهتماماً بشأن الحمد لأن المقام مقام الحمد آثار الحمد على الشكر لأن الحمد رأس الشكر فمن لم يحمد الله لم يشكره كما ورد في الحديث والاشعار بأن حده ثابت سواء وصل النعمة منه تعالى إليه أم لا إذا الحمد هو الثناء باللسان سواء تعلّق بالفضائل أم بالفواضل والشكر لا يكون إلا في مقابلته النعمة لأن الشكر

فعل ينبي عن تعظيم النعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان
او اعتقاد بالجنان او خدمة بالاركان فورد الحمد هو اللسان وحده
ومتعلقه بعم النعمة وغيرها ومورد الشكر بعم اللسان وغيره ومتعلقه
النعمة وحدها فاذا بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادفهما
في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وصدق الحمد بدون الشكر
في الثناء على العلم والشجاعة وصدق الشكر بدون الحمد في الثناء
بالجنان او بالاركان في مقابلة الاحسان وههنا تفصيل لكن يكفي
لمبتدئ هذا القدر وآثر الجملة الفعلية على الاسمية للدلالة على
التجديد والاستمرار والاعتراف بالعجز عن استدامة الحمد لان الجملة
الاسمية المعنوية عنها تدل على الدوام وان لم تدل الاسمية الاصلية
على الدوام وللتخصيص على صدور الحمد عن نفسه ولا استغراب
وآثر من بين الجمل الفعلية صيغة نفس المتكلم مع الغير لدفع الانانية
وللاشارة الى ان هذا الامر امر عظيم يحتاج الى الاستعانة وآثر
لفظة الجلالة لما ذكرنا في البسملة ويجوز ان يكون اثارها
للاستلذا اذا وانترك في الموضوعين وهذه الجملة اخبار صورة انشاء
معنى (على توفيقه) فيه اشارة الى انه تعالى كما يستحق الحمد لذاته
تعالى كذلك يستحق لوصفه تعالى على ما يشعر الترتب
على الوصف بعد الترتب على اسم الذات ولفظة على الداخلة
على المحسود عليه بمعنى لام الاجلية فيكون علة لقوله نحمد الله
وهو دعوى وقوله على توفيقه اشارة الى صغرى القياس وكبراه
مطوية ترتب القياس هكذا الله مستحق للحمد لانه تعالى موفق
وكل موفق مستحق للحمد فانه مستحق للحمد فان اعتبر توفيقه
تعالى لينا يتحقق الحمد في ضمن الشكر لانه من النعمة الواصلة
الينا فيكون من مادة الاجتماع وان اعتبر الى غيرنا يتحقق الحمد
بدون الشكر فيكون من مادة الافتراق ويجوز ان يكون على بمعنى

توفيقه بعم النعم
بجمله موافقا لما
ويرضه وعلمه فذل
وصرا

و توفيقه

فحق القدر

الطاعت

و توفيقه

في او بمعنى مع فحصل المعنى نحمد الله حال كوننا محفوظا ومحاطا
في توفيقه او مقارنا او مصاحبا مع توفيقه فيكون اشارة الى عدم القدرة
على حمده تعالى من قبيل قول صاحب المطالع اللهم انا نحمدك
والحمد من آلائك تدبر (واضافة التوفيق الى الضمير من قبيل اضافة
المصدر الى فاعله والتوفيق لغة جعل الاسباب موافقة للمسبب وعلى
هذا بعم التوفيق الخير والشر وهو غير مراد ههنا لانه لا يصلح لكونه
محمودا عليه اللهم الا ان يخص الاسباب بالاسباب الخيرية وعند
الاشعري واكثرنا بعمه هو خلق القدرة على الطاعة (ورده هذا التعريف
بانه يلزم ان يكون الكافر موقفا لكونه قادرا على الايمان والطاعة
وان لم يكن مؤثما ومطيعا بالفعل) اللهم الا ان يراد بالقدرة القدرة التامة
التي تحقق مع الفعل كما هو مذهب اهل السنة من ان الاستطاعة
مع الفعل وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة وهو الظاهر
والاناسب بهذا المقام ان يفسر بجعل الله فعل عباده موافقا لما يحبه
ويرضاه وهذا قريب مما ذكره امام الحرمين في المأل وان كانا
متغايرين ظاهرا والظاهر ان هذا الحمد انشاء معتل بالتوصيف
لانشاء معتل بالاضافة كما سبق الاشارة اليه فان قيل كل محمود عليه
يجب ان يكون اختياريا وههنا الانعام ليس باختيارى لانه راجع الى
صفة التكوين وهو من الصفات الذاتية الصادرة عنه تعالى بالايجاب
عندنا والالكانت حادثة ضرورة ان ما كان مسبوقا بالقصد والاختيار
كان حادئا على ما بين في محله فكيف يصح جعله محمودا
عليه قلنا يجوز ان يكون هذا مبنيا على مذهب الاشعري لان التكوين
عنده من الصفات الاعتبارية الحادثة ويمكن ان يحاسب
بتعميم الاختيارى من الحقيق والحكمى والصفات الذاتية
وان لم تكن اختيارية حقيقة لكنها في حكم الاختيارى لاستقلال
الذات فيها وعدم احتياجه فيها الى امر خارج كما هو

شيان بعض الافعال الاختيارية هذا وقد يجاب عنه بحمل
الاختياري على معنى ما صدر من المختار لا على معنى ما صدر
بالاختيار وحيث تكون الصفات اختيارية فيصح كونها محمودا
عليها ولو سلم كونه بمعنى ما صدر بالاختيار لكن لم لا يجوز ان يكون
سبق الاختيار سبقا ذاتيا لازما نيا كما هو مذهب الامدى فلا اشكال
(ونسئله) الظاهر ان الواو عاطفة وهذه الجملة معطوفة على جملة
نحمد الله الى آخره ويجوز ان تكون حالة فتكون حالا من ضمير
نحمد ويحتمل ان تكون اعتراضية معترضة بين الجملة الحمدية
والصلائية وفائدة هذه الجملة رفع العجب عن نفسه الذي اشعر
تمدحه به من كونه شيخا اما ما علامة افضل المتأخرين قدوة الحكماء
الراسخين وكونه موقفا كانه استغفر الله عما اشعر به كلامه
السابق والسؤال استدعاء المال او نحوه من الجنان والرضاء
وغيرهما او استدعاء المعرفة ونحوها فاذا كان السؤال
لا استدعاء المعرفة ونحوها يتعدى الى المفعول الثاني تارة بنفسه
وتارة بعن نحو ويطلبونك عن الروح فاذا كان لا استدعاء المال
ونحوه يتعدى بنفسه تارة ويتعدى بمن تارة نحو واسألوا الله من فضله
والحاصل ان السؤال وان كان للاستكشاف ودفع الشبهة
فقد يكون متعديا الى الثاني بنفسه وقد يكون بعن وان كان
لنيل العطاء والكرم من المسؤل منه فقد يكون متعديا اليه بنفسه
نحو واذا سألتهم وقديكون بمن والظاهر ان السؤال هنا من قبيل
الثاني والفرق بين السؤال والالتماس والامر ان طلب الادنى
من الاعلى فهو سؤال ودعاء وطلب المساوي من المساوي التماس
وطلب الاعلى من الادنى امر نحو اقيموا الصلوة وآتوا الزكاة (وايثار
صفة الفعل والتكلم مع الغير كما مر في نحمد الله (هداية طريقه)
الهداية عند الاشاعرة الدلالة الموصلة الى المطلوب يعني

الا يصل بالفعل وعند المعتزلة هي الدلالة على ما يوصل
الى المطلوب يعني اراءة طريق المطلوب سواء وصل بالفعل ام لا
(وبعضهم عكس البيان فاعطى الاول والثاني والثالث الاول
والمختار الاول ونقض الاول بقوله تعالى * واما ثمود فهديناهم
فاستجبوا العمى على الهدى * فان التعريف الاول غير شامل له
لانه بمعنى الاراءة بقرينة فاستجبوا آه فلا يكون التعريف الاول
جامعا (واجيب بانه من قبيل ذكر المسبب واردة السبب
لان الاراءة سبب لا يصل في الجملة والمعرف الهداية الحقيقية
فلا يضر خروجه (واجيب ايضا باننا لانسلم خروجه من التعريف
لان المراد واما ثمود فاوصلناهم الى الحق فتركوه وارتدوا (واجاب
السعد في حاشية الكشف بان الهداية المتعدية الى المفعول
الثاني لفظا وتقديرا بنفسه بمعنى الدلالة الموصلة الى المطلوب فلذا
يسند الى الله خاصة كقوله تعالى * لنهدينهم سبلا * وان الهداية
المتعدية بحرف الجر سواء كان باللام او بالي بمعنى الدلالة على
ما يوصل الى المطلوب فيسند تارة الى النبي عليه السلام كقوله تعالى
* انك لتهدي الى صراط مستقيم * وتارة الى القرآن كقوله تعالى
* ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم * فيجوز ان تكون هذه الآية
من قبيل المتعدى الى المفعول الثاني بحرف الجر والتقدير
واما ثمود فهديناهم الى الحق او الحق فاستجبوا الخ فلا نقض
ونقض الثاني بقوله تعالى * انك لتهدي من احببت * فان الهداية
في هذه الآية بمعنى الايصال لانه المنفي عن الرسول عليه السلام
لا بمعنى الاراءة لانه هاد ومرى الطريق الى جميع الخلق
فيخرج عن التعريف الثاني مع انه مع من افراد المعرفة (واجيب
ايضا بانه من قبيل ذكر السبب واردة المسبب على
عكس الآية السابقة والمعرف الهداية الحقيقية فلا يضر

خروجه ويمكن ان يجاب عنه بان الهداية تجوز ان تكون بمعنى الاراء
والتقدير حينئذ ان اراء الطريق لكل امة وان صدرت عنك ظاهرا
لكنها غير صادرة عنك حقيقة بل عنا كقوله تعالى * وما رميت
اذ رميت ولكن الله رمى * فلا نقض ايضا والمراد في كلام المصنف
المعنى الاول موافقا لمذهب الاشعري لان المعنى الثاني موجود في كل
الناس فلا حاجة الى السؤال (واعلم ان الهدى والهداية مترادفان
في اللغة لكن الشرع فرق بينهما بان الهدى مخصوص بما تولاه الله
واعطاه بنفسه دون ما هو الى الانسان والهداية اعم فبينهما عموم
وخصوص مطلق واما الاهتداء فمخصوص بما يتجراه الانسنان
على طريق الاختيار اما في الامور الدنيوية او الاخرية فيقبله فيكون
مطاوعا كليهما على ما فصله الراغب في مفرداته والطريق هو السبيل
الذي يطرق بالارجل اى يضرب وجهه طرق واما الطرائق فجمع
طريقة نحو * ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق * و اضافته الى ضميره
تعالى قرينة على انه استعارة شبه الافعال المحمودة والخصال
الممدوحة الموصلة الى رضا الله تعالى بالسبيل الموصل الى المطلوب
في الايصال ثم استعمل لفظ الطريق الموضوع للثاني في الاول
استعارة مصرحة هذا واعلم ان الطريق قد يذكر وقد يوثق لكن
استعماله مذكرا اكثر (ونصلي) عطف على نحمد لا على نسئله فافهم
وهو فعل مضارع متكلم مع الغير من صلى يصلي صلاة اذا دعا وقياس
مصدره التصلية لكهنا مهمجورة وفي القاموس يقال صلى يصلي
صلاة لا تصلية وكذا في اكثر كتب اللغة وقيل التصلية مستعملة في شعر
ثعلبة وهو * تركت القبان وعزف القبان * وادمنت تصلية وابتهالا *
اى تضرعا وايضا ذكره الزوزنى في مصادره فقال التصلية نماز كردن
ودرود آوردن ويمكن ان يقال انما تركه اكثر اهل اللغة لان عنايتهم
بالمصادر السماعية دون القياسية وهي من المصادر القياسية وايضا

يجوز ان يكون تركهم لدفع الابهام لان التصلية كما تكون مصدر صلي
بمعنى دعا كذلك تكون مصدر صليت بالنار اى عذبت بها واذا عرفت
هذا فاعلم ان لفظ الصلاة مشترك بين الرحمة والدعاء والاستغفار اشتراكا
لفظيا عند الشافعي والمختار عندنا انها مشتركة بينها اشتراكا معنويا
بمعنى ان معناها واحد وهو العطفة وافرادها متعددة بحسب
الاسنادات وترك السلام رد الامام النووي فانه قال ان القصر على
الصلاة مكروه والاعمح انه ليس بمكروه لكن الجمع مستحب (فان قلت
ان استعمال الصلاة بمعنى يدل على المضرة فيشعر الدعاء عليه) قلت هذا
مخصوص بلفظ الدعاء دون الصلاة فافهم (واعلم ان ذكر الصلاة
بعد التسمية لم يكن في الصدر الاول وزمن الخلفاء الراشدين وانما احدث
ذكرها بعدها في المكاتب والمراسل والرسائل بنو العباس فضى به
عمل الناس في اقطار الارض فصارت بدعة حسنة ومنهم من ختم بها ايضا
واختلف في اول من كتبه فقيل السفاح عبد الله بن محمد بن علي بن
عبد الله بن عباس وقيل هرون الرشيد وما روى من قوله عليه السلام
من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي مكتوبا
في ذلك الكتاب اورده الجوزي في موضوعاته وقال ابن كثير انه غير
صحيح وقال الطبراني والخطيب وابو الشيخ والمستغفرى وصاحب
الترغيب بسند ضعيف ولو سلم صحته فلا يدل على المطلوب هذا قول
قاضى عياض رحمه الله في الشفاء ورده الشهاب في شرحه ناقلا
عن الواقدي بسنده ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه كتب الى عامله
طرفه بن هاجر ما صدره بسم الله الرحمن الرحيم من ابي بكر خليفة
رسول الله الى طرفه بن هاجر سلام عليكم بما صبرتم فاني احمد الله الذي
لا اله الا هو * واسأله ان يصلي على محمد صلى الله عليه وسلم اما بعده * وهذا
يدل على انه سنة قديمة موجودة في الصدر الاول وهو المختار (على محمد)
هو علم شخص لبينا صلى الله عليه وسلم وفيه معنى اللقب من حيث

اشعاره بالمدح منقول من اسم مفعول من حمد بالتشديد سماه به جده
عبد المطلب لموت ابيه في سابع ولادته بالالهام تفلأبان يكثر حمد الخلق له
وفي السير قيل لعبد المطلب لم سميت ابنك محمد اوليس من اسماء آبائك
وقومك قال رجوت ان يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه
لمسبق في علمه تعالى وهذا يدل على انه اسم مفعول من حمد وقيل
منقول من المصدر لان هذه الصيغة كما تكون اسم مفعول كما هو المشهور
كذلك تكون مصدرا كما في قوله تعالى * ومن قناهم كل ممزق * وقال
بعضهم هو علم من تجل بل صرح الزجاج بان الاعلام كلها من تجلة
خلاف السيوبي فانه قال كلها منقولة والصواب ان الدليل ان دل
على النقل فهو منقول والافهم من تجل وقول عبد المطلب السابق
دليل على النقل فلا دليل على الارتجال وما يقال ان قول حسان
* فذوالعرش محمود وهذا محمد * يدل على الارتجال ففيه نظر لانه
لا يدل على انه من تجل (فان قيل التصريح باسم العلم بنا في التعظيم
بل الاولى ان يقال على رسولنا وغير ذلك) قلنا منافاته للتعظيم انما هو
في صورة الخطاب واما فيما عداها فلا كما قال عليه السلام * اذا صلبتم
على فعمموا وقلوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد آه ولذا قال
هكذا على محمد امثالا لامر الرسول عليه السلام على ان هذا الاسم
عين التعظيم لرسول الله عليه السلام فلا منافاة اصلا فان قيل لم يرجع
هذا الاسم على سائر اسمائه عليه السلام مع انه قيل اسم احدا افضل
لانه يفيد المبالغة في الحامدية ولانه لم يسم باسم احدا احد قبل ولادة
النبي عليه السلام واما اسم محمد فسمي به قبل ولادته خمسة عشر رجلا
وقد حكى الله تعالى عن عيسى عليه السلام حيث قال الله تعالى *
ومبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه احمد * قلنا ذكر البخاري في شرح
الارشاد ان للنبي عليه السلام الف اسم وقيل ثلثمائة وقيل تسعة
وتسعون اشهرها وفضلها محمد وهو يفيد المبالغة في المحمودية وهي

تستلزم المبالغة في الحامدية فيكون افضل منه واما التسمية قبل ولادته
فلتفاوت والتبرك باسمه عليه السلام واما قوله تعالى من بعدي اسمه
احد * فيعارضه قوله تعالى * محمد رسول الله والذين معه وقوله تعالى *
وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل * وقوله تعالى * ما كان محمد
ابا احد * (وعترته) الاولى ان يقول وعلى عترته ليكون ردا على الشيعة
لانهم ينكرون دخول علي بين محمد وبين آله وينقلون في ذلك حديثا
وهو من فصل بيني وبين آلي بعلي لم ينل شفاعتي * واهل السنة يدخلون
على بينهما ويقولون لا نسلم بحجة الحديث لانه لم ينقل من الثقة ولو سلم
بحجته فلا شبهة انما نشأ من وضع حرف الجر مقام الاسم العلمي والمراد
من الحديث ان من فرق بيني وبين آلي بعلي رضي الله عنه ورجحه على ابي
بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما كما هو مذهب الشيعة لم ينل
شفاعتي فيكون المراد منه ذم الشيعة فيكون عليهم لالهم (والعتره بكسر
العين وسكون التاء بطلق في اللغة على فرع الرجل من اولاد الاولاد
واولاد العم وقد يطلق على اصله على ما بينه صاحب الاختري (وقال
في الصحاح عتره الرجل نسله ورهطه الادنون كالعشيرة فالمراد ههنا
الاقرباء والاتباع من قبيل ذكر المقيد واردة المطلق ولو قال وعلى آله
لكان اولى ليكون ممثلا للحديث لفظا ومعنى (اجمعين) نأ كيد معنوي
والفرق بين اجمعين وبين جميعا ان اجمعين لا يستعمل الا نأ كيدا
ولا يصح نصبه على الحال كقوله تعالى * فسجد الملائكة كلهم
اجمعون * واما جميعا فانه قد ينصب على الحال ويؤكد به من حيث
المعنى نحو قوله تعالى * قلنا اهبطوا منها جميعا * كما قال البيضاوي
واعلم انه رد على المص وسائر المؤلفين ان تكون خطبتهم وديباجتهم
خداجا ونقصا بالقوله عليه السلام * كل خطبة ليس فيها تشهد فهي
كاليد الجذماء * رواه الترمذي وحسنه وصححه النووي والبيهقي
وفي ترك التشهد في أكثر الديباجة والخطبة ترك العمل بهذا الحديث

(واجاب بعضهم بحمل الحديث على خطبة النكاح او خطبة الجمعة
لاعلى خطبة الكتاب والرسالة بدليل وروده في كتاب النكاح وردها
الجواب بان لفظ الحديث عام والعام يجري على عمومته وسبب النزول
والورود لا يكون مخصصا عندنا فلا يكون التخصيص صحيحا
وما اجاب به بعضهم بان المراد بالشهد الحمد مر دود بورود التثنية
في رواية اخرى اعني كل خطبة ليس فيها شهادتان آه والتثنية
صريحة في كلمة الشهادة دون الحمد مع ان اطلاق الشهادة على الحمد
خلاف الظاهر من غير قرينة (وبعضهم اجاب بحمل الشهد على اللسان
دون الخطي فلا يكون ترك الكتابة مضر او فيه نظر فتدبر واجاب بعضهم
بان ذلك الحديث ضعيف لا يعمل به ورد باننا لم ضعفه كما بيناه ولو سلم
فالا حادith الضعيفة تكفي في باب العمل فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين
(وبعد) الواو عاطفة من قبيل عطف الفصة على الفصة اي عطف
مضمون ما سبق لغرض سبب التصنيف علي مضمون ما سبق لغرض
التبرك فلا يضر الاختلاف بالاخبارية والانشائية وقيل الواو استباقية
وقيل زائدة لعدم ظهور العطف والاستئناف (وقيل عوض عن كلمة
اما على ما يشعر به وقوع اما موقع الواو في بعض النسخ كما سيأتي والمراد
من ذكر هذا اللفظ تذكري الامور المتبرك بها حين الشرع وابداع
الماضية بين السابق واللاحق ولهذا قيل انه فصل خطاب وقيل
انه اقتضاب قريب من التخلص على ما فصل في كتب البيان واختلف
في اول قائل هذا اللفظ على خمسة اقوال اولها انه داود عليه السلام
وهو المراد بقوله تعالى * وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب * وثانيها
انه قس بن ساعدة من فصحاء العرب وثالثها انه كعب بن لؤي
(ورا بعدها انه يعرب بن قحطان) ورابعها انه سحبان بن وائل
كذا قيل ثم كان ديدن النبي عليه السلام ان يكتبها في مكاتبه
ومراسله فكان سنة قديمة (وبعد في الاصل طرف مكان ثم شاع

في ظرف الزمان فصار حقيقة عرفية فيه قبل وفيه نظر يعرف
وجهه بالتأمل (وقال الراغب في مفرداته ان بعد يستعمل في التأخر
المتفصل غالبا يقال جاء زيد بعد عمر واذا كان مجيئه متاخيا
ومتأخرا وقد يستعمل في التأخر المتصل وضده قبل في الوجهين
لكن الاستعمال الغالب فيهما التأخر والتقدم الزماني نحو زمان
المنصور بعد زمان عبد الملك وقد يستعملان في المكان كما يقول الخارج
من اصفهان الى مكة الكوفة بعد بغداد وقد يستعملان في الترتيب
الصناعي نحو الخو بعد الصرف وقد يستعملان في التأخر في الميزة
نحو الحاج بعد عبد الملك انتهى فعمل منه انهما يستعملان في الزماني
والمكاني كما صرح به الجموي في شرح الاشباه فهوا ما معمول للشرط
المقدر او الجزاء المقدر لان تقدير الكلام مهما يكن من شيء بعد
زمن الفراغ من البسملة والحمدلة والصلوة فاقول هذه رسالة ويكن
فعل تام ومن في من شيء زائدة وشيء فاعل يكن اي مهما يوجد شيء
وبعد متعلق يكن على التحقيق فيكون من تمة الشرط وقيل بعد
متعلق باقول المقدر تحت الفاء فيكون من تمة الجزاء واعترض عليه
بانه يلزم حينئذ عمل ما في خبر الفاء فيما قبله وذا لا يجوز (واجيب بان عدم
الجواز مخصوص بما عدا الظرف واما ما قبله فيجوز عمل ما بعده
فيما قبله لان الظرف معمول ضعيف فينسع فيه ما لا ينسع في غيره
وقيل بعد متعلق بالواو النائية عن اما المتضمنة لمعنى الشرط وفعله
والعهدة عليه في ذلك فهذه القضية اتفاقية عامة وهي ما يحكم
فيه بصدق التالي سواء صدق المقدم او لا والمراد من هذه القضية
تحقيق التأليف وتأكيده التصنيف (فهذه) الفاء داخلة على جواب
اما المذكورة على تقدير وجودها على ما في بعض النسخ وهي
اما بسيطة واما مركبة فالبسيطة فيها معنى الشرط والتأكيده والتفصيل
اما الشرط فللزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للتاني واما التأكيده

والسراة الالهة في
الدهق

هو محبان لكونه
مخصوصا بالبحر

فان معنى قولك امازيد فذاهب مهما يكن من شيء فزيد ذاهب
فيكون كالمثبت بالدليل لانه لا تخلو الدنيا عن شيء ما واما التفصيل
فغالبا حاله فيثبت وجب تكرارها والركبة كالتى في قوله تعالى * اما
ذا كنتم تعملون * فانها مركبة من ام النقطعة واما الاستفهامية
واما هذه لمجرد التأكيد من غير تفصيل ويمكن ان يوجد التفصيل
لمجمل ذهني سابق او القدرة او الموهومة والفرق بينهما ان اما
القدرة محذوفة في نظم الكلام مرادة في المقام واما الموهومة
فليست بمحذوفة في الكلام ولا مرادة في المقام بل زعم التكلم انه قال
اما فاقى بالفاء مع انه ما قال في الواقع او جواب للواولانه عوض عن
اما والفاء ليس بجواب بل اتي لقطع توهم الاضافة الى ما بعده واتي
تشبيها للظرف بالشرط كما في قوله تعالى والى ربك فارغب وهذه
التوجيهات الخمس على تقدير عدم اما في النسخ على ما في بعضها
هذا وقد يقدر الفاء في جواب اما في الموضوعين اما احدهما للضرورة
الشعر * نحو اما القتال لاقتال لديكم (وثانيهما فيما دخل الفاء على
القول المقدر نحو واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال
لهم اكفرتم ولفظة هذه الواقعة في اوائل الكتب اما اشارة الى
الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة او الى النقوش الدالة على
تلك المعاني بالواسطة او الى المعاني من حيث كونها مدلولات لتلك
الالفاظ او النقوش او الى المسائل المخصوصة او الى التصديق بتلك
المسائل عن دليل عند بعض او مطلقا عند بعض آخر او الى الملكية
الاستحضارية الحاصلة من تكرار تلك التصديقات عند الجمهور
او الاستنباطية عند البعض او الى مجموع المسائل والمبادئ التصورية
والتصديقية والموضوعات على القول المشهور او الى مفهوم كلي
شامل لكل واحد من الاربعة الاخيرة وصادق عليه وحيث ان
ان يكون ذلك الكلي موضوعا له او آلة لوضع العلم بازائه فصارت

الاحتمالات المفردة خمسة عشر بل ستة عشر واذنا اعتبرت هذه
الاحتمالات مركبة من الثنائي والثلاثي والرابع الى ستة عشر يحصل
احتمالات كثيرة واذنا اعتبرت هذه الاحتمالات في لفظ الرسالة المحمودة
على لفظة هذه فضررت على الاحتمالات المتغيرة في لفظة هذه
يحصل اكثر من ان يحصى فتفكر واحسب حتى يأتيك اليقين لكن المختار
ان الرسالة واجزاءها عبارة عن الالفاظ والنقوش على ما تقرر في محله
من ان المختار في اسامي الكتب انها عبارة عن الالفاظ والنقوش
بخلاف اسامي العلوم فان المختار فيها المسائل فيثبت المشار اليه
في فهذه ههنا ايضا الالفاظ والنقوش لان الرسالة محمولة على هذه
والمحمول متحد مع الموضوع في الخارج وان تغيرا في الذهن هذا اذا
اخرت الديباجة واما اذا قدمت فالمختار ان هذه اشارة الى المعاني
المستحضرة في الذهن (وما قيل من ان هذه اشارة اليها سواء قدمت
الديباجة او اخرت على المختار فهو فيما اذا لم يكن المحمول نحو الرسالة
والكتاب وما يشبههما لانهما عبارة عن الالفاظ والنقوش على
القول المختار (فان قيل ان اسم الاشارة موضوع للموجود في الخارج
والمحسوس بالبصر والمعاني المستحضرة ليست بموجودة فكيف تكون
محسوسة والالفاظ وان كانت موجودة في الخارج لكنها ليست
بمحسوسة بالبصر والنقوش الجزئية وان كانت محسوسة بالبصر لكن
الاشارة ليست اليها بل الى النقوش الكلية وهو ظاهر فكيف يشار اليها
بهذه (قلنا ان لفظة هذه ههنا استعارة مصرحة شبه المعاني
المستحضرة او الالفاظ الغير المحسوسة بالبصر والنقوش الكلية بالامور
المحسوسة بالبصر في الظهور والوضوح واستعمل لفظ هذه الموضوعية
للأمور المحسوسة في هذه الأمور الغير المحسوسة استعارة مصرحة
اصلية والنكتة في هذا المجاز اما التنبيه على ذلك الطالب كانه علم الأمور
الغير المحسوسة بالبصر مثل البصرات لذكاها واما التنبيه على غباوته

كانه بلغ في الغباوة الى مرتبة لا يدرك شيئا من الاشياء الا بالا حساس
والابصار واما التنبيه على اتقان المعاني والكليات بحيث كأنها صارت
محسوسة ومبصرة بالبصر نعم اذا كانت الاشارة بهذه الى النفوس
الجزئية كانت حقيقة لكنها ليست صحيحة لانه يلزم ان يكون النفوس
الصادرة من المصنف ممدوحة دون ماعداها وان لا يكون ماعداها
مسمى بهذا الاسم وهو باطل وبطلانه ظاهر (رسالة) قد مر
ان الاحقالات المذكورة جارية في الرسالة والكتاب واجزاؤها لكن
المختار انهما عبارتان عن الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة
او النفوس كذلك وهي في اللغة عبارة عن الكلام الذي ارسل الى الغير
وفي الاصطلاح عبارة عن الكلام المشتمل على القواعد العلمية على
سبيل الاختصار والمراد ههنا هو المعنى الاصطلاحي واما الرسالة
الشرعية والفرق بينها وبين النبوة فليس بيانها من مقابلة المقام
وسنبين ذلك في مقام مناسب ان شاء الله تعالى والفرق بين الرسالة
والكتاب ان الكتاب اعم مطلقا من الرسالة لانه هو الكلام المشتمل على
القواعد العلمية سواء كان على سبيل الاختصار اولا واما الرسالة
فاشتمالها يكون على سبيل الاختصار فقط ولهذا قال رسالة ولم يقل كتاب
(في المنطق) الجار مع المجرور ظرف مستقر صفة للرسالة لان الجار
والمجرور اذا كان ماقبله نكرة يكون صفة واذا كان معرفة يكون
حالا وهذه الظرفية مجازية بتقدير البيان لان بيان المنطق كما يكون
بهذه الرسالة كذلك يكون بغيرها من الرسائل كالشمسية فيكون
بيان المنطق اعم من هذه الرسالة فشبه شمول بيان المنطق بهذه
الرسالة واحاطته المعنوية لها بشمول الظرف الحقيقي للظروف
واحاطته الحسية له فهذا التشبيه استعارة اصلية ثم استعمل كلمة في
الموضوع للظرف الحقيقي والاحاطة الحسية في شمول بيان
المنطق لهذه الرسالة واحاطته لها بهذه الاستعارة تبعية كذا حقق

في نظائرها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه ولا لمباينه فتدبر ويجوز
ان تكون في بمعنى اللام الاجلية كما في عذبت امرأة في هرة فيكون
المعنى فهذه رسالة مسروودة ومسوقة لبيان المنطق ولفظ المنطق
اما مصدر مسمى فيكون اطلاقا على هذا الفن للمبالغة من قبيل رجل
عدل فكان هذا الفن لكمال مدخلته وسببته في المنطق كأنه عين
المنطق واما اسم مكان كان هذا الفن مكان المنطق اعم من الظاهري
والباطني لانه بهذا الفن يتقوى كلا طرفي المنطق ولا يجوز ان يكون
اسم زمان والمنطق وسار اسامي العلوم كالحجج والصرف اما موضوعة
للمسائل سواء كانت مدالة او لا وان قيد البعض بالمدالة او للتصديقات
بها او للملكة الحاصلة من تكرار تلك التصديقات على المختار
او لفهوم الكل الشامل لهذه الثلاثة او غير ذلك من الاحتمالات
المبينة فيما سبق وفي قوله في المنطق دون في علم المنطق اشارة الى ان علم
هذا العلم هو المنطق ولا مدخل للفظ العلم في المنطق بل اضافته
الى المنطق من قبيل اضافة المسمى الى الاسم كما في قوله تعالى * ليله
القدر (اوردنا فيها) الظاهر ان هذه الجملة صفة للرسالة ويجوز
ان يكون استينافيا يائيا كأنها جواب لما قيل ما الغرض من هذه الرسالة
وما المورد فيها فاجاب بها وتعبير المص عن نفسه بنون العظمة
امال دفع الانانية واما التنبيه على ان هذا التأليف امر جليل يحتاج
الى الاعانة واعلم انه ان كان التصنيف قبل الديباجة فالماضي باق
على حقيقته وان كان بعدها ففيه استعارة مصرحة اصلية وتبعية
سبه الايراد في المستقبل بالايراد في الماضي في تحقق الوقوع فهذا
التشبيه استعارة اصلية ثم استعمل اوردنا المأخوذة من الايراد
في الماضي في نور دالمأخوذة من الايراد في المستقبل فهذا الاستعمال
استعارة تبعية ونكتة هذا المجاز مثل ما مر في طيب الله من الثقال
واظهار الحرص في وقوعه دون الاحتراز عن صورة الامر فانه

لايجرى ههنا (ما يجب استحضارها) الظاهر ان كلمة ما عبارة عن المسائل والقواعد المنطقية وحيث انظر فنية مبنية على المسامحة اما بتقدير مضاف الى دوال ما يجب الخ واما لان الالفاظ قوال المعاني فالرسالة ظرف للالفاظ وهي ظرف للمعاني فالرسالة ظرف للمعاني والمدلولات بالواسطة وفي قوله يجب الخ اشارة الى ان المنطق واجب لكن الوجوب اما شرعي فيكون واجبا شرعيا واما استحساني فيكون مستحبا وعلى كلا التقديرين فالتحقير به كفر اذا لا شك في استحباب تحصيله ولا في انه فرض كفاية وانما الشك في كونه فرضا عينيا ولذا قيل انه يجب على السلطان نصب العالم بالمنطق في محل يقصر الصلوة فيه وان لم ينصب السلطان فيجب على اهاليه النصب واذا خلا مدة السفر عن مثل هذا العالم اتموا جميعا نعم قراءة المنطق على سبيل التباهي والتفاخر حرام لكن هذا مشترك في كل علم وحل الوجوب على العقلي بعيد كل البعد الا ان يحمل على المبالغة كما قال الامام الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه ويجوز ان يراد بما الالفاظ الدالة والنقوش الدالة على المعاني لكن الوجوب حيثئذ مبني على الالفة والعادة لاستيناس الاذهان بفهم المعاني من الالفاظ واستصعاب فهم المعاني المجردة بدون الالفاظ والضمير في استحضارها راجع الى ما باعتبار المعنى على ما في اكثر النسخ وفي بعض النسخ استحضاره بتدكير الضمير باعتبار لفظها (لمن يتبدى في شئ من العلوم) اللام متعلق بيجب لا للاستحضار تدبير ولفظ من من الفاظ العموم وقية تنبيه على ان الوجوب لا يختص بالمذكربل لو علم المؤنث بسقط الهم على تقدير كونه فرض كفاية ومعنى الشئ سيجي تفصيله ان شاء الله تعالى والعلوم جمع محلي باللام فيفيدا لاستغراق فيلزم ان يكون مقدما على كل علم حتى الصرف والنحو واعتراض عليه بانه يلزم توقف الشئ على نفسه لان المنطق علم من العلوم فلو توقف الشروع

في شئ من العلوم على المنطق يلزم توقف الشروع في المنطق على المنطق وهو محال (واجب بان المنطق مخصص من العلوم بالاستثناء العقلي من قبيل قوله تعالى * ليلة القدر خير من الف شهر * لئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وعلى امثاله تأمل (مستعينا بالله) حال من فاعل اوردنا (فان قلت فعلى هذا يلزم ان يقال مستعين لان ذا الحال في حكم الجمع) قلت نعم لان نون العظمة في الواقع كناية عن الواحد الحقيقي ولذا افرد في اللفظ (انه مفيض الخير والجلود) تعليل للاستعانة على طريق الشكل الاول فهذه ضغرى له وكبراه مطوية بتدبيره هكذا الله مستعان لانه مفيض الخير والجلود وكل شئ شانه كذا فهو مستعان الله مستعان والافاضة اسالة الماء بطريق الانصباب والفيضان سيلانه كذلك كما في مفردات الراغب في الكلام استعارة مكنية وتخيلية شبه الخير والجلود بالماء المنصب في الكثرة والمنفعة فهذه استعارة مكنية ثم اسند ما يلائم المشبه به اعني الماء الى المشبه اعني الخير والجلود فهذه استعارة تخيلية وتفصيل المذاهب في المكنية والتخيلية موكول الى محله والخير يستعمل على ثلاثة اوجه (احدها انه صفة مشبهة مخفف خير بالشديد كيت وميت وسيد وسيد) وثانيها انه افعال تفضيل واصلة الخير والياء حرف علة مخركة وما قبله حرف صحيح ساكن فنقلت حركة الياء الى الخاء فحذفت الهمزة كما في الامر فصار خير (وثالثها انه مصدر لكن قد يراد به الحدث وقد يراد به الحاصل بالمصدر والمراد ههنا هو هذا والخير نون عان مطلق ومقيد والمطلق ما يكون مرغوبا عند الكل كالعدل والعدل المقيد ما يكون مرغوبا لواحد من دواد عند الآخر كالمال والمراد ههنا المطلق والجلود العطاء (ايسا غوجي) اي هذا باب ايسا غوجي فحذف المبتدأ والمضاف او منها اي

من الاصطلاحات المنطقية ايسا غوجي فايسا غوجي مبتدأ
محذوف الخبر اعني منها فرجهم ما واخترارجهما فايسا غوجي
لفظ يوناني مركب من ايس وَاغْوَا جِي تخفف بتليين الهمزة
الاولى وحذف الثانية ومعناها انت وانا ثم مركب وجعل علما لشخص
اولورد ثم نقل الى الكليات الخمس ووجه المناسبة بين المنقول
عنه والمنقول اليه ان ايسا غوجي اسم لحكيم استخرج هذا الباب ثم
نقل اسمه اليه فعلى هذا يكون تسمية المستخرج باسم مستخرجه وقيل
ان ايسا غوجي اسم التليذ قرأ الكليات الخمس من حكيم ثم نقل اسم
التليذ اليها فعلى هذا يكون تسمية للمقر وباسم قاربه وقيل انه اسم
لورد له خمسة اوراق ثم نقل منه اليها فعلى هذا يكون تسمية لاحد
الشيئين باسم الآخر والظاهر ان هذا الوجه من قبيل الاستعارة
المصرحة شبه الكليات الخمس بورد له خمسة اوراق في العدد
فاطلق اسم الورد الذي هو ايسا غوجي عليها من قبيل رأيت اسدا
في الحمام واما الوجهان الاولان فن قيل المجاز المرسل من قيل اطلاق
اسم السبب على المسبب وقيل انه اسم للكاتب الذي كتب
الكليات الخمس بعد استخراج الحكيم لياها تسمية المكتوب باسم
الكاتب وهذا غير مشهور (اقول يفهم من الوجه الاول ان واضع
هذا الفن حكيم مسمى بايسا غوجي والمشهور ان واضع هذا الفن
ومبدعه ارسطو وانه لم يوجد لمن تقدمه غير كتاب المعقولات وبه
قال الشيخ شمس الدين الاكفائي تأمل فوفقي * واعلم ان ابواب
المنطق تسعة عند الجمهور الكليات الخمس ثم القول الشارح ثم
انقضايا ثم القياس ثم البرهان ثم الجدل ثم الخطابة ثم الشعر ثم
المغالطة وان جعل البعض عشرة يجعل مباحث الالفاظ باثنا عشر
من المنطق لشدة ارتباطها به وكما دخلها فيه والحق ان مباحث
الالفاظ ليست بابا على حدة من المنطق بل لما كانت الافادة والاستفادة

والتعليم والتعلم والتفهم والتفهم موقوفة على الالفاظ صارت
مباحثها مقدمة من هذا الفن لكن يمكن ان يكون مراد البعض
من كونها جزءا من المنطق الجزء العددي لا الحقيقي كعدد تكبيرة
الافتتاح جزءا من الصلوة فحينئذ يرجع الى قول الجمهور فلا نزاع بينهما
واعلم ايضا ان للمنطق طرفين طرف التصورات وطرف التصديقات
وللتصورات طرفان مبادي ومقاصد وكذلك للتصديقات ايضا طرفان
مبادي ومقاصد فبا دي التصورات الكليات الخمس ومقاصدها
القول الشارح ومبادي التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها
القياس وهو المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الفن واعلم
ايضا ان الكليات الخمس انما هي معان الجنس والفصل والنوع
والخاصة والعرض العام واما الفاظها فمقصودة بالتبع وبالعرض
لتوقف فهم المعاني على الالفاظ في الالف والعادة وفهم المعاني
من الالفاظ موقوفة على دلالتها عليها فيكون معرفة الكليات الخمس
موقوفة على الالفاظ فتكون الالفاظ موقوفة عليها بالكليات
الخمس ولذا قدمها عليها ولما كانت الالفاظ دالة عليها ومعرفة
الدال من حيث هو دال موقوفة على معرفة الدلالة فقدم مباحث
الدلالة عليها فقال (اللفظ الدال بالوضع) اللام في اللفظ الجنس
فالمقصود منه تقسيم اللفظ الى الدلالات الثلاث فان قلت اذا كان اللام
الجنس يلزم ان يكون التقسيم للماهية مع ان المشهور ان التعريف
للماهية والتقسيم للافراد قلت هذا القول وان كان مشهورا لكنه باطل
لان الحق ان التقسيم كالتعريف للماهية حتى قال السجستاني المرعشي
ان التقسيم يحصل انواع الماهية فيكون المراد من المقسم ايضا
الماهية فلا ضير في حمل اللام على الجنس وتجويز القاضل الجامي
كون اللام للعهد في الكلمة بناء على ان المراد بها الكلمة الجارية
في السنة النحاة غير مناسب لان المراد من العهد كونه حصاة

من الجنس وههنا ليس كذلك على ما قاله الفاضل البركوي
في الامتحان (واللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
والخيار في تعريفه الاصطلاحى صوت من شأنه ان يخرج من الفم
معتدا على المخرج سواء صدر من الحيوانات او الجمادات والتعريف
المشهور المذكور في الجامى دورى والجواب المشهور بحمل اللفظ
المذكور في التعريف على اللغوى غير ممكن ههنا تدبر وهذا اللفظ
جنس من وجه وفصل من وجه لانه يخرج الدلالة الغير اللفظية
على ما سياتى تفصيله والبدال صفة اللفظ واحتراز عن المهملات
كديز ويز وهو مشتق من الدلالة مثله الدال ذكره الازهرى والدلالة
في اللغة الارشاد وفي الاصطلاح هي كون الشيء بحالة يلزم
من العلم به العلم بشئ آخر والرزوم اعم من البين وغيره ليعم الاشكال
الاربعة والعلم اعم من التصور والتصديق واليقين وغيره ومن زاد
في التعريف او ظن به الظن بشئ آخر حل العلم على الادراك
اليقنى فالتعريف شامل للتصور الاربع لزوم العلم اليقنى من العلم اليقنى
وهو البرهان ولزوم الظن من العلم او من الظن وهو الامارة ولزوم العلم
من الظن لكن الاخير لا يكاد يوجد الا بالنسبة الى المجتهدين فان ظنهم
يؤدى الى اليقين بدليل من الشكل الاول كما بين في الاصول وهي منقسمة
الى لفظية وغير لفظية واللفظية منقسمة الى وضعية وطبيعية وعقلية
وكذا غير اللفظية منقسمة الى الاقسام الثلاثة وان انكر البعض الطبيعية
من غير لفظية لكنه ليس بصواب لوجود امثلة الطبيعية من غير لفظية
كدلالة حجرة العاشق عند رؤية المعشوق وكدلالة ركض الدابة
عند رؤية الشكير وامثلة الاقسام الخمسة مشهورة والحصر الاول
عقلى وهو الذى دار بين الثنى والاثبات غالباً ولم يجوز العقل
قسماً آخر نحو المعلوم اما موجوداً ولا والحصران الاخيران استقراران
وهو الذى جوز العقل فيه قسماً آخر ولم يوجد في الخارج وان دار

فى بعض الصور بين الثنى والاثبات لتقليل الانتشار وتسهيل الضبط
نحو الحصر اما نار اول والثانى اما هواء اول والثالث اما ماء اول وهو
الارض فيثبت يكون القسم الاخير مرسلاً وحصر الدلالة اللفظية
الوضعية فى المطابقة والضمن والالتزام عقلى لانه حصر الشئ
فى النفس والجزء والخارج ولا ينافى الاستدلال عليه كون الحصر
عقلى لانه حيث يرد الى الحصر القطعى وهو داخل فى العقلى كما
ان الحصر الجعلى داخل فى الاستقرار واشترط الرزوم فى الدلالة
الالتزامية لا يضر الحصر العقلى ههنا لانه شرط خارج عن ماهية
الدلالة الالتزامية واعترض عليه ان التعريفات الثلاثة مقيدة بقيود
الحيثيات فكيف يكون الحصر عقلى لوجود الاحتمالات الكثيرة
وان لم يوجد في الخارج على ما بين مير ابو القمح فى حاشية التهذيب
واجيب بان هذا الاعتراض انما يرد لو كانت الحيثيات تقييدات اما لو كانت
الحيثيات تعليلات فلا يرد لان الحيثيات تستعمل فى معان ثلث التقييد
والتعليل والاطلاق * واعلم ان الفرق بين الدال والدليل عموم
وخصوص مطلق لان الدليل لا يستعمل الا فى التصديقات والدال
يستعمل فى التصديق والتصور وقوله بالوضع احتراز عن اللفظية
الطبيعية والعقلية والوضع مطلقاً تعين شئ لشيء متى ادرك الاول فهم
الثانى للعالم بالوضع وهو الاخصر واما الوضع اللفظى فتعين لفظ معين
بنفسه معنى وجعله بازائه وهو على نوعين شخصى ونوعى والوضع
الشخصى هو الذى يكون نفس ذلك اللفظ بخصوصه موضوعاً للعناء
وهو اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين اولاً والاول
كوضع الاعلام فان الواضع لاحظ وتصور ذات زيد بخصوصه
مثلاً ووضع لفظه بازائه والثانى لا يخلو اما ان يكون الوضع
والموضوع له فيه عامين او يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً
والاول كوضع الالفاظ بازاء المفهومات الكلية كوضع الاسم

والفعل والحرف على معناها فان الواضع لاحظ مفهوم الاسم مثلا على الوجه الكلي بانه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بالحرف ووضع لفظ الاسم بازائه فآلة الملاحظة والموضوع له كلاهما كليان والثاني كوضع المبهمات والمضمرات والحروف فان واضع لفظ هذا مثلا لاحظ اولا جميع الافراد المشار اليها بمفهوم كلي وهو مفرد مذكر مشار اليه ثم وضع لفظ هذا لكل واحد واحد من الافراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي وكذا واضع لفظ انا مثلا لاحظ اولا جميع الافراد بمفرد متكلم وحده ووضع لفظ انا بآزاء كل واحد واحد من الافراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي فآلة الملاحظة كلي والموضوع له كل واحد من جزئياته هذا هو التحقيق فعلى هذا يكون استعمال المبهمات والمضمرات والحروف في الجزئيات حقيقة لانها موضوعة لها وبعضهم جعل الموضوع له المفهوم الكلي المعبر به عن جميع الافراد لكن شرط استعماله في الجزئيات والافراد فعلى هذا يكون استعمالها مجازا لا حقيقة له وهذا المذهب مردود على ما بين في الرسالة الوضعية واما كون اوضع خاصا والموضوع له عاما فلا يكاد يوجد ولذا حصر في الثلث بالاستقراء والوضع النوعي هو الذي لا يكون بخصوصه موضوعا بآزاء معناه بل يكون نوع ذلك اللفظ موضوعا لنوع معناه كالواضع التي تتعلق بالهيئات والصيغ والمركبات كالضارب مثلا فان الواضع عين ذلك اللفظ اعني صيغة فاعل لنوع معناه اعني الذات المأخوذة مع بعض صفاتها وقس عليه سائر المشتقات وكذا زيد قائم فان الواضع وضع نوع هذا المركب اعني الجملة الخبرية لنوع معناه اعني الاخبار عن الواقع وقس عليه سائر المركبات هذا واما المجاز فلا وضع فيه لاشخصيا ولا نوعيا كما بين السيد السند في حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز موضوع لنوع بمعنى ان كل

لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله في غير هذا المعنى اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع ولوقيل نحن نسميه وضعافلا ضيرا ذلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الاستعمال يعمها الكناية والمجاز والمراد من الوضع ههنا الشخصي لا النوعي ولا الاعم وهو ظاهر (يدل على تمام ما وضع له) خبر للمبتدأ اعني اللفظ الدال فان قيل شرط افادة الحمل ان لا يكون الموضوع عين المحمول ولا مشتملا عليه حتى قيل ان قولنا الحيوان الناطق حيوان لا يفيد لاشتمال الموضوع على المحمول على ما بينه الخيال (قلنا المحمول ليس قولنا يدل فقط بل مجموع قولنا يدل على تمام ما وضع له فيفيد لا نهما خاستان متغايران من قبيل قوله تعالى * ان احسنت احسنت لانفسكم * وقوله على تمام لم يكتف بقوله ما وضع له بل زاد التمام مع ان ما وضع له لا يستعمل الا في تمام ما وضع له للتأكيد او الرعاية لما يقتضيه حسن التقابل بجزء ما وضع له ولم يقل على جميع ما وضع له لاشعار لفظ الجميع بالتركيب ولم يقل على كل ما وضع له لما سبق ولم يقل على عين ما وضع له مع انه مرادف للتمام واخصر منه تنبيهها على ان التمام لا يشعر بالتركيب ايضا لان مقابله النقص بخلاف الجميع فان مقابله البعض وانما قال ما وضع له بصيغة المجهول ولم يعين الفاعل لاختلافهم فيه فعند الاشعري ان الواضع هو الله تعالى وذلك انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليه اما بالتعليم بالوحي او بتخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك واحدا او جماعة من الناس او بتخلق علم ضروري في احديهما ووافقه كثير من المحققين وقال التفازاني وهو الظاهر وقال الآمدي انه الحق (وقيل الواضع هو آدم عليه السلام ثم حصل التعريف بالاشارة والتكرار كافي الاطفال بتعلمون اللغات بترديد الالفاظ مرة بعد اخرى مع قرينة الاشارة وغيرها

وعند أبي اسحق الاسفرائي ان واضع الالفاظ التي تقع بها التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي محتمل والقاضي ابو بكر توقف وقال القاضي العنبري هذا هو الصحيح وفيه ايضا تنبيه على ان دلالة الالفاظ ليست بذاتها كما ذهب اليه عباد بن سليمان وبعض المعتزلة فانه باطل للقطع بوقوع وضع اللفظ للشيء وضده كالقراء المحض والطهر فلو كانت الدلالة بذاتها لازم ان يكون الضدان مقتضى ذات اللفظ وهو باطل (فان قيل اذا كانت دلالة اللفظ بوضعه لا بذاته يلزم الترجيح بلا مرجح فان تخصيص الواضع لفظ الضرب بالابلام ولفظ القتل بازالة الحياة تخصيص من غير محصص اذ يجوز ان يعكس قلنا الواضع فاعل مختار يجوز منه الترجيح بلا مرجح والتخصيص بلا محصص لان ارادته مرجحة (بالمطابقة) الباعضية متعلقة بيد وكذا قوله بالتضمن والالتزام ووجه التسمية بالمطابقة والتضمن والالتزام ان كون المعنى المدلول مطابقا للمعنى الموضوع له وكونه في ضمن الموضوع له وكونه لازما للموضوع له سبب لدلالة اللفظ عليه والدلالة مسببة عن كل واحد من هذه الاكوان فتكون التسمية بهذه الاسامي من قبيل تسمية المسبب باسم السبب وقال عصام الدين في حاشية التصورات ان التسمية بهذه الاسامي من قبيل تسمية احد المتجاورين باسم الآخر فان المطابقة وكونه في ضمن الموضوع له وكونه لازما للموضوع له وصف مجاور للدلالة فان كل واحد منها صفة المعنى المدلول فسميت الدلالة باسم وصف المعنى المدلول تدبر فانه دقيق (وعلى جزئه بالتضمن) عطف على قوله على تمام ما وضع له وانما اعاد حرف الجر تعبنا للعطوف عليه وتنبيهها على استقلال كل من الدلالات الثلاث بمعنى ان كل واحد منها له ماهية مستقلة واسم مخصوص وان كان التضمن والالتزام تابعين للمطابقة في التحقق ومعنى الدلالة على

جزئه كون اللفظ دالا على جزء المعنى الموضوع له في ضمن الدلالة على تمام المعنى الموضوع له ولو ذكر اللفظ واريد به جزء المعنى الموضوع له كان مجازا مرسل من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء مثلا لودل لفظ الانسان على الحيوان او الناطق في ضمن الدلالة على مجموع الحيوان والناطق لكان تضمنا ولو ذكر لفظ الانسان واريد به الحيوان فقط او الناطق فقط مع قطع النظر عن كونه في ضمن الموضوع له كان مجازا ولا يمكن تضمنا وكذا الالتزام كون اللفظ دالا على المعنى اللازم للموضوع له في ضمن تمام الموضوع له ولو اريد باللفظ لازم الموضوع له مع قطع النظر عن كونه في ضمن الموضوع له كان مجازا مرسل من قبيل ذكر المزموم وارادة اللازم وقد عرفت آنفا ان المجازات هل هي من قبيل المطابقة ام لا فان اعتبر في تعريف الوضع اللفظي قيد بنفسه كانت المجازات خارجة عن المطابقة ايضا وان لم يعتبر كانت المجازات مطابقة واعلم انه يجوز ان يكون قوله بالمطابقة وكذا بالتضمن وكذا بالالتزام ظرفا لغوا متعلقا بيد لفظا او تقديرا كما سبق آنفا ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا اي دلالة ملتبسة بالمطابقة وحينئذ يكون مفعولا مطلقا لقوله يدل ويجوز ان يكون التقدير دلالة مسماة باسم المطابقة على حذف المضاف وعلى هذا القياس (ان كان له جزء) هذا اشارة الى ان بين المطابقة والتضمن عموما وخصوصا مطلقا بمعنى انه كلما تحقق التضمن تحقق المطابقة وليس كلما تحقق المطابقة تحقق التضمن وما دة الافتراق صور البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة فان المطابقة تحقق فيهما ولا يتحقق التضمن ابسطتهما وامابين المطابقة والالتزام فعموم وخصوص مطلقا عند الجمهور بمعنى انه كلما تحقق الالتزام تحقق المطابقة وليس بالعكس لجواز ان يوجد الموضوع له ولا يوجد له لازم بين المعنى الاخص ومساواة

عند الامام بمعنى انه كلما تحققت تحقق وكلما تحقق تحققت بناء على
على زعمه بانه لا يخلو معنى من المعاني عن لازم بين كذلك واقله انه
ليس غيره وسيجي جوابه ان شاء الله تعالى والحق انها لا تستلزمه
واما الالتزام فيستلزم المطابقة قطعاً واما بين التضمن والالتزام
فمفهوم وخصوص من وجه لوجود التضمن بدون الالتزام في معنى
مركب ليس له لازم بين بالمعنى الاخص كما قال الجمهور ووجود
الالتزام بدون التضمن في معنى بسيط له لازم ذهني كذلك ووجودهما
في معنى مركب له لازم ذهني كذلك فتأمل واستخرج امثله
واما عند الامام فمفهوم وخصوص مطلقاً لان معنى من المعاني سواء
كان مركباً او بسيطاً لا يخلو عن لازمه كذلك عنده والالتزام
يوجد في ضمن البسيط ولا يوجد التضمن فكلما تحقق التضمن تحقق
الالتزام بدون العكس (وعلى ما يلازمه) معطوف على القريب والبعيد
وضمير الفاعل راجع الى ما والمفعول راجع الى الموضوع له (في الذهن)
متعلق بيلازمه والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب العلوم وفيه دليل
على ان الاشياء وجوداً في الذهن كما ان لها وجوداً في الخارج كما هو
مذهب المحققين من الحكماء والمتكلمين وان انكر جمهور المتكلمين
الوجود الذهني وقالوا لا وجود للاشياء في الذهن حقيقة بل الموجود
فيه ظلال الاشياء واشباحها والا لا حرق الذهن بوجود النار فيه
واحترق بوجود الجبل فيه (واجاب المحققون عنه بانه انما يلزم الاحتراق
والا حرق لو ترتب الآثار الخارجية للاشياء عليها في الذهن وليس
كذلك اذا ترتب الآثار بخلاف المحال كما هو المشاهد ثم انه قيد
بقوله في الذهن احترازاً عن لزوم المطلق وعن لزوم الخارجى
وهو كون المسمى بحيث اذا تحقق في الخارج تحقق اللازم فيه ولزوم
الذهني وهو كون المسمى بحيث اذا تحقق في الذهن تحقق اللازم
فيه وهو على ثلاثة اقسام اللزوم الغير البين وهو الذي لا يكفي تصور

الملزوم واللازم في الجزم باللزوم بل احتياج الى دليل كلزوم طلوع
الشمس لوجود النهار واللزوم البين بالمعنى الاعم وهو الذي يكفي
تصور الملزوم واللازم في الجزم باللزوم ولا يحتاج الى دليل كالمثال
المدكور ههنا على ما قاله القنارى واللزوم البين بالمعنى الاخص
وهو الذي يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم كالزوم البصر
لمفهوم العمى فانه يدل على البصر التزاماً ما لانه عدم البصر عما
من شأنه ان يكون بصيراً وعدم البصر يلزمه البصر في الذهن مع
المعانة بينهما في الخارج (فان قيل هذا لا يصح ان يكون مثلاً
للالتزام لان شرطه ان يكون المدلول الالتزامى خارجاً عن الموضوع له
وهنا جزء لا خارج (قلنا التركيب الاضافي يستعمل على ثلاثة اوجه
لان المضاف اذا اخذ من حيث ذاته يكون المضاف اليه والاضافة
خارجين واذا اخذ من حيث هو مضاف فالاضافة داخلية والمضاف
اليه خارج فعلى هذين التقديرين يصح المثال لكن المراد هنا الثاني
لا الاول واذا اخذ من حيث المجموع تكون الاضافة والمضاف
اليه داخليين وحيث لا يصح المثال لكنه ليس بمراد هنا والمعتبر
في الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى الاخص على ما اشير اليه
بقوله بالالتزام دون اللزوم لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى
فيشعر بان المعتبر فيه كمال اللزوم وهو اللزوم البين بالمعنى الاخص
وتوجيه الفاضل القنارى في دفع السؤال الثالث الاتي بحمله
على اللزوم البين بالمعنى الاعم غير صحيح على مذهب الجمهور
كما سيأتى (كالانسان) اى لفظه (فانه يدل على الحيوان الناطق) اى
على مجموعهما من حيث هو المجموع (بالمطابقة) فاعلم انه لما كان
استيناس الذهن بالجزئيات بواسطة الآلات جرت العادة بتحميل
القواعد الكلية والتعريفات بالامثلة الجزئية توضيحاً لها وتقريباً
الى اذهان مبتدئين (وعلى احدهما) الظاهر ان اضافة احد

الى الضمير استغراقية وان جاز ان تكون الاضافة للعهد الذهني او الخارجى وحاصله ان دلالة الانسان على كل واحد من الحيوان والناطق في ضمن الدلالة على المجموع تضمن هذا على تقدير الاستغراق واما على العهد مطلقا فهو ان دلالة الانسان على واحد غير معين او على واحد معين في ضمن الدلالة على المجموع تضمن وهذا القدر كاف في التمثيل (بالتضمن) معطوف على قوله بالمطابقة كما ان قوله وعلى احد هما معطوف على قوله على الحيوان الناطق فهذا العطف من قبيل عطف الشبهين على معمولى عامل واحد فهو جائز بالاتفاق لان العامل فيهما اللفظ يدل واما النزاع في العطف على معمولى عاملين مختلفين وسيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى (وعلى قابل العلم) وهو حصول صورة الشيء في العقل او الصورة الحاصلة عند العقل عند الحكماء والمنطقيين او صفة توجب تميزا لا يحتمل النقيض او صفة تجل بها المذكور لمن قامت هي به عند المتكلمين واختلف اهو من قبيل كيف ام من قبيل الاضافة ام من قبيل الانفعال ام من قبيل الفعل ام العلم بكل مقولة عين تلك المقولة ذهب الى مكمل طائفة والمختار عند جمهور الحكماء هو الاول وعند المتكلمين هو الثانى وعند محقق الحكماء هو الاخير على ما فصل في محله وسيجيء ان شاء الله تعالى ومعنى القابل هو المنتصف بالقوة سواء خرج الى الفعل ام لا لا القابل الحكمى لانه لا يجمع مع المقبول كما بين الميبدى (وصنعة الكتابة) الظاهر انه معطوف على العلم لقر به لفظا ومعنى لان اللازم قابلية الصنعة لا الصنعة بالفعل كما لا يخفى والصناعة بالكسر حرفة الصانع وقيل هي اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها الى المزاولة والصنعة بالقح عمله والفرق بين العلم والصنعة ان الاول يستعمل في العقولات والثانى في المحسوسات والكتابة تطلق عندهم على معنيين احدهما

جمع الحروف في الخط والثانى التكلم بالكلام المنشور ويقال له الشعر وهو التكلم بالكلام المنظوم والمراد ههنا المعنى الاول واما اضافة الصنعة الى الكتابة ولم يقل وعلم الكتابة لان الكتابة صنعة يتوصل بها الى الدنيا كما نقل عن علي رضي الله تعالى عنه حسن الخط من مفاتيح الرزق بخلاف العلم فانه شريف لا يتوسل به الى الدنيا الخسيسة (بالالتزام) ويستفاد من هذه الامثلة الثلاثة دعاوى ثلث والتعاريف السابقة كبريات عليها والصغريات السهلة الحصول مطويات وتصوير القياس الاول هكذا دلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وكل دلالة شانها كذا فهي مطابقة فهذه الدلالة مطابقة ففس عليه التصويرين الاخيرين واعتراض في هذا المقام على ثلاثة اوجه الاول ان التعاريف المستنبطة من التقسيم ههنا ينتقض كل واحد منها بافراد الاخيرين في مادة الشمس الموضوعات لمجموع الجرم والضوء وللجرم فقط وللضوء فقط مثلا دلالة لفظ الشمس على الجرم فقط او على الضوء فقط في ضمن الدلالة على المجموع تضمن مع انه يصدق عليها تعريف المطابقة لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في الجملة وان لم يكن موضوعا له دائما فلا يكون تعريف المطابقة ما فعلوا لا تعريف تضمن جامع فانتقض التعريفان طردا وعكسا وكذا دلالة لفظ الشمس الموضوعات للجرم فقط على الضوء التزام مع انه يصدق عليها تعريف المطابقة لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في الجملة فانتقض للجرم او للضوء على كل واحد منهما مطابقة مع انه يصدق عليها تعريف تضمن لانها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له في الجملة فانتقض تعريف تضمن بالمطابقة وكذا يصدق عليه تعريف الالتزام بالنسبة الى الضوء لانها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له في الجملة

وكذا دلالة اللفظ على الضوء في ضمن الوضع للمجموع تضمن مع
انه يصدق عليها تعريف الالتزام لانها دلالة اللفظ على لازم
ما وضع له في الجملة فتدبر وصور فائضة عن التعريفات الثلاثة طردا وعكسا
(واجب عنه بوجوه ثلثة) الاول ان مادة النقص الوارد على التعريف
يجب ان تكون محققة ومادة الشمس الموضوعه لهذه الثلثة ليست
بمحققة لعدم وضعها لها في اللغة فلا يرد النقص وانفرقة بين الحقيقي
والاعتباري في التحقيق وعدمه تحكم مخالف لكتب الآداب
(والثاني ان التعاريف المستنبطة عن التقسيم لا يجب ان يكون
جامعة ومانعة كما بين في محله والمقصود ههنا التقسيم لا التعريف
فلا يضر نقضه) والثالث ان قيود الحيات معتبرة في التعريفات سواء
ذكرت او لم تذكر فاصل التعريفات دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
من حيث انه تمام ما وضع له مطابقة ودلالة اللفظ على جزء ما وضع له
من حيث انه جزء ما وضع له تضمن ودلالة اللفظ على لازم ما وضع له
من حيث انه لازم ما وضع له التزام فيخرج مواد النقص من التعريفات
بقيود الحيات فلا تنقض فتبصر والثاني ان قيد في الذهن لغو لانه
يكفي بالزوم مطلقا سواء كان خارجيا او ذهنيا والام يكن لزوما
(واجب بان المقصود من الزوم تصحيح الانتقال من المنزوم الى
اللازم والزوم الخارجي لا يصح انتقال الذهن منه اليه لانه خارج
عنه فلا يكفي فيها فالقيد لازم والثالث ان هذا المثال لا يطابق
المثال لانه لا يلزم لزوما بينا بالمعنى الاخص من تصور الحيوان
الناطق تصور قابل العلم وصنعة الكتابة والزوم البين بالمعنى الاخص
شرط في الدلالة الالتزامية (واجب بان هذا المثال فرضي لا وقوعي
والفرضيات تكفي في المثال مع ان المناقشة فيه ليست من دأب
المحصلين فضلا عن الفاضلين) (واجب المحقق الفارسي بان هذا
المثال مبني على مذهب الامام الاعلى مذهب الجمهور والامام

يكفي بالزوم البين بالمعنى الاعم في الدلالة الالتزامية وهذا كما ترى
والصواب ان يمثل بدلالة العمى على البصر كما سبق آنفا لكن
لم يتعمق في باب المثال وههنا اشكال عجيب وسؤال غريب يتعجب منه
الاذان وتحمير فيه الازهان وهو ان دلالة لفظ العام على بعض افراده
ليست بمطابقة ولا تضمن ولا التزام مع انها داخله في المقسم لانه
اللفظ الدال مثلا ان دلالة لفظ المسلمين والمشركون على زيد المسلم وعمر
والمشرك ليست بمطابقة لانه ليس بتمام المعنى الموضوع له ولا تضمن لانه
ليس بجزء المعنى الموضوع له بل جزئية وفردية والفرق بين الجزئية والجزئية
سبغى ولا التزام لانه فرد داخل لا خارج والمطلوب الالتزامى يجب
ان يكون خارجا وايضا لو كان هذا الفرد خارجا وبقيت الافراد مثله
فتكون خارجة فلا يوجد المسمى وحينئذ يكون هذا التقسيم باطلا
(واجب بعض شارحي هذا المتن وهو ابو حفص عمر القاشاني بانه تضمن
وحل التعريف على الاكتفاء كانه قال وعلى جزئية او على جزئية
فيكون من حذف المعطوف وايضا يمكن ان يجاب بان يجعل كل فرد
جزئيا بالنسبة الى المفهوم وجرأ بالنظر الى ما صدق عليه فيكون
الجزء في تعريف التضمن اعم من الحقيقي والاعتباري فيشمل مثل
هذه الصور فلا اشكال (واجب بعضهم بانه مطابقة لان العام
يطابق كل فرد مثلا المسلمون يطابق زيد لانه موضوع الصورة
ذهنية وهي الذات المنصفة بالاسلام وكذا المشركون وغيرهما
من الكليات كرجل فانه اذا دل على زيد يكون مطابقة وكذا اذا دل
على عمرو وغير ذلك وهذا الجواب بط وبطلانه ظاهر لانه مبني
على عدم الفرق بين العام والمطلق مع ان بينهما فرقا وهو ان العام
يصدق على افراده على سبيل الشمول واما المطلق فيصدق
عليها على سبيل البدل والتناوب لا الشمول وهذا والصواب ان هذا
الاشكال وان صدر عن بعض الفضلاء لكنه ليس بوارد ههنا

لان العام خارج عن المقسم اذ المشهور في الالسنه والكتب ان العام لادلالة له على الخاص بوجه من الوجوه فلا اشكال خذ هذا ولا تكن من الغافلين (ثم اللفظ) كلمة ثم حرف عطف يقتضي تأخر ما بعدها عما قبلها اما تأخر بالذات او بالزمان او بالرتبة وههنا للتراخي الرتبي بمعنى ان رتبة بيان تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب متأخر عن بيان رتبة تقسيم الدلالة الى الثلاثة لان فهم المعاني موقوف على اللفظ وهو من حيث انه يفهم منه المعنى موقوف على الدلالة فيكون بحث اللفظ متأخرا عن بحث الدلالة رتبة كما فصل في المطولات واللام في اللفظ للعهد والمعهود اللفظ الدال بالوضع اعم من ان يكون مطابقة او تضما او التزاما كما هو الظاهر من اطلاق اللفظ وتقسيم المطلق الى القسمين لا يقتضي ان يكون كل قسم من المطلق منقسما الى قسمين ويمكن ان يراد من المقسم اعني اللفظ الدال بالمطابقة فعلى هذا وجه تخصيص المقسم بالمطابقة اما لان هذا التقسيم لا يجري في التضمن والالتزام حقيقة وان صح تقسيم المطلق اليها تأويلا واما لان المطابقة متبوع والتضمن والالتزام تابعان ففيد اللفظ بالمطابقة تنبيها على انحطاط رتبتهما عن رتبة المطابقة والوجه الاول مشهور والثاني مختار كما بينه القطب في شرح التسمية وانما قسم اللفظ مع ان هذه الاقسام في الحقيقة اقسام للمعنى دون اللفظ تنقريا الى افهام المتدينين وما قيل من ان المفرد والمركب قسمان لللفظ في الحقيقة دون المعنى فخالف للتحقيق لان الالفاظ قوالب المعاني فتصاغ الالفاظ موافقة للمعاني (اما مفرد) لفظ المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة والمراد ههنا المعنى الثالث بقرينة المقابلة قدم المفرد على المركب مع ان مفهوم المركب

وجودي والوجودي هو الاشرف السابق (فان قيل كيف يكون تعريف المركب وجوديا والحال ان حرف السلب جزء من مفهوم المركب) قلنا هذا السلب نفي النفي ونفي النفي اثبات ووجودي اما لان المقصود هو التقسيم والمقصود منه هو الذات وذات المفرد مقدم على ذات المركب لان المفرد جزء المركب وذات الجزء مقدم على ذات الكل واما لان الاصل في الاشياء العدم والعدم الاصيلي مقدم على الوجود الطاري ويمكن ان يقال قدم المفرد لكون المؤلف غير مجعوث عنه في هذا الباب وانما ذكره ههنا استطرادا واسنيفاء للاقسام (وهو الذي) اي اللفظ الذي لان تخصيص الموصول بمعونة المقام سنة سنة وعادة قوية (لا يراد بالجزء منه) الطرف الاول لغو متعلق بلا يراد والثاني مستقر حال من الجزء (الدلالة) نائب فاعل بقوله لا يراد (على جزء معناه) وسمي الفرق بين الجزء والجزئي ومعنى المعنى ما يستفاد من اللفظ وقوله على جزء متعلق بقوله الدلالة والمصدر المعرف باللام وان كان عمله ضعيفا لكن الممول ايضا ضعيف وهذا التعريف صادق على صورتين لعدم اقتضاء السلب وجود الموضوع كافي قولنا الغيب ليس بمعلوم لله تعالى تأمل (احدها ما لا يكون لفظه جزء سواء كان لمعناه جزء كقوله علما للشخص اولا كقوله علما لما صدق عليه النقطة) وثانيها ان يكون لفظه جزء لكن لا معنى لجزئه سواء كان لمعناه جزء كالانسان اولا كالنقطة وثالثها ان يكون لجزئه معنى لكن لا جزء لمعناه المقصود كواجب الوجود (ورابعها ان يكون لفظه ولمعناه جزء لكن لا دلالة لجزئه لفظه على جزء معناه كعباد الله علما) وخامسها ان يكون لجزئه لفظه دلالة على جزء معناه لكن الدلالة ليست بمرادة كالحیوان الناطق علما اذ ليس شيء من معنى الحيوان والناطق الجزئيين للشخص المعلم مرادا عند العلم اذ العلم شيء لا يراد به

الا الذات المعين مع قطع النظر عن حقيقة الذات (والسادس ان يكون للفظه جزء وجزؤه معنى ولمعناه جزء وجزؤه لفظه دلالة على جزء معناه وتكون الدلالة مرادة لكن الاجزاء غير مرتبة في السمع مثل شرب فان للفظه جزءاً وهو المادة والهيئة ولهذين الجزئين معنى وهو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والى فاعل معين وجزؤه دلالة على جزء معناه لكن الاجزاء غير مرتبة في السمع لانها تدخل الاذن معاً بلا اذن (اقول هذا التقسيم مبنى على ما هو المشهور من ان القصد والارادة شرط في الدلالة وحيث يتحقق الفرق بين الرابع والخامس فيصح التقسيم واما على ما هو التحقيق من ان القصد والارادة ليس بشرط فلا يتحقق الفرق فلا تكون الاقسام ستة بل خمسة (واما مؤلف) قال السيد السند في حاشية الصغرى التركيب يرادف التأليف لانه جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ولم يعتبر في مفهومه النسبة بالتقدم والتأخر فكذا التركيب واما الترتيب فهو اخص منهما لدخولهما في مفهومه وقال في حاشية الكشف التأليف جمع اشياء مناسبة كما يرشد اليه اشتقاقه من الالف فيثبت ان يكون اخص من التركيب كما ان الترتيب اخص منهما وسيجيء في بحث القياس واما التنظيم فهو اخص من التأليف لانه يلزم فيه الوضع الخاص البهيم والترتيب الايقى المحجب لانه مأخوذ من نظم اللؤلؤ (وهو الذي لا يكون كذلك) اى تكون القيود الستة متحققة فيه اى يكون للفظ جزء وجزؤه معنى ولمعناه جزء وجزؤه دلالة على جزء معناه وتكون دلالة مقصودة وتكون الاجزاء مرتبة في السمع واعتراض على هذا التعريف بانه يصدق على نفس المفرد لان المفرد ليس مثل المفرد بل هو عينه لان التشبيه يقتضى المغايرة (واجيب بان الكاف هو للقران والعينية ويسمى كاف الاستقصاء اى لا يكون ذلك اى مفهوم المفرد (كرامى الحجارة) فان لفظ الرامى يراد به

الدلالة على ذات من صدر منه الرمي والحجارة تدل على جسم معين واعتراض عليه بان الحجارة لا تدل الا على حجارة ما لا على حجارة معينة (واجيب بان المراد من التعيين النوعى لا الشخصى ورد هذا الجواب بان الرمي هو الشخص لا النوع واجيب بان المراد النوع المرمى في ضمن الشخص فلا اشكال (واعلم ان التقابل بين المفرد والمركب تقابل العدم والملكية لا تقابل الايجاب والسلب وهذا الكلام وان كان تقسيمياً في الظاهر والتقسيم من قبيل التصورات لكنه يستفاد منه قياس مركب من الصغرى المنفصلة المشتملة على جزئين ومن الكبرى الجمالية المركبة من جزئين على عدد اجزاء المنفصلة تصويره هكذا اللفظ اما مفرد واما مركب لانه اما ان لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراود كل ما لا يراد فهو مفرد وكل ما يراد فهو مركب فاللفظ اما مفرد واما مركب وقس عليه نظائره وامثاله (والمفرد) الشئ اذا ذكر معرفة واعيد معرفة فالثاني عين الاول واذا ذكر نكرة واعيد نكرة فالثاني غير الاول مثل قوله تعالى * فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا * فلذا قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان يغلب عسر يسرين واذا ذكر معرفة واعيد نكرة فهو غير الاول مثل * صفحنا عن بنى ذهل وقتلنا القوم اخوان * عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا * واذا ذكر نكرة واعيد معرفة فالثاني عين الاول كقوله تعالى * انا ارسلنا الى فرعون رسولا فقصى فرعون الرسول * وههنا من قبيل الاول فيكون المراد من المفرد اللفظ المفرد الدال بالوضع واعلم ان المفرد على ثلاثة اضرب اسم وفعل وحرف فالفعل كلى ابداً للصحة حله على كثيرين من الفاعلين وتشخص فاعله لا يقتضى تشخص الفعل نحو جاءني زيد لجواز حل الكلى على الجزئى كقولك زيد انسان فتقدير جاء زيد زيد جاء صرح به السيد السند والحرف ليس بكلى ولا جزئى

اذلا معنى له في نفسه وفيه نظر تأمل واما الاسم فينقسم الى كلي وجزئي كالانسان وزيد فعلى هذا فالظاهر ان يراد بالمفرد الاسم المفرد لينظم التقسيم ويجوز ان يعرّف المفرد لان تقسيم العام الى القسمين لا يقتضي تقسيم كل خاص داخل فيه الى قسمين فيجوز ان يكون التقسيم باعتبار الاسم دون ما عده كما سبق (اما كلي) قسم على الجزئي اما لان الكلي جزء للجزئي والجزئي كل للكلي والجزء مقدم على الكل مثلا زيد جزئي مركب من الانسان الكلي والشخصات والانسان كلي وجزء من زيد فيكون زيد مجموع الحيوان الناطق والشخصات فيثبت ان يكون الانسان جزءا منه والفرق بين الكل والكلي والجزء والجزئي ان الكلي يحمل على جزئياته مواطأة نحو زيد انسان والكل لا يحمل على الجزء مثل الكلي فلا يقال العسل مجنون والجدار بيت وايضا ان الكلي يتقوم بالاجزاء كتقوم السكبيين بالحل والماء والعسل ولا يتقوم الكلي بالجزئيات بل بالعكس كتقوم زيد وعمر ومثلا بالانسان وايضا ان الكل موجود في الخارج بخلاف الكلي فانه ليس بموجود فيه على الاصح وايضا ان اجزاء الكل متناهية وجزئيات الكلي قد تكون غير متناهية كتعليم الجنة وان الكل لا بدله من حضور اجزائه معاني مكان والكلي لا يجب حضور جزئياته وهذه الوجوه متقاربة في المأل لكن المشهور هو الاول لا يقال هذا الوجه للتقديم انما يصح لو كانت الشخصات والعوارض جزءا من الشخص وهو باطل لان الشخصات خارجة عند المحققين لانا نقول لاشك ولا شبهة ان الشخصات داخلية في الشخص وانما النزاع في دخولها في الماهية فعند المحققين ليست بداخلة فيها بل هي خارجة عنها وهو الحق وعند البعض هي داخلية والكلام ههنا في كونها جزءا من الشخص ولا شبهة فيه فلا اشكال واما لان مفهومه عدمي كما سبق واما لان ذكر الكلي اصلي

وذكر الجزئي استطرادى وطفيلي لان المقصود من الفن التكميلات لا الجزئيات فلذا قدمه عليه وهذا الوجه الاخير اوجه في المقام (وهو) اي المفرد الكلي (الذي) اي اللفظ الذي (لا يمنع نفس تصور مفهومه) اي مفهوم اللفظ المفرد لان الوصول كناية عنه فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم نعم يلزم لو كان الوصول كناية عن المعنى وليس كذلك لان المصنف اختار التقسيم المجازي وقوله تصور مفهومه فالصور مصدر بمعنى المتصور واضافه الى المفهوم من قبيل جرد قطيفة اي مفهومه المتصور وانما قال تصور مفهومه ولم يقل نفس مفهومه لان الكلية والجزئية من قبيل الامور الذهنية لا الخارجية لانهما من المعقولات الثانية كما حقق في بحث جهة الوحدة ومعنى نفس اي مجرد تصويره فيفني معنى الحينية فكانه قال لا يمنع تصور مفهومه من حيث انه تصور وانما زاد لفظ النفس لان واجب الوجود كلي مع انه اذا تصور مع دليل الوحدة يمنع عن الشركة فيدخل في تعريف الجزئي فينتقض التعريفان طردا وعكسا فراد قيد النفس يخرج مثل الواجب عن تعريف الجزئي ويدخل في تعريف الكلي لان ملا حظة الواجب مجردا عن دليل الوحدة يكون كليا ومع دليل الوحدة يكون جزئيا ولذا يدخل الكليات الفرضية مثل الاشياء والا وجود وشريك الباري تعالى فانها وان لم يكن لها افراد في الخارج الا ان نفس تصورها لا يمنع الشركة بين افرادها الفرضية فتدخل في التعريف (عن وقوع الشركة) متعلق بلا يمنع والشركة مصدر كالسرقة وحاصله ما يمكن فرض صدقه على كثيرين سواء كانت تلك الافراد الكثيرة متمتعين كشريك الباري او ممكنة ولم توجد كالنقاء او وجد الواحد منها فقط مع امكان غيره كالشمس او مع امتناع غيره كواجب الوجود او وجد الكثير منها مع التناهي

كالنكاح السبابة او مع عدم التناهي كعلوم الله تعالى ومقدوره
فان قيل اذا كفى فرض الصدق في الكلية يلزم ان يكون كل جزئي كليا
كزيد مثلا لانه يمكن فرض صدقه على كثيرين بان يقال لو كان
زيد صادقا على كثيرين لم يكن جريثا وكذا عكسه فيبطل تعريف
الكلية (قلنا الجواز ههنا بمعنى التجويز العقلي والعقل لا يجوز صدق
مثل زيد على كثيرين لا بمعنى التقدير المعبر في مقدم الشرطية فانه بهذا
المعنى يتعلق بكل شيء واجبا او ممكنا او ممتعا او بالمعنى الاول لا يتعلق
الا بالاولين لا غير فلا اشكال) كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع
نفس تصور مفهومه عن ذلك) اي عن وقوع الشركة بين
الكثيرين والاشارة بلفظ البعيد لبعده عن الحس (كزيد) فانه
لو لوحظ زيد مع هذيته وتخصاته لا تمتع صدقه على كثيرين
واعترض عليه ببيضة معينة من البيضات الكثيرة فان هذية هذه
البيضة لا تمتنع عن الشركة بين الكثيرين لان العقل يجوز ان هذه البيضة
اما هذه واما هذه وكذا جوزة معينة من الجوزات وكذا الوجة
معينة من اللوزات الى غير ذلك من العدديات المتقاربة مع انها جزئية
وكذا شيخ ضعيف البصر يدرك شجحا ويجوز عقلة ان يكون زيدا
او بكرا او عمرا او غيرها مع ان المرئي جزئي فيلزم ان يكون كليا فانقص
التعريفان طردا وعكسا (واجيب بان هذا التجويز على سبيل التناوب
دون العموم والشمول والصدق على سبيل التناوب لا ينافي الجزئية
ولا يقتضي الكلية لان العقل لا يجوز ان تكون بيضة واحدة
بيضات كثيرة وقس عليها ما عداها فلا اشكال واما كون الطفل
في مبدأ الطفولية لا يميز بين صورة امه وغيرها فلا نقض بها اصلا
لانه لا يدرك الكثرة ولا يجوز صدقها على الكثيرين واعترض
عليه ايضا بانه يلزم ان يكون الجزئي كليا بقياس من الشكل الاول
وهو ان الجزئي كلي لان الجزئي ما لا يمنع نفس تصور مفهومه

عن وقوع الشركة وكل ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع
عن الشركة فهو كلي فالجزئي كلي (واجيب بانه ان اراد المعترض
من لفظ الجزئي الواقع في صغرى القياس ما صدق عليه الجزئي فصغرى
القياس ممنوعة وان اراد مفهوم الجزئي فالقياس بجميع مقدماته
مسلمة وبطلان كون مفهوم الجزئي كليا ممنوع وانما الباطل كون
ذات الجزئي كليا وهو ليس بل لازم هذا واعلم انهم اختلفوا هل يختص
الجزئي بالعلم ام لا فقال بعضهم انه مختص بالعلم ولا يشمل سائر المعارف
كالضمير واسم الاشارة والموصول وغيرها لانها موضوعات للكلية
وقال الجمهور انه ليس بمختص به بل يشمل سائر من قبيل وضع العام
للموضوع له الخاص لانها معارف وهو المختار ومباحث هذا المقام
يكاد ان لا يضبط لكن التطويل يوجب الاملال فلنكتف بهذا القدر
(والكلية اما ذاتي) قد عرفت ان الغرض من وضع المنطق استخراج
المجهولات التصورية والتصديقية والجزئي لا يجري شيء فيه من ذلك
ولذا ترك الاهتمام بشان الجزئي واعرض عنه واشتغل بالكلية تعريفا
وتقسما فقال الكلية اما ذاتي وتقديم الذاتي على العرضي مستغن
عن البيان (وهو) اي الذاتي (الذي) اي اللفظ المفرد الكلية (يدخل
في حقيقة جريثاته) والمراد من الدخول عدم الخروج بطريق
المجاز المرسل من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم لان الدخول
يستلزم عدم الخروج وقرينة هذا المجاز عند المصنف النوع
من اقسام الذاتي فيما سيجي والظاهر ان الثاني عين الاول
فيما عبيد معرفة ويجوز ان يحمل التعريف على ظاهره والدخول
على حقيقته وحيث يشمل التعريف الجنس والفصل ولا يشمل
النوع فيكون واسطة بين الذاتي والعرضي فتكون اقسام الكلية
ثلاثة ذاتي وهو الجنس والفصل وعرضي وهو الخاصة والعرض
العام وما ليس بذاتي ولا عرضي وهو النوع وهو مذهب الجمهور

(فان قلت فينشد يكون تقسيم المصنف الذاتى الى الاقسام الثلاثة تقسيم الشئ الى قسميه والى مابينه لان الجنس والفصل قسمان له والنوع مابينه) قلت يجوز ان يكون المراد من الذاتى المذكور فى المرتبة الثانية الذى هو المقسم للثلاثة ما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته (فان قلت هذا لا يجوز بناء على القاعدة المقررة فيما سبق من ان الشئ اذا اعيد معرفة يكون عين الاول والذاتى المذكور اعيد معرفة فكيف يكون غير الاول) قلت هذه القاعدة قاعدة يعدل عنها كثيرا كما ان قاعدة اعادة النكرة نكرة تكون غير الاول قاعدة يعدل عنها كثيرا كقوله تعالى * وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله * على ان هذه القاعدة انما تكون فى مقام ضمير لا يعدل عنه الى الظاهر واما فى مقام ضمير يعدل فيه الى الظاهر فالثانى غير الاول (فان قلت هل لا يجوز التعبير فى الثانى بالضمير بحسبه على الاستخدام) قلت يمكن لكنه بعيد اذا الظاهر من الضمير ان يكون عين الاول والاستخدام مجاز فلن قلت ما الاستخدام (قلت هو ان يكون للفظ معنيان سواء كانا حقيقيين او مجازيين او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا فاذا اريد بالظاهر احد معنيه وبالضمير الراجع اليه معناه الاخر كقول الشاعر اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضا * لان المراد بالسماء المطر وبالضمير الراجع اليه النبات والمراد من الحقيقة اعم من الماهية الموجودة والاعتبارية كالاعتناء برعاية لنظر الفن وان كان المتعارف ان الحقيقة مختصة بالماهية الموجودة وان الماهية اعم من الموجودة والمعدومة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا واما الهوية فمختصة بالماهية المعروضة للتشخيصات فتكون اخص منهما والاوان كليان والثالث جزئى والجزئيات جمع جزئى لا جزئية لان كل مذكر لا يعقل يجمع بالالف والتاء مثل المؤنث تشبيهه به كالصافيات واسجلات والمرفوعات والجزئى قسمان احدهما حقيقى وهو الذى

سبق ذكره والثانى اضافى وهو كل اخص مندرج تحت الاعم فيشمل الحقيقى ايضا فيكون اعم منه مطلقا كزيد بالنسبة الى الانسان والانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الجسم النامى وهو بالنسبة الى الجسم المطلق وهو بالنسبة الى الجوهر (فان قلت ما مراد المصنف من الجزئى ههنا اضافى ام حقيقى) قلت المراد من الجزئى اعم من الحقيقى والاضافى (فان قلت يلزم على هذا الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاضافى جزئى مجازا لانه كل حقيقى) قلت المراد من الجزئى ما يطلق عليه لفظ الجزئى على طريقة عموم المجاز وهو ان يراد من اللفظ معنى يشمل الحقيقة والمجاز كما فى قول النحاة المستثنى اما متصل واما منقطع (فان قلت فعلى هذا يلزم ارتكاب المجاز فى التعريف بلا قرينة وهو لا يجوز) قلت ههنا قرينة وهى التمثيل بالاضافى حيث قال كالحىوان بالنسبة الى الانسان والفرس بالنظر الى الظاهر مع ان التعبير بالجمع المضاف يشعر بذلك ايضا (فان قلت يلزم من اضافة الجزئيات الى الضمير الذى يرجع الى ما الذى هو عبارة عن اللفظ المفرد الكلى ان تكون تلك الجزئيات للفظ وليس كذلك لان الجزئى والكلى انما يكونان للمفهوم لللفظ) قلت فى الكلام مضاف محذوف تقديره فى حقيقة جزئيات مفهومه فيكون الجزئيات لمفهوم اللفظ لللفظ فلا محذور ويمكن ان يجاب بحمل الاضافة لادنى ملابسة كقولك فى وعاء الخمار وعائى ويمكن دفعه ايضا بما سبق من ان هذا التقسيم مجازى تقريبا الى افهام مبتدئين فتكون الجزئيات للفظ بناء على التقسيم المجازى فلا اشكال (كالحىوان بالنسبة الى الانسان والفرس) ان اريد حقيقتهم النوعية بالتمثيل مبنى على الجزئى الاضافى كما هو الظاهر وان اريد افراد حقيقتهم بالتمثيل مبنى على الجزئى الحقيقى (فان قلت كما جعل المصنف الجنس والفصل من الذاتى كذلك جعل النوع ذاتيا ايضا مع ان النوع ليس بذاتى

لان الذاتى هو المنسوب الى الذات ولا شئ من النوع بمنسوب الى الذات لانه عين الذات والنسبة تقتضى التغاير بين المنسوب والمنسوب اليه فلا يصح قولهم النوع ذاتى قلت ان اريد بالذاتى المعنى اللغوى فالسؤال متوجه لان التغاير مبنى عليه واما اذا كان المراد المعنى الاصطلاحي اعنى ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته فالنوع داخل فيه ايضا فلا يتوجه السؤال لانه حيثئذ يكون اسما موضوعا لهذا المفهوم لا اسما منسوبا حتى يقتضى التغاير واجاب الفاضل الفنايى بحمله على اللغوى بان قال الذاتى كما يطلق على نفس الماهية النوعية كذلك يطلق على افرادها وحيثئذ يجوز ان يراد من الذات الافراد وينسب النوع الى افرادها فالمنسوب غير المنسوب اليه فلا اشكال ويمكن ان يجاب ايضا بانهم اختلفوا فى ان الشخصيات داخلية ام خارجية فعلى الاول فالنسبة صحيحة وعلى الثانى فهي غير صحيحة فتأمل جدا لان فيه شبهة مستورا عن الاذهان يكشفه الاعيان وههنا اجوبة مذكورة فى الشرح لاتسمن ولا تغنى من القروح وما هي الاجروح على جروح ولا فائدة فى اراد الكلام المقروح (واما عرضى) ليس المراد بالعرض ما يقابل الجوهر اعنى ما لا يقوم بذاته بل المراد الخارج المحمول على الشئ (وهو الذى يخالفه) التخالف التقابل والتقابل بين الشئين على اربعة اقسام تقابل العدم والملكية كالعمى والبصر وتقابل الايجاب والسلب كزيد قائم وزيد ليس بقائم وتقابل التضاد كالبياض والسواد وتقابل التضاد كالعالية والمعلولية والوحدة والكثرة ونظائرهما فهنا اما تقابل التضاد واما تقابل العدم والملكية (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) فان الضحك خارج عن حقيقة الانسان لان حقيقة الحيوان الناطق (فان قلت عد الناطق ذاتيا والضاحك عرضيا تحكم بحيث لان نسبة كل منهما الى الانسان سواء لانهما لاحقان للانسان بعد وجوده سواء كان الناطق

ظاهريا او باطنيا قلت بفرق الذاتى من العرضى بطريقين احدهما بوضع اللفظ فادخل فى معنى اللفظ ومعناه الموضوع له فهو ذاتى والا فهو عرضى ولما قلنا كتب اللغة ووجدنا ان الانسان موضوع للحيوان الناطق فقط لا غير كان الناطق داخلا كالحوان والضاحك خارجا فلذلك كان الناطق ذاتيا والضاحك عرضيا والثانى بفرض العقل وهو ان يقترح العقل ويعرف حقيقة مركبة من شئين مثلا فيكون ما عداها خارجا عنها فاذا قيل ماسمى السكنجين فقول انه جرآن الحل والسكر واما نفعه للصفرء او غيرها فامور خارجة وذلك انما جاء من وضع السكنجين او اعتبار العقل والخاص ان تميز الذاتى من العرضى سهل فى المعانى اللغوية والمفهومات الاعتبارية العقلية والموضوعات الاصطلاحية واما التمييز بين الذاتى والعرضى فى الماهيات الحقيقية فمغذر او متعسر اذا لاطلاع بالحقايق مختص بالله عند بعض او بمن له كعب عال فى الاطلاع على الحقايق وقد حققنا هذا المقام فى تعليقا تنا على الحاشية للمختصر المنتهى للسيد السند فى بحث جهة الوحدة فى محل واحد سر الله تعالى الاتمام وهذا القدر يكفى ههنا (واعلم ان للذاتى تعريفات اخر احدها الذاتى ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه كاللونية للسواد والجسمية للانسان اذ لو لم يفهم اللونية والجسمية اولا لم يفهم السواد والانسان لان ارتفاع الجزء يستلزم ارتفاع الكل فهذا يشمل النوع ايضا (وثانيها الذاتى ما لا يكون ثبوته للذات بعلة ومعناه ان ثبوت الذاتى للذات لا يكون معللا بالذات ولا بعلة خارجية عنه واما كونه معللا بالجزء فلا يضر اذ ثبوت السواد لنفسه ليس بمعلل ولا لازم تقدم الشئ على نفسه وكذا ثبوت اللونية للسواد والجسمية للانسان غير معلل بالسواد لتقدمها عليه ولا بعلة خارجية عنه والا لانتفى بانتفائها فلا يكون لونا فى ذاته وهذا التعريف ايضا يشمل الثلث (وثالثها الذاتى

هو الذي يتقدم على الذاتي في العقل وهذا يختص بجزء الحقيقة ولا يشمل النوع اذ هو لا يتقدم على نفسه فعلم من هذا التقرير ان تأويل تعريف المصنف بجمل الدخول على معنى عدم الخروج اولى لكثرة مقاصده وهذا التحقيق على هذا الوجه من فيض العلامة والحمد لله على الانعام (والذاتي) قد عرفت ما هو المراد من الذاتي في هذا المقام لكن بقي الكلام في تصحيح هذه النسبة فاعلم ان لفظ ذاتي ان لم تكن نسبته لغوية بل هي كلمة برأسها موضوع في الاصطلاح على معناه كما سبق كما قال الكاظمي والازهرى وابن هشام وابن برهان فلا حاجة الى تصحيح نسبة هذه الكلمة اذ لا نسبة حينئذ وان كانت نسبته لغوية كما مر في الوجهين الاخيرين فيثبت ان كانت التاء من نفس الكلمة فالنسبة ايضا ظاهرة وان لم يثبت في اللغة استعمال الذات بمعنى الحقيقة على هذا الوجه واما اذا لم تكن التاء من نفس الكلمة بل تكون التاء مأثرا على انها مؤنث ذو معنى صاحب فيثبت تصحيح هذه النسبة مشكل جدا اذ القاعدة في النسبة ان تحذف تاء التأنيث ثم رد لامها المحذوفة اعني الواو ثم قلب الالف واوا فيقال ذووى اللهم الا ان يحمل على الوجهين الاولين او يجعل من الغلطات المشهورة اذ الفصاحة ليست بمعتبرة في كلام المصنفين (اما مقول في جواب ما هو) اصل مقول مقوول من القبول بمعنى التكلم والتلفظ اى يقال ويتكلم في جواب السؤال بما الاستفهامية وتفسير البعض القول بمعنى الحمل تفسير باللازم لان الجواب محمول على السؤال في جواب ما هو وما هذه استفهامية مستكشفة عن الحقيقة ولفظ هو عبارة عن المسؤل عنه (فان قيل يلزم ان يكون الضمير تنبيه اوجعها لان السؤال في هذه الصورة بحسب الشركة وهي تقتضى التعدد) قلنا ذكر هو ههنا للتنبيه على لزوم المسؤل عنه في الاستفهام لا خصوصية المسؤل عنه ههنا فلولم يذكر هو وقيل ما كان الكلام

خداجا ويمكن ان يجاب بانه اذا كان الضمير راجعا الى المسؤل عنه اعم من الواحد والمتعدد لم يرد السؤال ايضا او يقال ذكر هو مبنى على التمثيل فكأنه قال في جواب ما هو مثلا يعنى اذا كان المسؤل عنه واحدا يقال ما هو وقس عليه صورة كون المسؤل عنه متعددا (اعلم ان السائل بما يطلب تمام ماهية المسؤل عنه فان كان السؤال عن شئ واحد يكون طالبا لماهية مختصة به وان كان عن شئين او اشياء يكون طالبا لماهية المشتركة بينهما مثلا اذا سئل عن الانسان بما هو يجاب بالحيوان الناطق لانه تمام الماهية المختصة به ولا يجاب بالحيوان فقط ولا بالناطق فقط لان كل واحد منهما جزء الماهية لاتمامها ولا بغيرهما كالضاحك مثلا لانه خارج عنها واذا سئل عن الانسان والفرس بما هما او عنهما وعن البغل مثلا بما هم يجاب بالحيوان فقط لانه تمام المشترك ولا يجاب بالحيوان الناطق ولا بالناطق فقط لان كل واحد منهما مختص لا مشترك ولا بالجسم النامي وبما فوقه من الاجناس لانه جزء المشترك لا تمامه واما السائل باى شئ فهو انما يطلب الجواب بالمميز لا غير فان سئل باى شئ هو في ذاته يكون الجواب بالمميز الذاتي وان سئل باى شئ هو في عرضه يكون الجواب بالمميز العرضي وان سئل باى شئ هو من غير تقييد يكون الجواب على الاطلاق اى يجوز ان يجاب بالذاتي او بالعرضي مثلا اذا سئل عن الانسان باى شئ هو في ذاته يكون الجواب بالناطق واذا سئل باى شئ هو في عرضه يكون الجواب بالضاحك واذا سئل باى شئ هو يكون الجواب بالناطق فقط والضاحك هذه هي القاعدة الممهدة في هذا المقام (بحسب الشركة المحضة) الباء متعلق بالسؤال المفهوم من ما الاستفهامية تقديره في جواب السؤال بحسب الشركة المحضة وهذا وان كان بعيدا لفظا لكنه قريب معنى ويجوز ان يتعلق بمقول والحسب يحى لمعنيين احدهما بمعنى النسب وثانيهما بمعنى القدر والمراد

ههنا هو الثاني على تقدير تعلقه بمقول اى يقال ويجاب بقدر الشركة من غير زيادة ولا نقصان على تقدير تعلقه بالسؤال المقدر فالظاهر ان يكون بمعنى القدر ايضا ويجوز ان يكون بمعنى النسب وهو بعيد والشركة مصدر على وزن السرقعة كما سبق وهو الفصح ويجوز ان يكون على وزن نشدة والمحضة بمعنى الخالصة عن الخصوصيات وفي بعض النسخ وقع فقط بدل المحضة ومؤداهما واحد وقد انتفيا في بعض النسخ ولا خلل فيه اذا الحصر يستفاد بمعونة المقام وبمعونة المقابلة (فان قيل ان النوع ايضا مقول بحسب الشركة المحضة مثلا الانسان مقول في جواب ما زيد وعمر ووبكر وخالد ووليد بحسب الشركة المحضة فيكون الانسان جنسا مع انه نوع فبطل التعريف او التقسيم لانه يلزم تداخل الاقسام (قلنا لان سلم انه تعريف بل المراد التقسيم والتعريف ضمنى فلا يشترط فيه المنع ولا الجمع واما التقسيم فيجوز ان يكون اعتبارا فلا يضر التداخل والصواب ان هذا السؤال لا يرد حتى يحتاج الى الجواب لان قوله المحضة يفيد الحصر فيقول المعنى الى ان الجنس يقال بحسب الشركة فقط لا غير والنوع ليس كذلك لانه كما يقال بحسب الشركة كذلك يقال بحسب الخصوصية فلا اشكال والسائل غافل عن هذا القيد (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فالحيوان جنس لانه مقول على الانسان والفرس بحسب الشركة المحضة وكل ما هو شأنه كذلك فهو جنس فالحيوان جنس (وهو الجنس) اى المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة هو الجنس (ويرسم) اى الجنس واما قال ويرسم ولم يقل ويحدد او يعرف لما سياتى تفصيله بعد هذا عند تمام الكليات الخمس على وجه اتم ونهج اكل فانتظر (بانه) اى الجنس (كلى) جنس للجنس فان قيل الكلى جنس الجنس وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس لان المقيد

اخص من المطلق فالكلى اخص من مطلق الجنس وكما كان اخص فلا يجوز تعريف العام به فالكلى لا يجوز التعريف به قلنا للكلى اعتبار ان احدهما اعتبار ذاته ومفهومه وهو بهذا الاعتبار عام شامل لجميع الكليات الخمس وثانيهما اعتبار عارضه وهو كونه جنسا للجنس وهو بهذا الاعتبار مفيد وخاص من مطلق الجنس فيثبت ان اريد ان الكلى باعتبار الاول اخص من مطلق الجنس فلا نسلم صغرى القياس الثاني لانه بهذا الاعتبار عام ومعرف كما عرفت وان اريد ان الكلى اخص من مطلق الجنس بالاعتبار الثاني فالمقدمات باسرها مسلمة لكنه غير مفيد لانه بهذا الاعتبار ليس جزأ من التعريف واما جزئته من التعريف بالاعتبار الاول فلا اشكال (مقول على كثيرين) فان قيل قوله مقول على كثيرين هو الكلى بعينه لانه تعريفه والتعريف عين المعرفة وان تغاير الاجالا وتفصيلا فيكون احدهما مغنيا عن الآخر ويكون مستدر كافا لاولى القصر على احدهما (واجيب بان الكلى جنس والمقول ذكر لى تعلق به قوله على كثيرين وذكر قوله على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين وبانه يجوز ان يكون ذكره بعد للتفصيل الاجال او التصريح بما علم ضمنا ويؤيده ما يقال ان قيود التعريفات لا يجب ان تكون احترازية بل قد تكون لتحقيق الماهية وكشفها ولذلك قيل ان التعريفات وقيودها لكشف الماهية والاحترازات تابعة ويمكن ان يجاب بحمله على التأكيدي لدفع توهم ان يكون المراد من الكلى الكلى الطبيعى او العقلى بل المنطوق وسمي الفرق بينهما ان شاء الله تعالى (واما الجواب عنه بان احدهما محمول على الفعل والاخر على القوة ففيه نظر لانه يلزم ان لا يكون التعريف جامعا بل المراد منهما القوة سواء خرج الى الفعل او لا يشمل الكليات الفرعية وغيرها تدبر وقوله مقول مع قطع النظر عن وقوعه في تعريف الجنس وعن قيد الكلى يشمل الكلى والجزئى ايضا

فإن الحمل يجري فيهما على ما صرح به الشيخ في الشفاء وقال السيد السند قدس سره إن الجزئي الحقيقي لا يحمل على شيء أصلاً لأن حمله على نفسه ممتنع إذ لا بد فيه من امرين متغايرين وحمله على غيره بطريق الإيجاب ممتنع أيضاً إذ شرط الحمل الاتحاد الخارجي وقال الجمهور الجزئي الحقيقي يحمل على جزئي آخر متحد معه بالذات متغاير بالاعتبار كقولنا هذا الضاحك هذا الكاتب فانهما متحدان بالذات لأن ذاتهما زيد بعينه مثلاً ومتغايران بالاعتبار وكذا يجوز حمله على كلي آخر في قضية جزئية كما في قوائنا بعض الإنسان زيد والحق هو هذا مع أن مخالفة الجمهور في قوة الخطأ فإن قيل هذا التعريف لا يشمل كثيراً من الأفراد لأن لفظ كثيرين جمع مذكر سالم وهو مختص بالذكور والعقلاء فلا يشمل التعريف مثل الحيوان لأن جميع أفرادها ليس بمذكر ولا عاقل وكذا الكليات الفرضية لأنه ليس لها أفراد فضلاً عن التذكير والعقل بل لا يشمل الفرد من أفراد المعرفة إذ لا يوجد جنس يكون جميع أفرادها مذكراً وعقلاء وإيضاً إن كثيرين جمع كثير وأقل الكثرة اثنان وإذا جمع فعند العربية يتحقق بستة لأن أقل الجمع عندها ثلاثة وعند المنطقيين بأربعة فلا يشمل تعريف الكلي وكذا هذا التعريف مادون الستة أو مادون الأربعة فلا يكون جامعاً قلنا أما السؤال الأول فيندفع بحمله على التغليب وأما الثاني فيجمله على مسامحات المشايخ وبهذا يندفع الأول أيضاً (مختلفين بالحقايق) يخرج به الأنواع الحقيقية وفصولها وخواصها والحقايق جمع حقيقة وهي ههنا بمعنى الماهية من قبيل ذكر المفيد وإرادة المطلق ليشمل الكليات الفرضية والفرق بينها وبين الهوية قد سبق آنفاً وأما الفرق بين الاختلاف والخلاف فلا يجري ههنا (في جواب ما هو قولاً ذاتياً) يخرج به الفصول البعيدة والعرض العام وخواص الاجتناس فانطبق الم عرف

على الم عرف (وأما مقول في جواب ما هو بحسب الشريعة) والكلام فيه كالإسلام فيما سبق (والخصوصية) في الصحاح فتح الخاء فيه أفصح من ضمها وكان وجهه أن الخصوص بفتح الخاء صفة مشبهة فبدخول الياء المصدرية فيه يصير بمعنى المصدر وبضمها مصدر فلا يليق الخاق الياء المصدرية به وإنما يصح في الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة أو يكون الياء للبالغة دون المصدرية كذا قال الخطائي في شرح المختصر (معاً) منصوب على الحالية إذ كلمة مع إذا استعملت مفردة تنون وتكون من الأحوال المؤكدة للاجتماع المستفاد من الواو (فإن قيل فعلى هذا يلزم أن يكون النوع جواباً للسؤالين في وقت واحد وليس كذلك عادة وإن كان كذلك في بعض الصور فلا يصح قوله معاً قلنا إنما يرد هذا السؤال إذا كان المراد من المعية المعية الزمانية وأما إذا كان بمعنى جميعاً كما هو مذهب البعض أو كان المراد من المعية المعية في الوجود بمعنى أنه يكون جواباً عنهما ويجمع في الجوابية وإن لم يكن في زمان واحد فلا يرد هذا السؤال ويؤيده ما قال في الاتفاق أصل كلمة مع لمكان الاجتماع أو وقته نحو ودخل معه في السجن فتبان ونحو أرسله معاً فعدا وقد يراد به مجرد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة المكان والزمان نحو وكونوا مع الصادقين وأركعوا مع الرأعين انتهى وههنا محمول على هذا المعنى سواء كان حقيقة كما هو عند البعض أو مجازاً كما هو عند بعض آخر (فإن قيل النوع المتعدد الأشخاص في الخارج مقول بحسب الشركة والخصوصية كذلك وأما النوع المختص في شخص كالشمس فهو مقول بحسب الخصوصية فقط لا غير فلا يشمل التعريف هذا القسم) قلنا أولاً أن كونه تعريفاً ولو سلم فيكفي الاشتراك في الأفراد الفرضية ولا يلزم الأفراد الخارجية فلا اشكال فعلم منه أنه لا حاجة إلى حذف المعطوف في كلام

المصنف اعني قوله او بحسب الخصوصية فقط كما فعله بعض
المحشين ههنا (كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر) فان الانسان نوع
لانه جواب بحسب الشركة والخصوصية وكل ما هو شأنه كذلك
فهو نوع فالانسان نوع (وهو) اي ذلك المقول (النوع اي الحقيقي
لانه المتبادر عند الاطلاق وبقرينة المقابلة بالجنس (ويرسم) اي
النوع الحقيقي (لانه) اي النوع (كلي مقول على كثيرين) والكلام
فيه كالكلام فيما سبق في جمع ما ذكر ما عدا السؤال الوارد على
كونه جنس الجنس (مختلفين بالعدد) سواء كان الاختلاف خارجيا
او ذهنيا لشمول النوع المتخصص في الشخص كالشمس والنوع المعلوم
كالعقلاء (دون الحقيقة) احتزبه عن الجنس مطلقا قريبا كان
او بعيدا وعن خواص الجنس مطلقا وعن العرض العام وعن
الفصول البعيدة (وما قيل ان هذا التعريف صادق على الجنس
وامثاله لانهما مقولان على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا فان
الحيوان يكون جوابا عن السؤال بما زيد وعمر وهذا الفرس وذاك
الفرس فلا يكون التعريف مانعا عن اغياره ففاسد حينئذ لان
الجنس وامثاله تخرج بقوله دون الحقيقة وان لم تخرج بقوله مختلفين
بالعدد وهو ظاهر مستغن عن البيان فيكون التعريف مانعا
(في جواب ما هو قولنا ذاتيا) احتزبه عن الفصل القريب والبعيد
وخواص النوع الحقيقي فانهما مقولان في جواب اي شيء هو
(واعلم ان هذا التعريف للنوع الحقيقي واما النوع الاضافي فهو كل
ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو كالحيوان
فانه نوع اضافي يقال عليه وعلى الشجر الجسم النامي فيكون
الحيوان والشجر نوعين بالنسبة الى الجسم النامي والفرق بين النوع
الحقيقي والاضافي في عموم وخصوص من وجسه فادة افتراق
الاضافي عن الحقيقي كالانواع الاضافية مثل الجسم النامي

والجسم المطلق ومادة وجود النوع الحقيقي ممتازا عن الاضافي
كالخفايق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة ومادة الاجتماع
كالنوع السافل وهو الانسان فانه نوع حقيقي ونوع اضافي بالنسبة
الى ما قبله واعلم ايضا ان الترتيب في الانواع الحقيقية محال حتى يكون
نوع حقيقي فوق نوع حقيقي والالكان النوع الحقيقي جنسا واما ترتيب
الانواع الاضافية فيمكن فراتبه اربع اعم الانواع كالجسم المطلق
واخصها كالانسان او اعم من البعض او اخص من البعض الآخر
كالجسم النامي والحيوان والارابع النوع المفرد ولم يوجد له مثال
في الوجود وقد يمثل بالعقل ففيه نظر مذكور في حاشية التسمية
للقطب (واما غير مقول في جواب ما هو) الظاهر انه عطف على
البعيد دون القريب فتأمل وجهه (بل مقول) اعلم ان كلمة بل
اما ان يكون ما قبلها مثبتا او منفيما فان كان مثبتا فتفيد ثبوت الحكم
للتابع مع السكوت عن ثبوته للتبوع وفيه وهو معنى الانسحاب
عند الجمهور وعند ابن الحاجب تفيد ثبوت الحكم للتابع مع نفي الحكم
عن التبوع وهو معنى الانسحاب عنده فعني جاءني زيد بل عمرو
ان مجيء عمرو ثابت قطعا مع الشك في مجيء زيد وعدمه عند الجمهور
وعند ابن الحاجب تفضي عدم مجيء زيد قطعا ايضا وان كان منفيما
فتفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وفيه في التبوع كالمثبت
عند الجمهور فعني ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال
مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل تفيد نفي الحكم عن التبوع قطعا ايضا فعني
المثال المذكور مجيء عمرو وعدم مجيء زيد كلاهما قطعي وقال المبرد
انها تفيد في صورة النفي نفي الحكم عن التابع والتبوع فعني ما جاءني
زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو وهو المعبر عنه ببل الترتيب وقال بعضهم
مذهب المبرد صرف النفي الى التابع وجعل التبوع مسكوتا عنه فعني
المثال المذكور عدم مجيء عمرو مقطوع ومجيء زيد مشكوك ههنا

ما قبلها متى فكلام المصنف اما محمول على المذهب الثاني في صورة
النفي واما محمول على مذهب الجمهور لكن نفي المتبوع قطعاً يستفاد
بقريضة المقام ودلالة الحال (في جواب اي شيء هو في ذاته) الكلمة
اي معان كثيرة مينة في علم النحو وههنا للاستفهام وانما يسأل بها
عما يميز احد المشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير
مقاما اي نحن ام اصحاب محمد والشئ عند اهل السنة هو الموجود
الخارجي سواء كان واجبا او ممكنا وعند الحكماء ما يصح ان يعلم
ويخبر عنه وهو يعم الموجود والمعدوم والممكن والممتنع والمراد
ههنا المعنى الثاني والذات قد يكون مؤنث ذو بمعنى صاحب
وحيث تكون التانيث وقد تكون بمعنى الحقيقة وبمعنى الهوية
كذات الانسان وذات زيد وحيث تكون التانيث من نفس الكلمة
وفيه نظر نظرا الى اللغة تدبر (وهو الذي يميز الشئ) اي الحقيقة
والماهية (عما) اي عن ماهية اخرى (بشاركة في الجنس) فاحد
الضميرين لما والاخر للشئ اي بشاركة احدي الماهيتين بالآخرى
وهذا التعريف مبني على مذهب المتقدمين فانهم قالوا ان كل
ماهية لها فصل فلها جنس كما هو المشهور في الالسنه من ان كل
تعريف لا بد فيه من جنس يشمل الافراد والاعتيار ومن فصل يخرج
الاعتيار واما المتأخرون فقسموا الفصل الى قسمين الفصل في الجنس
والفصل في الوجود ولم يأخذوا في التعريف قوله في الجنس ليشمل
كلا القسمين وهذا الاختلاف مبني على اختلاف آخر من ان تركيب
الماهية من امرين متساويين ممنوع عند المتقدمين وجاز عند المتأخرين
والحق ان النزاع والاختلاف انما هو في الجواز دون الوقوع لان عدم
الوقوع متفق عليه بينهما (وهو الفصل) اي الذي يميز الشئ
عما يشاركه في الجنس هو انفصل وهو قريب ان يميز عن جميع المشاركات
في الجنس القريب (كالناطق بالنسبة الى الانسان) وبعيد ان يميز

عن بعض المشاركات في الجنس القريب او عن كليهما في الجنس البعيد
او المتوسط كالخساس بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان
عن الحجر والشجر دون الفرس والبغل وغيرهما من الحيوان والفرق
بين الجنس القريب والبعيد والمتوسط ان القريب ما يكون فوقه جنس
ولا يكون تحته جنس ويقال له الجنس السافل والاخير كالحيوان
فان فوقه جنسا وهو الجسم النامي لا تحته لانه نوع وان البعيد ما يكون
تحته جنس ولا يكون فوقه جنس ويقال له الجنس العالي وجنس
الاجناس كالجواهر فان تحته جنسا وهو الجسم المطلق لا فوقه وفيه
نظر وتأمل فلا تغفل واما المتوسط طافه ما يكون فوقه جنس
وتحته جنس فيكون نوعا بالنظر الى ما فوقه وجنسا بالنظر الى ما تحته
كالجسم النامي والجسم المطلق وهذا مأل ما قال القوم الجنس
القريب ما يكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه
عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والجنس البعيد ما يكون الجواب عنها وعن بعض
ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض وما بينهما متوسط
وههنا بحث نفيس وهوانه كيف يكون الناطق فصلا والضاحك
خاصة للانسان مع ان الملك ينطق ويضحك ويكي والجن ايضا
كذلك فلا يكون الناطق فصلا والضاحك خاصة ويمكن ان يجاب
عنه ان هذا المثال مبني على مذهب الحكماء وهم ينكرون الملك
والجن كما هو المناسب لكون المنطق من الحكمة ويمكن ان يجاب
بان الفصلية والخاصية انما هو بالنظر الى الجسم الكثيف لا اللطيف
كما هو الظاهر من نماء الحيوان تدبر واما نطق بعض الطيور فليس
بطبيعي بل تعليمي خذ هذا (ويرسم) اي الفصل (فان قلت لا حاجة
الى هذا التعريف لانه قد سبق تعريفه مرتين فيكون مستدركا
(قلت لانني استدركه لانه مراعاة للطبايع الثلث للناس اعني الزكي

والغبي والمتوسط كما قال الفاضل الجامي في تعريف الاسم والفعل
والحرف او تقول الاول ليس بتعريف بل تفسير على تقدير الفرق
بينهما كما هو مذهب البعض والثاني مبنى على مذهب المتقدمين
والثالث على مذهب المتأخرين على ما فهم من قول الفناري في الوجه
الثاني (بانه كلي يقال) انما عدل عن الاسم الى الفعل اما للنفن
واما للتنبيه على الفرق بينه وبين ما قبله لانه جواب عن السؤال
بما هو وما بعده جواب عن السؤال باي شيء (على الشيء) انما عدل
عن لفظ كثيرين الى لفظ الشيء المناسبة بين السؤال والجواب لان
السائل سأل باي شيء اولتفن كما مر (في جواب اي شيء هو) خرج به
الجنس والنوع كما فصله الفناري (في ذاته) يخرج به الخاصة قدم
الجنس على النوع لان الجنس جزء منه والجزء مقدم على الكل
وقدم النوع على الفصل مع انه جزء منه ايضا لان الجنس والنوع
مشار كان في الجواب بما هو بخلاف الفصل وقوله في ذاته في موضع
الحال عن هو اما على التأويل او بدونه على اختلاف رأى النحاة
في جواز وقوع الحال عن المبتدأ وعدمه ومعناه اي شيء هو معتبرا
او ملاحظا في ذاته اي مع قطع النظر عن عوارضه (اعلم ان الفصل
بالنسبة الى المميز على صيغة المفعول مقوم اي داخل في قوامه كالناطق
بالنسبة الى الانسان وبالنسبة الى المميز عنه مقسم اي محصل للقسم له
كالناطق بالنسبة الى الحيوان والمقوم للعالي مقوم للسافل لان جزء
الجزء جزء ولا عكس كليا والمقسم بالعكس وتفصيله في المطولات
وانما ذكرنا على الاجمال استيفاء لحق المقام (واما العرضي)
معطوف على قوله والذاتي وعدل له فيكون كلمة اما محذوفة
فيما سبق بقرينة ما لحق (فاما ان يمتنع انفكاكه) اي العرضي
(عن الماهية وهو العرض اللازم) وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يمتنع
انفكاكه عن الماهية من حيث هي اي في كلا الوجودين فهذا

يسمى بلازم الماهية كلزوم الفردية للثلاثة وازوجية للاربعة
او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث الوجود الخارجي فيسمى
بلازم الوجود كلزوم السواد للجشي او عن الماهية من حيث
الوجود الذهني فيسمى باللازم الذهني كلزوم البصر للعمي لا يقال
هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية
انما هو لازم الماهية وقد قسمه الى لازم الماهية والى لازم الوجود
فيكون تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره فهو باطل لان قول الماهية
ثلاثة احدها الماهية لا بشرط شيء وثانيها الماهية بشرط شيء وثالثها
الماهية بشرط لا شيء والمراد ههنا المعنى الاول فيشمل الكل لان
الماهية المجردة يجوز تحققها بكل خاص فلا اشكال (اولا يمتنع
انفكاكه عن الماهية) بل يمكن (وهو العرض المقارن) وهو اما مقارن
بالقوة ولا يخرج الى الفعل كال فقر الدائم لمن يمكن غناه وكالفراق
الدائم لمن يمكن وصاله واما مقارن بالفعل اما سريرا كحمرة الخجل
وصفرة الوجه او بطيئا كالشيب والشباب فان الشباب اذا عرض
لشخص فلا يزول مدة مديدة كخمس وعشرين سنة او ثلاثين واما
الشيب فقيه نظر لانه يزول مع زوال المعروض والحال ان الشرط
في المقارن بقاء المعروض مع زوال العارض الا ان يقال تحققه
في الحاضر واليأس يكفي في المثال (وكل واحد منهما) اما خاصة
او عرض عام (فان قلت يلزم من هذا التقرير ان يكون الكليات سبعة
لا خمسة فان العرض اللازم خاصة وعرض عام والعرض المقارن
ايضا قسمان فيكون المجموع اربعة وهذه الاربعة مع الثلاثة السابقة
سبعة فيكون حصر الكليات في خمسة باطلا (قلت العرضي ينقسم
اولا وبالذات الى الخاصة والعرض العام واما اللازم والمقارن فقسمان
منهما ولا اعتبار في هذا المقام بهما لانهما قسما القسم ولا اعتبار
لقسم القسم ههنا ولو اعتبر قسم القسم لكانت الاقسام اكثر من ان يحصى

لكن المصنف تسامح في العبارة فشرألام ضم فالعبارة الواضحة
واما العرضي فاما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة واما
ان يعم حقايق فوق واحدة وهو العرض العام وكل واحد منهما
اما لازم او مقارن الى آخره (اما ان يختص بحقيقة واحدة)
الاختصاص والخصوص والتخصيص يستعمل بالباء والباء التي
تكون صلة للاختصاص قد تدخل على المقصور وحينئذ
يكون الاختصاص بمعنى الامتياز نحو قوله تعالى * والله يختص
برحمة من يشاء * ونحو قول ابن الحاجب واختص المندوب
بوا وقد تدخل على المقصور عليه نحو خص المال بزيد ونحو قول
الكشاف واما الله فاختص بالعبودية لكنهم اختلفوا هل الاصل
الدخول على المقصور عليه او المقصور فقال الجمهور الاصل الدخول
على المقصور عليه الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور
صرح به السيد السند في حاشية الكشاف وقال بعض المحققين
الاصل الدخول على المقصور واستدل بكثرة الاستعمال والشيوع
ورجح الطرسوسي هذا المذهب في بعض حواشيه (وهو) اي
المتخص بحقيقة واحدة (الخاصة) اذ خاصة الشيء ما يوجد فيه
في غيره (كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان) الضاحك
بالقوة مثال للعرض اللازم والضاحك بالفعل مثال للعرض المفارق
فاستبان منه ان الخاصة تنقسم الى القسمين شاملة وغير شاملة
فان خاصة الشيء ان وجد في جميع افراد الشيء فهي الخاصة
الشاملة وان لم توجد في جميعها بل في بعضها فهي الخاصة الغير
الشاملة والمعتبر في الرسوم الخاصة مطلقا حقيقة كانت او اضافية
شاملة او غير شاملة عند المتقدمين او الخاصة الحقيقية الشاملة
عند المتأخرين ولذا اختلفوا في جواز التعريف الرسمي بالاختص
وعدمه على ما سيجي تفصيله ان شاء الله تعالى (وترسم) اي الخاصة

(بانها) اي الخاصة (كلية) جنس شامل للافراد والاعيان (فان
قلت لا نسلم شمولها لماعدا الخاصة حتى يكون جنسا كذلك لان كل
واحد مما عداها كلي لا كلية فكيف يدخل المذكر تحت المؤنث
بل يخرج بلفظ الكلية جميع الاعيان اعني الجنس والفصل والنوع
والعرض العام فيكون باقي التعريف مستندركا (قلت التأنيث
بالنظر الى لفظة الخاصة على مقتضى القواعد العربية والجنسية
بالنظر الى المفهوم ومفهوم الكلية يشمل جميع الاعيان ولا اعتبار
للتأنيث في العدول لان مفهومهما واحد والحال ان المنطوق لا ينظر
الى الالفاظ بل الى المعاني والمفهومات (يقال) اي تحمل والتسكنة
في العدول مامر ويمكن ان يكون وجه العدول هنا خاصة التنبيه
على التجدد والعروض لان الاسم يشعر الثبات والدوام والذاتي
ثابت دائم والفعل يشعر التجدد والعروض والعرضي كذلك (على
ما تحت حقيقة واحدة) اي على افراد كائنة تحت حقيقة واحدة
فواحدة صفة مؤكدة هنا وفيما سبق من قبيل نفخة واحدة
(فقط) يخرج به الجنس وفصله وخاصته والعرض العام (قولا
عرضيا) مفعول مطلق نوعي لتفصيل يخرج به النوع والفصل
(فان قلت ماعدا النوع والفصل يخرج بقيد فقط فلم ذكر قوله
تحت حقيقة واحدة مع انه لا دخل له في الاخراج (قلت
لا يخرج بقيد فقط الامع الانضمام الى ما قبله فلا مساغ لتركه
فيكون ذكره ضروريا تدبر واورد على هذا التعريف بانه غير جامع
لافراده لان الخاصة نوعان احدهما خاصة حقيقة وتسمى مطلقة
ايضا وهي ما تختص الشيء بالقياس الى جميع ماعداها كالضاحك
للانسان وثانيهما خاصة اضافية وهي ما يختص الشيء بالقياس
الى بعض اعيانه كالماشى للانسان وتعريف المصنف لا يتناول
القسم الثاني اعني الخاصة الاضافية لانها تشمل الحقيقتين

او الحقايق والتقييد بالحقيقة الواحدة ينافية (واجيب بتحرير المعرف وتخصيصه بالحقيقة بقريئة المقابلة لان المقابل للكليات الاربع الخاصة بالحقيقة لا الاضافة ولا الاعم منها واطلاق الخاصة لكلا القسمين بالاشراك اللفظي (واما ان يعم حقايق) معطوف على قوله اما ان يختص وتقدير الكلام وكل واحد من العرض اللازم والمفارق اما ان يعم حقايق ومواهي كثيرة (فوق واحدة) اشارة الى ان المراد من الجمع جمع منطقي اى ما فوق الواحد لانه جمع ذكر في تعريفات هذا الفن وكل جمع ذكر في تعريفات هذا الفن فالمراد به ما فوق الواحد فهذا الجمع المراد به ما فوق الواحد واما عند العربية فالاصح عندهم ان اقل الجمع ثلثة وقيل اقله اثنان كالمناطق لقوله عليه الصلاة والسلام الاثنان وما فوقهما جماعة ورد بان المراد من الحديث بيان الجماعة الشرعية في بعض الاحكام كصححة الجمعة على قول والتاخر عن الامام وفي باب المواريث والوصايا والنزاع انما هو في لفظ الجمع اللغوي وما قيل ان واحدا من العلماء رأى النبي عليه الصلاة والسلام وسأل عن اقل الجمع اثنان ام اثنان فقال انبي عليه الصلاة والسلام اخطأ من قال انه ثلثة مطلقا وخطأ ايضا من قال انه اثنان مطلقا بل ان سألت عن اقل الجمع للفرد فهو ثلثة وان سألت عن اقل الجمع للزوج فهو اثنان ٩ فرويا وتخييل محض لا يثبت بها اللغة (وهو) اى العام لحقايق فوق واحدة (العرض العام) وجه التسميظاهر (كالتنفس بالقوة) مثال للعرض العام اللازم (فان قلت هذا التمثيل ليس بصحيح لان الحيوان يتنفس دائما اما الى الظاهر واما الى الباطن فالتنفس ثابت للحيوان بالفعل دائما بالقوة) قلت انما يرد هذا السؤال لو كان المراد من النفس اعم من اخراج النفس وادخاله اما لو كان المراد منه اخراج النفس فالمثال صحيح وينقطع النفس عند ادخاله (والفعل) مثال للعرض العام المفارق (للانسان وغيره

٩ وهو كلام حسن في غاية النظام وعلى فآله افضل الصلوة والسلام وحفظنا الله من طعن اللثام

من الحيوانات) هذا متعلق لكليهما وفيه لطيفة فتدبر (ويرسم بانه كلئ) اى العرض العام (يقال على ما تحت حقايق مختلفة) يخرج به النوع والفصل والخاصة لانها تحمل على ما تحت حقيقة واحدة فقط (قولا عرضيا) يخرج الجنس وفصله (فان قلت هذا التعريف غير مانع لاغياره لانه صادق على خواص الاجناس مع انها من افراد الخاصة دون العرض العام) قلت خواص الاجناس وان كانت خواصا بالنسبة اليها لكنها بالنسبة الى الانواع اعراض عامة فد خواصها في التعريف بهذا الاعتبار مطلوب فلا يضر واما بالنسبة الى الاجناس فلا تدخل لان كل واحد من الاجناس حينئذ واحد فيخرج بقوله حقايق فتدبر (فان قلت يفهم من هذا التعريف ان العرض العام يحمل وقدم مرارا ان العرض العام لا يحمل اصلا وهما متنافيان فالتوفيق) قلت المراد بما سبق انه لا يحمل في جواب ما هو ولا في جواب اى شئ هو واما المراد من التعريف فهو ان العرض العام يحمل مطلقا فلاتنا في بينهما اذنى الاختص لا ينافي اثبات الاعم ولك ان تقول ان ههنا مذهبين احدهما ان العرض العام لا يكون جزءا من التعريف اصلا وهو مذهب المتأخرين وثانيهما انه قد يكون جزءا من التعريف وهو مذهب المتقدمين والثنى مبنى على المذهب الاول والاثبات مبنى على المذهب الثانى واعتراض على تقسيم الكل الى اقسامه الخمسة بانه باطل لانه يلزم فيه تصديق الاقسام على شئ واحد وكل تقسيم شانه كذا فهو باطل فهذا التقسيم باطل كالمثلون فانه جنس للاسود والاحمر ونوع للكيف وفصل للكثيف وعرض عام للحيوان فيلزم تداخل الاقسام ويجوز ايراد هذا السؤال على تعريفات الكليات الخمس بان كلا منها غير مانع لاغياره فيجاب عنه بان هذا التقسيم اعتبارى يكفى فيه تغاير الاقسام بحسب

المفهوم وان كانت متصادقة في الواقع على شئ واحد وايضا قيد
الحثيات معتبرة في التعاريف ذكرت اولم تذكر فبقيد الحثيات
تصح التعاريف وتخرج الاغيار ونحن نقول استيفاء لحق المقام
مفهوم الكل من غير اعتبار تقييده بمادة من المواد كلى منطقي
ومعروضه من حيث انه معروض كلى طبيعي لانه طبيعة
من الطبايع والمجموع المركب من العارض والمعروض كلى عقلي
اذ لا تحقق له الا في العقل واورد على هذا بان المنطقي ايضا كذلك
(واجب بان وجه التسمية لا يجب اطراده فعلم من هذا التقرير ان
الكل المنطقي والعقلي ليسا موجودين في الخارج بل انزاع وانما النزاع
في ان الكل الطبيعي من حيث هو هو هل هو موجود في الخارج ام لا
ومحل النزاع ليس في الكل الطبيعي مطلقا اذ منه الكليات الفرضية
كشريك الباري تعالى شانه والمفهومات العددية كالعمى وهذه
ليست بموجودة في الخارج بل اتفاق بل محل النزاع هو الكل
الطبيعي الذي له افراد موجودة في الخارج كالانسان والحيوان
وغيرهما فانهم اختلفوا فيه هل هو موجود بعين وجود افراده
او بمعنى وجود افراده او بغير وجود افراده فعلى الاول الوجود
واحد والموجود اثنان وعلى الثاني الموجود واحد كالوجود وعلى
الثالث كل واحد من الموجود والوجود اثنان مثلا الانسان الكل
موجود في ضمن زيد الموجود بوجود زيد على المذهب الاول وعلى
المذهب الثاني الموجود ليس هو الا زيد ولا وجود للانسان الكل
الذي في ضمنه وحيث ان اسناد الوجود الى الانسان مجاز في الاسناد
من قيل اسناد حال الافراد الى الكل وعلى الثالث الانسان الذي
في ضمن زيد موجود بوجود مستقل كما ان زيدا موجود بوجود آخر
مستقل الاول مذهب بعض المحققين والثاني مذهب بعض المتأخرين
واختاره التفازاتي في متن التهذيب وهو الحق لانه يرد على المذهب

الاول ان الوجود الواحد ان كان قائما بكل منهما يلزم قياس
العرض الواحد بمحلين وهو باطل على ما بين في محله وان كان قائما
بمجموعهما لا بكل منهما يلزم وجود الكل بدون الاجزاء وهو باطل
ايضا فظهر انه قائم بمحل واحد وهو الافراد فثبت وجود الافراد
لا الكل واما المذهب الثالث فليس معتداه اصلا وتفصيل المقام
على الوجه اللابق مفوض الى محله اللابق (القول الشارح) لما فرغ
من المبادئ التصورية اعني الكليات الخمس شرع في المقاصد
التصورية اعني القول الشارح وهو باب ثان من الابواب التسعة
للمنطق والقول هو المركب سمي المعروف بكسر الراء قولاما لتركبه دائما
اول تركبه غالبا كاسمي تحقيقه من ان شاء الله تعالى والشارح هو الموضح
سمي المعروف شارحا لشرحه الماهية اما بكنهها وهو الحد او بوجه
يميزها عما عداها وهو الرسم هذا مذهب المتأخرين المشترطين للمساواة
واما على مذهب المتقدمين الغير المشترطين فالتمييز في الجملة كاف
في التعريف سواء ميزها عن جميع ما عداها او عن بعضها فالفرض
من المنطق اما استحصال المجهولات التصورية وهو انما يكون
بالقول الشارح واما استحصال المجهولات التصديقية وهو انما يكون
بالحجة فقدم مباحث القول الشارح على مباحث الحجة لتوقفها
عليها اذا عرفت هذا فاعلم انهم اختلفوا في انه هل يجوز تعريف
التعريف ام لا فالجمهور ذهبوا الى انه يجوز وهو الحق فتعريف
التعريف عند جمهور المتأخرين ما يكون تصويره سببا لا كساب
تصور الشئ اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه ولقطة او اشارة
الى قسمي التعريف اعني الحد والرسم لان كلمة او الواقعة في التعريف
للتقسيم لا للشك لان التحديد يتنافى للشك لانه للتوضيح والتقسيم
للمحدود لا للحد والفاضل التفازاتي عرف التعريف بما يقال عليه
لا فادة تصويره واعترض عليه بانه يشعر ان يكون بين المعروف والمعروف

حل مع ان التعريف تصوير محض ليس بينهما حل (واجيب بان كونه تصويرا لا ينافي الحمل اذا فرض من حل شئ على شئ قد يكون افادة التصديق بحال الموضوع وهو الاكثر وقد يكون افادة تصور الموضوع بعنوان المحمول كما في اقسام القول في جواب ماهو وى شئ هو والحاصل انهم اختلفوا في ان يبين المعرف والمعرف حلا حقيقيا ام لا فقال سعد الدين التفتازاني ان بينهما حلا حقيقيا وانكر السيد الحمل الحقيقي واثبت الحمل الصوري والا اول مختار المحققين صرح به جلال الدين الدواني (وذهب بعضهم الى انه لا يجوز تعريف التعريف لانه لو كان للتعريف تعريف لزم الدور والتسلسل ورد باننا لانسلم لزوم الدور والتسلسل لم لا يجوز ان يكون تعريف التعريف عين التعريف كما ان وجود الوجود عين الوجود مثلا تعريف التعريف ما يكون تصوره سببا لـ وتعريف تعريف التعريف ايضا ما يكون تصوره الخ وتعريف تعريف تعريف التعريف ايضا ما يكون تصوره الخ فلا يلزم دور ولا تسلسل وردها الرد باننا لانسلم ان وجود الوجود عين الوجود لم لا يجوز ان يكون غيره واقول هذا الرد منع سند المنع ومنع المنع وسنده لا يفيد ولو قررت الرداستد لا لا يحمل المنع على المعنى الاعم لكان اثبات عدم العينية اصعب من خرط القتاد والاولى في الجواب ان يقال لانسلم لزوم الدور والتسلسل وانما يلزم لو لم ينته الى تعريف يدهى التصور بجميع اجزائه وعدم الانتهاء ممنوع ولوسلم فبطلان التسلسل في مثل هذا المقام ممنوع لانه تسلسل في الامور الاعتبارية هو غير محال كما حقق في محله (الحد) في اللغة المنع وفي اصطلاح العربية والاصول يستعمل الحد بمعنى التعريف مطلقا سواء كان حدا او رسما كما في قول ابن الحاحب وقد علم بذلك حد كل واحد منها وفي اصطلاح المنطق (قول دال على ماهية الشئ) اى مركب

دال على حقيقة الشئ وذاتياته (فان قلت هذا التعريف لا يشمل التعريف بالمفرد مع انه من افراد المعرف كالناطق مثلا وكل تعريف شأنه كذا فهو باطل فهذا التعريف باطل (قلت هذا التعريف اما مبنى على مذهب من لم يجوز التعريف بالمفرد وهو الصحيح كما حققه جلال الدين الدواني في شرح التهذيب والفاضل القنارى هنا وما يكون في صورة المفرد كالناطق فهو ايضا مركب من الوجه المعلوم للحد ومن ذلك المفرد او من الذات والصفات اذا كان بالمشتقات او من القرينة المحضة ومن ذلك المفرد واما مبنى على مذهب من جوزه لكن التعريف بالمفرد ندر خداج والمعرف مقيد بالمشهور هذا (فان قلت ان اريد بالدلالة في هذا التعريف الدلالة بالجملة يخرج الحد الناقص من التعريف مع انه من افراد المحدود لانه لا يدل على الماهية والذاتيات بالجملة بل في الجملة وان اريد بالدلالة في الجملة يدخل في تعريف الحد الرسم التام لانه يدل على الذاتيات في الجملة لان الجنس البعيد مذكور فيسه على ماسياتى مع انه ليس من افراد المعرف فلا يكون مانعا لاغياره (قلت نختار الشق الثانى فالمراد من التعريف قول دال على ماهية الشئ فقط لان السكوت في معرض البيان يفيد الحصر فيشذ يخرج الرسم التام لانه لا يدل على الذاتيات فقط بل يدل على الذاتى والعرضى جميعا كما سنحققه ان شاء الله تعالى وقد يجاب عنه باختيار الشق الاول وتخصيص المعرف بالحد التام بقرينة ما بعده وبان المطلق ينصرف الى الكمال لكنه بعيد كما لا يخفى (وهو الذى) الضمير راجع الى المقيد في ضمن المطلق اعنى الحد التام لان مرجع الضمير لا يلزم ان يكون مصرحا على ما حققناه وان خصص التعريف السابق بالحد التام فالضمير محمول على ظاهره لكن تكرير التعريف يحتاج الى التأويل ولعله مراعاة للذكر والمتوسط اولئآ كيد (يتركب من جنس الشئ وفصله

القريين) وهو صفة الجنس والفصل وكلمة من اذا وقعت صلة
لمادة التركيب فالقاعدة انها داخله على المادة كما يقال الجسم مركب
من الهوى والصورة وقد اشترنا فيما سبق الى ان الجنس اقرب
هو الذي يكون جوابا عن الماهية وعن جميع مشاركاتهما في ذلك
الجنس كالحوان فانه يكون جوابا عن الانسان وعن جميع
المشاركات له في الحيوانية كالفرس والبغل وغير ذلك واما الجنس
البعيد فايكون جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركاتهما في ذلك
الجنس لاعن جميعها كالجسم النامي فانه يقع جوابا عن السؤال
عن الانسان والشجر والحجر ولا يكون جوابا عن الانسان والفرس
وبغل لان الجواب حينئذ حيوان والجنس والفصل القريين
والبعيدان قد مر تفصيلهما آنفا تذكر وقوله وفصله عطف بالواو
الكائنة للجمع المطلق دون الفاء الدالة على الترتيب اشارة الى ما قال
الشيخ في الشفاء من انه لا يجب في الحد التام تقديم الجنس
على الفصل حتى لو قيل ناطق حيوان كان حدا تاما كالحوان
الناطق لكن الاولى ان يكون الاعم مقدما على الاخص
وما يقال من انه يجب في الحد التام تقديم الجنس على الفصل
حتى لو قيل ناطق حيوان كان حدا ناقصا فليس بشيء اذ ليس الجزء
الصوري الخارجى مدخلا في الحد التام وانما هو اجزاء ذهنية
(كالحوان الناطق بالنسبة الى الانسان) لا يقال هذا التعريف غير
مانع عن اغياره لان الملك والجن ايضا كذلك لانا نقول قد مر
الجواب عنه بوجهين ولنا ان نجيب بوجه آخر وهو ان الناطق
بطلق الاشتراك اللفظي على معينين احدهما النفس الناطقة
الانسانية وثانيهما النفس الناطقة السماوية والاولى هي العقل
بالقوة والثانية هي العقل بالفعل والمراد ههنا المعنى الاول فلانقضى
بالملك والجن لان نطقهما غير نطق الانسان (وهو) اى المركب

المذكور (هو الحد التام) اما كونه حدا فلكونه مانعا عن اغياره
واما كونه تاما فلكونه مشتملا على جميع الذاتيات لان جميعها
داخل في الجنس والفصل القريين وهذا القول يدل على ان المراد
مما سبق اعم كما ينه آتفا (والحد الناقص) سمي حدا لما مر وناقصا
لعدم اشتماله على جميع الذاتيات (وهو) في اكثر النسخ وقع بالواو
وهو غير جيد لان حرف العطف لا يدخل بين المبتدأ والخبر الا ان يقال
ان هذا الواو واول صوق يدخل بين المبتدأ والخبر للدلالة على كمال
الصوق واتصال بينهما (الذى يتركب من جنسه) اى الشيء
(البعيد) وقد مر تفسيره (وفصله القريب) وقد عرفت (كالجسم
الناطق بالنسبة الى الانسان) وهذا التعريف ايضا مبنى على المذهب
المختار من ان التعريف مركب دائما لا غالبا ولذا عبر بالواو الواصلة
دون او الفاصلة وما وقع في تعريف الانسان من الالفاظ المفردة
كالناطق فهى في الحقيقة مركبة فان قدر ان معناه جسم له النطق
او جوهر له النطق كان حدا ناقصا وان قدر شيء له النطق كان
رسما تاما على ما سيجي لان الشئ عارضة واما ان بنى هذا التعريف
على المذهب الغير المختار اعنى مذهب من يجوز التعريف بالمفرد
جاءت الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة التى تمنع الخلو لالتمع الجمع
لان الجمع جائز بالاتفاق فعلى هذا المذهب يكون الناطق فقط بلا
اعتبار التركيب حدا ناقصا كما يكون الجسم الناطق حدا ناقصا
واعترض على هذين التعريفين بانهما غير جامعين لافراد هما
لان المركب من حدى الجنس القريب والفصل القريب مثل جسم نام
حساس متحرك بالارادة موصوف بالناطق حد تام وكذا المركب
من حد احد هما ونفس الآخر مثل جسم نام حساس متحرك
بالارادة ناطق وكذا المركب من حدى الجنس البعيد والفصل
القريب مثل جوهر قابل للابعاد الثلاثة ذات ثبت له النطق حد ناقص

وقس عليه مع انه لا يصدق في التعريف على امثال هذه الصور فلا يكونان جامعين (اجيب بان المراد من الجنس والفصل اعم من نفسيهما ومفصلهما لان المعرف مجمل والتعريف مفصل فيشمل امثال هذه الصور فيكون جامعا واعتراض ايضا بان تعريف الحد لا يشمل كل واحد منهما المركب من غير الجنس والفصل كحد المركب الخارجى كالبيت مثلا فان كنهه الجدران مع السقف والهيئة المخصوصة فهذا حد تام للبيت مع ان التعريف لا يشمل لان الجنس والفصل من الاجزاء الذهنية وهذه اجزاء خارجية واجيب بان هذا المركب وامثاله وان كان حدا حقيقيا لكن المنطقيين لم يبحثوا عنه اذ ليس للصناعة مدخل في تحصيل الاجزاء الخارجية المبينة بخلاف الاجزاء الذهنية المحمولة وحاصل الجواب ان المعرف مقيد بالمعتبر عند اهل هذا الفن ومادة النقص ليست كذلك فيخرج من المعرف والتعريف فيكون جامعا (فان قلت كل واحد من تعريف الحد لا يشمل ما يتركب من النوع والفصل كما يقال الرومى انسان ولد في بلاد الروم والنبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ الاحكام مع انه من اقسام المعرف اعني الحد لانه مركب من الذاتيات (قلت المشهور ان النوع غير معتبر في التعريفات عند المنطقيين مطلقا وذكره في مباحثهم استطرادى اتفاقا واما ما ذكر من المثالين فالنوع فيهما انما ذكر من حيث انه جنس مذكور في تعريف المصنف لا من حيث انه نوع حقيقى والنزاع انما هو فيه فلا اشكال (والرسم التام) الرسم في اللغة الاثر والعلامة ورسوم الدار آثارها وعلامتها والعلامة للشيء خارجة عن حقيقته كما لو قلت دار زيد قبالة دار الامير فان هذه علامة لها ولا يعلم منه حقيقة الدار (وهو الذى يتركب من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة) فسمى التعريف باللوامز العارضة رسما لذلك واما كونه تاما فلمشابهته

الحد التام باعتبار ذكر الاعم والاخص (فان قلت فوجه تقييد الخواص باللازمة قلت وجهه انه لو لم يتيد للزم ان يكون بعض الرسم التام غير جامع لافراده لان تعريفه حيث يشتمل مثل الحيوان الكاتب بالفعل مع انه غير شامل لكثير من الافراد فيلزم ان يكون من افراد الرسم التام وهو باطل بالاتفاق لان المنع والجمع لازم في الحد التام والرسم التام وانما النزاع في الناقصين كما سيجي عن قريب تفصيله (كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان) بالنسبة الى الانسان (فان قلت دلالة الضاحك على الانسان التزامية والدلالة الالتزامية متهجورة في التعريفات كما بين في محله فهذه الدلالة متهجورة لاعتبار بها (قلت ان كان العلم بالشيء بالوجه علما بذلك الشيء يلزم ذلك لان الضحك يستلزم الانسانية فتكون الدلالة الالتزامية لكن الصواب ان العلم بالشيء بالوجه علم بذلك الوجه لا علم بذلك الشيء حيث لا يلزم ذلك لان المعرف عين التعريف اذ معناه ذات ثبت له الضحك وهو عين المعرف على ذلك التقدير اذ هو الوجه فلا يكون الدلالة الالتزامية بل مطابقة (والرسم الناقص) فهم وجه التسمية مما سبق (وهو الذى يتركب من عرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة) التركيب وجمع الفرضيات ولفظ الجملة يدل على ان الرسم الناقص لا يجوز بالفرد وحيث لا يحمل هذا التعريف على مذهب غير المجوزين او يبنى على الاغلب على مذهب المجوزين على ما بيناه وقد وقع في اكثر النسخ عن الصواب من كما سبق والعرضيات جمع عرضى لا عرضية كما عرفت والمراد به ما فوق الواحد لانه جمع ذكر في تعريفات هذا الفن وكل جمع شأنه كذا فالمراد به ما فوق الواحد الخ وقوله تختص بجلتها بحقيقة واحدة يدل على انه يلزم في الرسم الناقص ان يكون كل واحد من العرضيات مختصا بالرسوم بل اللازم فيه اختصاص المجموع من حيث هو مجموع سواء كان كل واحد منها

مختصا اولا (فان قلت ههنا اقسام اخر غير داخله في التعريفات مثل المركب من الجنس البعيد والخاصة كالجسم الضاحك وكذا المركب من العرض العام والخاصة والمركب من العرض العام والفصل القريب والمركب من الفصل القريب والخاصة كالماشى الضاحك والماشى الناطق او الضاحك الناطق وكذا المركب من الجنس والفصل والخاصة وكذا المركب من العرض العام والفصل القريب والجنس الى غير ذلك (قلت ما ذكرت من المركب من الجنس البعيد والخاصة اختلفوا فيه فقل انه رسم تام فعلى هذا فتعريف المصنف للرسم انما غير جامع لافراد هـ الا ان ينبنى على ما هو غالب الوقوع وقال الجمهور انه رسم ناقص واختاره الفارسي فعلى هذا فتعريف الرسم الناقص غير جامع لافراد هـ الا ان يجاب بمثل ما سبق او يجاب بان المركب من الداخل والخارج خارج فيكون المركب من الذاتي والعرضي عرضيا قيد خل في التعريف فيكون رسمنا ناقصا او يحتمل التعريف على التغليب وهذا وان كان مجازا في التعريف ولكنه موجه في مقام المنع تأمل (واما المركب من العرض العام والخاصة ومن العرض العام والفصل والمركب من العرض العام والجنس والفصل فغير صحيح عند المتأخرين لان العرض العام لا يكون جزأ من التعريف عندهم فائدة النقض ليست بتحقيقة عندهم فتعريف المصنف مبني عليه وان كان الاصح خلافه (واما المركب من الفصل القريب والخاصة وكذا المركب من الجنس والفصل والخاصة فقال الاصفهاني حـ ناقص وقال المحققون رسم تام اكل (وقال بعضهم رسم ناقص غير سمينها من سقميها وعلى هذا فقس ويرد على تعاريف المصنف بهذه المادة النقض ويجاب عنه بمثل ما اجيب فيما سبق ويمكن ان يورد هذا السؤال على تقسيم المصنف لكن الجواب يكون ايضا بما سبق (كقولنا في تعريف الانسان انه) اى الانسان

(ماش على قدميه) فقط لئلا يشتمل ذوات القوائم الاربع لانها ايضا ماشية على قدميها (عربض الاظفار) جمع ظفرو فيه لغات كثيرة والعربض من العرض خلاف الطول لاغير (بادي البشرية) من البدن ومعنى الظهور لا من البدن بمعنى الابتداء والمراد من البشرية البدن (مستقيم القامة ضحاك بالطبع) لا بالتعليم (فان قلت القيد الاخير اعني الضحاك بالطبع مفعن عما سبق لانه شامل لافراد الانسان وما منع عن اغيابه فيكون ما عداه مستدركا فيلزم اشتغال التعريف على المستدرك (قلت لانسلم لزوم الاستدراك وانما يلزم ذلك لو لم يذكر تعميم الماهية وتوضيحها وههنا ذكرت للتعميم لا للجمع والمنع فلا محذور ويمكن ان يجاب بان المراد التمثيل وغنية البعض عن البعض غير ملتزم في مثله (فان قلت هذا التعريف غير جامع لافراد هـ لانه غير شامل لرجل ذي رجل واحدة ولا انسان ذي شعر كثير والشخص احذب الظهر ورجل عبوس الوجه بالطبع وكل تعريف شأنه كذا فهو باطل فهذا التعريف باطل (قلت هذا التعريف للانسان المشهور المعتد به ومثل هذا الانسان خارج عن المعرفة لانه غير مشهور وليس بمعتد به كما هو خارج عن التعريف فلا نقض ويمكن ان يجاب بحمله على التمثيل كما سبق فتوجه (اعلم ان التعريف اما ان يكون حقيقيا كتعريف الماهية التي لها تحقق وثبوت في الخارج مع قطع النظر عن اعتبار العقل واما ان يكون اسميا كتعريف الماهية الاعتبارية التي يكون اجزاؤها باعتبار تركيبها وضعنا لهذا المركب اسما كالصريف والنحو والاول اما ان يكون مركبا من جميع الذاتيات اعني الجنس والفصل القريبين او يكون مركبا من بعض الذاتيات فقط بدون مخالطة العرضي او يكون مركبا من الذاتي والعرضي او يكون مركبا من العرضيات الصرفة فقط والاول حد تام حقيقي والثاني حد ناقص حقيقي

والثالث رسم تام حقيقى على بعض المذاهب والرابع رسم ناقص حقيقى ايضا كما هو الملايم لكلام المصنف واما الثانى اعنى التعريف الاسمى فهذا ايضا ربعة لانه اما ان يكون مر كبا من جميع الذاتيات او بعضها فقط او يكون مر كبا من الذاتى والعرضى او يكون مر كبا من العرضيات الصرفة والاول الحد التام الاسمى والثانى الحد الناقص الاسمى والثالث الرسم التام الاسمى والرابع الرسم الناقص الاسمى وهذا عند البعض وملايم لكلام المصنف وقد عرفت تفصيله فهذه ثمانية اقسام تسمى بالتعاريف الحقيقية لان لفظ الحقيقى يطلق على ثلاثة معان عند اهل النظر احدها ما يقابل الاسمى كفى الاول وثانيها ما يقابل اللفظى والتنبيهى كفى الثانى وثالثها ما يقابل الرسمى يقال هذا التعريف حقيقى اى مر كبا من الذاتيات الصرفة واما التعريف الغير الحقيقى فاثان تعريف لفظى وتعريف تنبيهى فالتعريف اللفظى ما أتى عن النبى بلفظ اظهر عند السامع من اللفظ المسؤل عنه مرادف له كقوله الغضنفر الاسد لمن يكون اسد عنده اظهر من الغضنفر فهو من قبيل التصديقات لان المقصود منه تعيين الصورة من بين الصور الحاصلة فى الذهن ليعلم ان اللفظ موضوع بازائها لا تحصيل صورة غير حاصلة كفى التعريف الحقيقى والتعريف التنبيهى فهو احضار صورة حاصلة فى الخزانة بازالة الغفلة نحو المبنى ما ناسب مبنى الاصل لمن عرف المبنى قبله والتعريف لازالة الغفلة فهذه عشرة اقسام للتعريف اربعة حقيقية واربعة اسمية وواحد لفظى وواحد تنبيهى فراد المصنف من المقسم التعريف الحقيقى المقابل للفظى والتنبيهى فلا يرد السؤال بهما على الحصر لانهما خارجان عن المقسم ايضا واما التعريف التمثيلى فهو التعريف بالشبه كقولك العلم كالنور والجهل كالظلمة وكذلك الاسم كزيد والفعل كضرب فهو داخل فى الرسم الناقص لان ذلك

الشبه خاصة من خواص المسؤل عنه فليس التعريف بالمثال قسما على حدة فلا ينتقض الحصر به وكذا التعريف بالتقسيم راجع الى احد الثمانية لان الحاصل اما ذاتى واما عرضى فيدخل فيه فلا ينتقض به ايضا (واعلم ان التعريف الحقيقى المقابل للفظى والتنبيهى يجب ان يكون مساويا للمعرف عند المتأخرين على معنى انه يجب ان يصدق للمعرف على كل ما يصدق عليه العرف وهو الاطراد والمنع وبالعكس اى يجب ان يصدق للمعرف على كل ما يصدق عليه العرف وهو الجمع والا انعكاس واما عند المتقدمين فلم يجب بل يجوز ان يكون اعم واخص لكن لا على اطلاقه فالحد التام والرسم التام لا يجوز ان يكونا اعم واخص بل يجب ان يكونا مساويين للمعرف واما الحد الناقص فيجوز ان يكون اعم ولا يجوز ان يكون اخص والارم ان يوجد الشئ قبل وجوده واما الرسم الناقص فيجوز ان يكون اعم واخص فلا يجب الاطراد والانعكاس فيه عند هم فاحفظ فانه يتفكك صرح به السيد السند والعند التفاسرات فى حاشية المفتاح وههنا مباحث نفيسة تركناها مخافة الاملال (ولما فرغ من طرف التصور شرع فى طرف التصديق فقال (القضايا) وهذا اولى بمقالة القطب فى اوائل التصديقات حيث قال لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع فى مباحث الحجية لانه يرد عليه منع الملازمة وان اجاب البعض بتعميم مباحث الحجية عن المباحث المتعلقة بنفس الحجية وبما يتوقف عليها وهو الصواب فى الجواب لاما قيل معنى شرع اراد الشروع لانه لا يدفع التشبهة ولا ما قيل ان الشرطية اتفاقية لازومية لانه حينئذ لاتفاق كمال لزوم فتدبر (ولو قيل لما فرغ من مباحث المفرد وما فى حكمه لان المعرفة فى حكم المفرد شرع فى المركب المحض لكان له وجه ايضا والقضايا جامع قضية كطاسيا جمع مطية اما خبر مبتدأ محذوف اى هذا باب القضايا

او مبتدأ خبره محذوف اي منها القضايا ويطلق عليها الخبر ايضا
اما تسميته خبرا فلتنافيا بينه الصدق والكذب واما تسميته قضية
فبا اعتبار الحكم الذي تضمنت القضية اياه لان القضية مأخوذة
من القضاء بمعنى الحكم فيكون تسمية لكل باسم الجزء وقدم القضايا
على القياس مع انه المقصود الاصل لانها جزء والجزء مقدم واما
اورد الجمع ابتداء للتنبيه على كثرتها وتعددتها في نفسها في الوهلة
الاولى مثل الجملة والشرطية والموجبة والسالبة والمتصلة والمنفصلة
والحقيقية وممانعة الجمع والخلو والعنادية والاتفاقية الى غير ذلك
والمراد بقولنا هذا باب القضايا ان يجعل انواع القضايا موضوعات
ذكرية في هذا الباب ويحمل عليها احوالها مثل ان يقال الجملة
كذا والشرطية كذا والموجبة كذا والسالبة كذا الى غير ذلك
كما سبأني وكذا معنى قولنا الباب الاول في الوضوء وقولنا كتاب
الصلوة وغير ذلك ان يجعل لوضوء موضوعا ذكريا وصح كذا
انواع الصلوات نجعل موضوعات ذكرية (فان قلت كما يبحث
في هذا السبب عن القضايا كذلك يبحث عن احكامها ايضا مثل
المكس المستوى والتناقض فلم خص عنوان الباب بالقضايا ولم يقل
القضايا واحكامها كما قال القطب مع انه الاولى (قلت احكام
القضايا قضايا ايضا فلذا اختصر في العبارة (القضية) حرف
التعريف للجنس كما سبق تحقيقه في اللفظ وثاؤها للنقل من الوصفية
الى الاسمية (فان قلت لم اورد المفرد بعد الجمع ولم يقل القضايا قول
يصح الخ (قلت اوردته تنبيها على ان التعريف للماهية دون الافراد
لان الجمع للافراد (فان قلت ان هذا المقام مقام الضمير فلم اورد المتصنف
الاسم الظاهر في مقام الضمير ولم يقل هي قلت لو قال هي احتمل
ان يرجع الضمير الى القضايا فيوهم خلاف المقصود فاورد الظاهر
مقام الضمير دفعا للالتباس واما قول ابن الحاجب في الكافية

المرفوعات هو الخ فلا التباس هناك لان رجوع الضمير الى المرفوع
في ضمن المرفوعات متعين وهي في اللغة معلومة وفي الاصطلاح
(قول) اي مركب ملفوظا كان او معقولا واطلاقها على الملفوظ
او المعقول اما بالاشتراك او في المعقول حقيقة وفي الملفوظ مجاز فان
اخذ منها المعقولة اخذ من القول المعقول وان اخذ منها الملفوظة
اخذ من القول الملفوظ لكن ظاهر قوله لقائله يدل على ان المراد
الملفوظ وان كان الانسب للغن ان يكون المراد المعقول ولا يجوز
ان يؤخذ المعقول والملفوظ معا لانه يلزم جمع معني اللفظ المشترك
في آن واحد او جمع المعنى الحقيقي والمجازي فيه وهذا لا يجوز (فان
قلت لم لا يجوز ان يراد المعنيين بطريق عموم المجاز بان يراد
من القضية ما يطلق عليه لفظ القضية ومن القول ما يطلق
عليه لفظ القول كما قال الفاضل الجامي في المستثنى (قلت مثل هذا
في التعريفات بعيد جدا لانه مجاز بلا قرينة (فان قلت من شرائط
التعريف الاحتراز من الالفاظ المشتركة او المجازية وفي هذا التعريف
لا يوجد اذ القول مشترك او مجاز (قلت الاحتراز عن المشترك انما يلزم
اذا لم يصح ارادة كل واحد من معني المشترك واما اذا سمح ارادة كل
واحد فيجوز استعمال المشترك بلا قرينة وايضا الاحتراز عنه انما يلزم
اذا لم يدل قرينة على احد معنييه واما اذا دل فلا صرح به في الكتب
الادائية وكذا الاحتراز عن المجاز انما يلزم اذا لم يدل قرينة على
المعنى المجازي وقوله لقائله قرينة دالة على تعيين احد معني المشترك
او المعنى المجازي كما سبق وقوله في التعريف قول جنس يشمل
الاقوال الثامة والتاقصة (فان قلت الفرق بين الجنس والفصل
متعذر او متعسر فمن اين يعلم انه جنس (قلت التعذر والتعسر انما هو
في الماهيات الحقيقية واما في الماهيات الاعتبارية فالفرق واضح
لان الاعمال جنس والاخص فصل لانه حد اسمي او الكلام محمول

عنى التشبيه اى كالجنس (يصح ان يقال) فصل يخرج الاقوال
 الناقصة والانشائات (فان قلت كيف يكون هذا القول فصلا مع انه
 مركب والفصل من اقسام المفرد) قلت اطلاق الفصل عليه ليس
 بالحقيقة بل بالمجاز وما يكون من اقسام المفرد هو الفصل حقيقة
 او الكلام محمول على التشبيه اى كالفصل من قبيل زيد امد او نقول
 يجوز ان يكون الفصل السابق شاملا للفصل المفرد والمركب وحيث
 يكون الفصل المركب فصلا حقيقيا كالمفرد ونحو قوله يصح الخ
 من قبيل الفصل المركب فالكلام محمول على حقيقته (فان قلت
 كيف يكون الفصل اعم من المفرد والمركب والحال ان القسم
 هو المفرد الكلى فكيف يجوز ان يكون القسم اعم من المقسم مع
 وجوب اخصية القسم منه) قلت فحيث لا يكون الفصل قسما
 بل يكون قيد القسم وقيد القسم يجوز ان يكون اعم من المقسم من قبيل
 قولنا الحيوان اما ابيض واما اسود فالايض والاسود قيدان للقسم
 لا قسمان بل هما حيوان ابيض وحيوان اسود وهما اخص من مطلق
 الحيوان وهذا محتمل ما قال سعد الدين التفتازانى في المطول ان القسم
 يجوز ان يكون اعم من وجه من المقسم لان مراده من القسم قيده
 لا ظاهره فلا يرد عليه التشنيع المشهور (فان قلت لم يكتم بقوله
 قول يقال لقائله بل زاد قوله يصح) قلت المتبادر من قوله يقال
 القول بالفعل فلواكتفى به لم يكن التعريف جامعاً لافراده لانه لا يشمل
 القضايا التي لا يقال لقائلها انه صادق فيها او كاذب بالفعل بل بالقوة مع
 انها من افراد المعرف فلما قال يصح صار التعريف جامعاً لان معنى
 يصح يمكن سواء خرج الى الفعل ام لا فيشمل الجميع (لقائله) الضمير
 راجع الى القول واللام متعلق يقال (فان قلت اذا كان القول موصولا
 باللام كان القول بمعنى الخطاب يقال قال له اى خاطبه وحيث يجب
 ان يقال انك صادق فيه او كاذب فيه بالخطاب) قلت اللام ليس صلة

للقول بل بمعنى عن التى للبعد والمجازة ويكون المعنى يقال بعيدا
 عن قائله ومجاوزا عنه فيكون غائبا فلذا قال لقائله بالغيبة دون
 الخطاب وهو الجواب المشهور او اللام الاجلية او بمعنى في كافي قوله
 تعالى وقالوا لاخوانهم او الكلام محمول على الالتفات على مذهب
 السكاكي لان مقتضى الظاهر ان يقول انك بالخطاب فلما عدل عنه الى
 الغيبة كان التفاتا عنده وان كان غير مناسب في هذا المقام لان فصاحة
 والبلاغة غير ملتزم في كلام المصنفين بل هو ملحق بطنين الذباب
 وصدى الباب (انه صادق فيه) والضمير في انه راجع الى القائل (فان
 قلت يلزم تفكيك الضمير وهو غير جائز) قلت امر التفكيك سهل لمن
 هو اهل لانا لانهم بطلان التفكيك في كل مقام بل الاعتداد انما هو
 بالقرينة المقابلة او الخلية ويجوز ان تكون الضمائر كلها راجعة الى
 القول فلا يلزم فيها التفكيك ولا فساد المعنى فتأمل حق التأمل
 (او كاذب فيه) وحاصل التعريف قول يحتمل الصدق والكذب
 ولذا قيل الاولى في تعريف القضية ان يقال قول يحتمل الصدق
 والكذب لانه الاشهر والاخصر (فان قلت فلم يعدل المصنف عنه الى
 هذا التعريف مع انه اس باخصر ولا اشهر ولا اولى لانه تعريف الشئ
 بحال متعلقه اعنى المنكلم والتعريف الاخصر تعريف الشئ بحال
 نفسه) قلت لانه يلزم في التعريف المشهور الدور لان معرفة القضية
 والخبر حيثئذ موقوف على معرفة الصدق والكذب ومعرفة
 الصدق والكذب موقوف على معرفة الخبر لان المشهور في تعريفهما
 مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقته له فلذا عدل بخلاف هذا
 التعريف فانهم صنفوا المنكلم لاصفنا الكلام لانهما بمعنى
 الاخبار عن الشئ على ما هو عليه والاخبار عنه لاعلى ما هو عليه
 وبهذا يندفع النقص باستدراك القيد لقائله لانه مبنى على معنى
 الصدق والكذب الذين هما صنفنا الكلام لا المنكلم تأمل في المقام

تصل الى المرام (فان قلت هذا التعريف لا يشمل قضايا صادقة
لا تحتمل الكذب مثل الله واحد والسماء فوقنا والارض تحتنا وقضايا
كاذبة لا تحتمل الصدق مثل السماء تحتنا والارض فوقنا واجتماع
التقيضين جائز (قلت ان معنى قوله يصح ان يقال الخ على ما قال به
بعض الفضلاء انه بمجرد مفهومه مع قطع النظر عن خصوص
المادة ونفس الامر والدليل يحتمل الصدق والكذب فلا يرد
السؤال بمذكر من القضايا الصادقة التي لا تحتمل الكذب والكاذبة
التي تحتمل الصدق (فان قلت هذا التعريف غير مانع عن اغيابه
لان هذا التعريف يصدق على المركبات الناقصة باعتبار انها
مشتملة على الحكم الضمني كالحوان الناطق وغلام زيد (قلت المراد
من احتمال الصدق والكذب الاحتمال صريحا لا ضمنا والالزام
دخول الانشائيات ايضا باعتبار استلزامها الحكم وهو باطل بالاتفاق
(فان قلت هذا التعريف صادق على انقياس مع انه ليس من افراد
القضية (قلت لان سلم عدم كونه من افراد القضية لان التعريف
للقضية مطلقا واحدة كانت او متعددة ولو سلم عدم كونه من افراد
القضية فهو خارج عن التعريف بقوله صادق فيه اى في ذاته
مع قطع النظر عما عدا احتمال الصدق والكذب في القياس
باعتبار جزئه لا باعتبار ذاته فان قلت المقدمات الشرعية الخيالية
لا تحتمل الصدق والكذب لانه لا حكم فيها حتى يتصور مطابقته
للواقع فتكون صادقة وعدم مطابقته له فتكون كاذبة مع انهم
عدوها قضايا واجزاء القياس الشرعي (قلت اطلاق القضية
عليها والقياس على ما يتركب منها مجاز لا حقيقة والمراد من القضية
المحدودة القضية الحقيقية فلا ضمير في خروجها ولو سلم فقطع النظر
عما عداها والنظر الى نفسها يدخلها في التعريف (ثم اعلم ان
في الصدق والكذب مذاهب احدها مطابقة الحكم للواقع وعدم

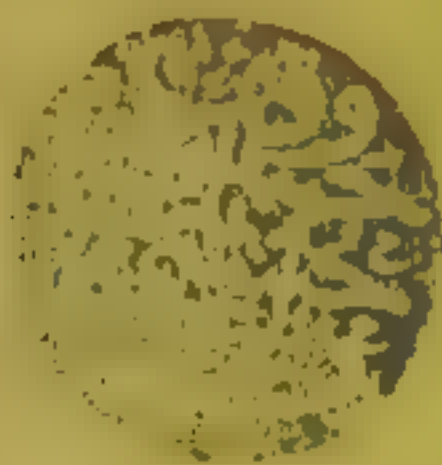
مطابقته له وهو مذهب الجمهور وهو الحق وثانيهما مطابقته للاعتقاد
وعدمها له وهو مذهب النظام وثالثهما مطابقته لهما وعدم مطابقته
لهما وتفصيل هذا والفرق بينهما مفصل في شرح التلخيص هذا غاية
توضيح المقام وتبيين المرام بعون الله الملك العلام وبعد ذا بقي
في التعريف اشكال يحير فيه عقول الانام ويعتزل فيه العلماء الاعلام
فضلا عن العوام وهو المغالطة المشهورة بحذر الاصم وهي ان
قول القائل ككلامي هذا كاذب مشير الى نفس هذا الكلام
من افراد المعرف اعني القضية مدع انه لا يصدق عليه تعريف
القضية لان هذا الكلام ان كان صادقا يلزم ان يكون كاذبا لان
الاشارة الى نفس هذا الكلام وان كان كاذبا يلزم ان يكون صادقا
فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال فهذا القول لا يحتمل الصدق
والكذب مع انه قضية فلا يكون تعريف القضية جامعا (واجيب
بانه خارج عن المعرف ايضا لانه ليس صادقا ولا كاذبا ولا خيرا اذ لا
حكاية فيه من امر واقع اذا لاشارة الى نفس هذا الكلام ولا واقع له
ولا بد للخبر من الحكاية من امر واقع واورد عليه انه لو لم يكن خيرا
لكان انشاء ضرورة انه مركب تام لكنه ليس داخل في شيء من
اقسام الانشاء لانه ليس بامر ولا نهى ولا استفهام ولا تمن ولا
عرض (واجيب عن هذا الرد بانه داخل في التنبيه وهو من اقسام
الانشاء ايضا والتنبيه ليس منحصرا في الاقسام الاربعة وهي التمني
والترجي والقسم والنداء بل كل كلام يشتمل على إيجاد معنى بلفظ
يقارنه ولم يكن من الطلبي فهو تنبيه هذا واجاب مير صدر الدين
عن هذه المغالطة بان هذا القول في قوة قولنا كلامي كاذب كاذب فهناك
كلامان احدهما جزء والاخر كل ولا استحالة في كون احدهما الكلامين
صادقا والاخر كاذبا واعتراض على هذا التعريف ايضا بانه صادق
على المركب من المحكوم عليه والحكم من وقوع النسبة اولا وقوعها

وعلى المركب من المحكوم به والحكم والمركب من النسبة الحكمية والحكم
والمركب من كل اثنين منها والمركب من الثلاثة والحكم لانه يقال لقائل كل
منها انه صادق فيه او كاذب فيه لاشتماله على الحكم الذي هو مدار الصدق
والكذب مع ان القضية من تلك الاحتمالات السبعة هي الاخير لا غير
فيكون تعريف القضية غير مانع لاغيره فالصواب ان يعرف القضية
بمركب من المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم يقال لقائله الخ
ويمكن ان يجاب عنه بان تلك المذكورات احتمالات صرفة ومادة
نقض التعريف يجب ان تكون محققة تأمل في التي قلنا تجدد فيها المطالب
(وهي) اى القضية مطلقا (اما حلية) لان القضية ان كان طرفاها
مفردين فهي حلية وان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية وفيه
تنبيه على ان هذا التقسيم باعتبار الطرفين ولها تقسيم آخر باعتبار
النسبة والرابطة ايضا (فان قلت قولنا الحيوان انشاطي ينتقل
بنتقل قد مبد وقولنا الشمس طالعة يلزمه انتهار موجود وقولنا
زيد عالم ينقضه زيد ليس بعالم حليسات مع ان اطرافها ليست
بمفردات فانقض التعريفان طردا وعكسا كما قال القطب في اوائل
التصديقات (قلت المراد بالمفرد اعم من المفرد بالفعل ومن المفرد
بالقوة والاطراف في القضايا المذكورة وان لم يكن مفردات بالفعل
الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة مع بقاء النسبة الحلية واقلها
هذا ذاك او هو او الموضوع محمول بخلاف الشرطيات فانه
لا يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة مع بقاء النسبة الشرطية فلا يقال
فيها هذه القضية تلك القضية لزوال النسبة الشرطية بل ان تحقق
هذه القضية تحقق تلك القضية وهذه الاطراف ليست بالفاظ
مفردة وبقولنا مع بقاء النسبة الشرطية اندفع سؤال القطب في اوائل
التصديقات المصدر بقوله بقى شئ اخرآه وحاصل السؤال الباقي
انا لانسم انه لا يمكن عن اطراف الشرطيات التعبير بالفاظ مفردة
كيف ويمكن ان يعبر عنها بها بان يقال هذا ملزوم لذلك وذلك

معاند لذلك فبقى انتقاض التعريفين طردا وعكسا وحاصل الدفع
ان هذا التعبير ليس مقارنا بقاء النسبة الشرطية والحال انه مشروط به
والسؤال مبنى على الغفول عن بقاء النسبة الاولى حلية
كانت او شرطية (واجاب بعض المدققين بانه لا يمكن التعبير عن طرفي
الشرطية بعد الانحلال بالمفردين ايضا لان الانحلال الى مائنه التركيب
ولا يخفى ان طرفيها قبل التحليل مفصل فيكون بعده ايضا كذلك
فحينئذ لا يمكن التعبير عنها بمفردين بعد التحليل ايضا (فان قلت القضية
التي احدها طرفيها مفرد والاخر غير مفرد داخله في الشرطية بناء على
ان نفي المجموع يتحقق بنفي فردا ايضا مع انها حلية وليست بشرطية
فانقض التعريفان طردا وعكسا (قلت نعميم المفرد عن المفرد بالقوة
وعن المفرد بالفعل يقتضى دخول هذه القضية في الحلية لا الشرطية
لان مثل قولنا زيد ابوه قائم وان كان احده طرفيه قضية صورة
وبالفعل لكنه مفرد حقيقة وبالقوة لان ما في موقع المبدأ والخبر مفرد
كباين في محله واما كون احده طرفي القضية قضية حقيقة فلا يكاد
يوجد والحال ان مادة النقض في التعريفات يجب ان تكون محققة
فلا اشكال وتوضح هذا المقام على هذا المنوال من مواهب الملك
المتعال قدم الحلية على الشرطية لبساطتها والبسيط مقدم على
المركب طبعا فقدم وضعها لوافق الوضع الطبع (اعلم ان البسيط
يستعمل على ثلاثة معان احدها ما لا جزئه اصلا وهو البسيط الحقيقي
وثانيها ما يكون له جزء لكنه اقل بالنسبة الى شئ آخر وهو البسيط
الاضافي وثالثها ما لا يكون مركبا من الاجسام المختلفة وهو البسيط
العرفي والمراد ههنا المعنى الثاني ويمكن ان يقال قدم الحلية على
الشرطية لان مفهوم الحلية وجودي ومفهوم الشرطية عدمي
والوجودي مقدم لكونه اشرف من العدمي لكونه اخس (كقولنا زيد
كاتب) قد عرفت ان الكتابة يحى لمعنيين احدهما الخط بالقلم وثانيهما

التكلم بالكلام المنشور اعني مقابل الشعر وكل منهما محتمل ههنا
 (اعلم ان القضية مطلقا جلية كانت او شرطية مركبة من اجزاء
 اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بين بين التي هي الثبوت
 في موجبة الجلية وسالبةها والنسبة التامة الخيرية التي هي الوقوع
 واللاوقوع هذا في الجلية وكذا الشرطية تتركب من المقدم والتالي
 والنسبة بين بين التي هي الاتصال في الموجبة المتصلة وسالبةها
 والانفصال في المنفصلة مطلقا والنسبة التامة الخيرية التي هي الوقوع
 واللاوقوع ولا بد لكل من هذه الاجزاء من لفظ دال لكن النسبتين
 مدلولتان بلفظ واحد ويسمى هذا رابطة ولذا قسمت القضية
 باعتبار ان رابطة الى ثنائية وثلاثية باعتبار حذفها وذكرها (واعلم
 ايضا انه على هذا المذهب النسبة التامة الخيرية صفة للنسبة بين بين
 وواردة عليها لصفة للمحمول وان اختلاف القضية بالايجاب
 والسلب باعتبار الجزء الرابع هذا عند المتأخرين واما عند المتقدمين
 فاجزاء القضية ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة الخيرية وهم
 ينكرون النسبة بين بين ويقولون ان هذه النسبة صفة للمحمول
 بمعنى اتحاد المحمول بالموضوع لصفة للنسبة بين بين فانها اذا كانت
 صفة لها تكون بمعنى مطابقة النسبة وعدم مطابقتها للواقع
) (واعلم ايضا ان التصديق بسيط لاجزائه عند الحكماء وهو اذعان
 النسبة اى ايقاعها في الموجبة وانتراعها في السالبة وعلى هذا يكون
 التصورات الثلث شرط الاشطرا وهذا هو المذهب الحق ومركب
 من اجزاء اربعة عند غيرهم وهي عند السلف الادراكات الاربعة
 اعني تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة بين بين
 والتصور الذي هو ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها اعني الايقاع
 والانتراع هذا عند المتأخرين القائلين بان التصور لا يتعلق بما يتعلق به
 التصديق فيكون عندهم اجزاء المعلوم والعلم اربعة واما عند المتقدمين

القائلين بانه لا حجر في التصورات فيتعلق التصور بما يتعلق به التصديق
 فيكون التصور والمنصدق به النسبة التامة الخيرية فيكون عندهم
 اجزاء المعلوم ثلثة واجزاء العلم اربعة وعند الامام الادراكات
 الثلثة والحكم وهو عند من قبيل مقولة الفعل وعند الجمهور من قبيل
 العلم وهو من مقولة الكيف على الاصح كما سبق لكن مذهب الامام
 باطل قطعا لان المركب من الداخل والخارج خارج فيكون التصديق
 خارجا من العلم فلا يصح تقسيم العلم اليه تدبر (واما شرطية متصلة)
 فيه بحث لان الشرطية المتصلة والمنفصلة ليستا من الاقسام الاولى
 للقضية بل من الاقسام الثانوية وكلام المصنف يشعر انهما
 من الاقسام الاولى لها فيكون الاقسام الاولى لها ثلثة فهذا خرق
 الاجماع لانهم اتفقوا على ان القضية تنقسم اولا الى الجلية والشرطية
 ثم الشرطية الى المتصلة والمنفصلة والاولى ان يقول اما جلية
 واما شرطية والشرطية اما متصلة واما منفصلة الا ان يقال كلام
 المصنف محمول على ايجاز احالة الى فهم الطالب فالشرطية ان كان
 الحكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او سلبه عنه كانت
 القضية متصلة وان كان الحكم فيها بمعاندة مفهوم لمفهوم آخر او سلبها
 عنه كانت القضية منفصلة واعتراض على هذين التعريفين بان التعريف
 الاول يشعر بان الحكم في طرف التالى والمقدم قيد وظرف له وهو
 خلاف ما عليه الميراثيون بل مذهب جميع العربية ايضا (واجيب
 عنه بانه مبنى على مذهب سعد الدين التفتازاني فانه زعم انه
 مذهب العربية وان كان مخالفا للواقع او هو مبنى على المسامحة
 وحيث انفعنى الثبوت عند الثبوت اتصال احدهما بالآخر فالحكم
 بينهما لافى التالى والمراد من الثبوت اعم من الثبوت النفس الامرى
 والفرضى لئلا يرد عليه انه يفهم من هذا التعريف ان طرفي
 الشرطية يجب ان يكونا صادقين وثابتين في نفس الامر مع انه ليس



كذلك لان الشرطية تصدق مع كذب الطرفين او كذب احدهما
وصدق الآخر ايضا وبان التعريف الثاني ايضا يصدق على سوابل
المتصلة لان نفي الاتصال حكم بالمنسافة (واجيب عنه بانه لا بد
في المنفصلة ان يكون الحكم بالتباين مفهوما صريحا ومطابقة
وفي هذه المادة بالالتزام سميت شرطية لاشتمالها على حرف
الشرط او متصلة لدالتها على اتصال التالي للمقدم وكذا المنفصلة
سميت بها لدالتها على الانفصال (فان قلت تسمية موجبات
تلك القضايا حلية ومتصلة ومنفصلة موجهة لاشتمالها على الحمل
والا اتصال والانفصال واما سوابلها فليس فيها حل ولا اتصال
ولا انفصال بل فيها سلبها فكيف تسمى حلية ومتصلة ومنفصلة (قلت
هذا السؤال انما يرد لو اجرى هذه الاسامي عليها بحسب مفهوم
اللغة واما اذا كان الاجراء بحسب الاصطلاح فلا يرد لان مفهوماتها
الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوابل
ايضا مع ان الاطراد والانعكاس ليسا بشرطين في وجه التسمية
(واجيب ايضا بان معنى الحلية المنسوب الى الحمل لا ما ثبت فيها
الحمل والحلية السالبة لها نسبة الى الحمل بطريق السلب
فيصح اجراء اسم الحلية بحسب اللغة على السالبة والمتصلة
والمنفصلة محمولتان عليها واسم الفاعل فيها للنسبة من قبيل تامر
ولابن (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) واعلم
ان المنطقيين اختلفوا في ان الحكم في الشرطيات بين المقدم والتالي
ام في التالي فقط والمقدم قيده فجمهور المنطقيين ذهبوا الى الاول
وقالوا ان معنى ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ان وجود
النهار متصل لطلوع الشمس واتصاله واقع وذهب سعد الدين
التفتازاني المحقق الثاني الى الثاني (وقال ان معنى هذا القول ان وجود
النهار ثابت وواقع على تقدير طلوع الشمس وهذا المذهب مرجوح

بل انكر السيد السند والفاضل الخسرو في مرآة الاختلاف
بينهما بل هو متفق عليه (واما شرطية منفصلة) ووجه التسمية
ظاهر (كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فالعدد ما يكون نصف
مجموع حاشيته كالاثنين لان احدي حاشيته واحد والاخرى
ثلث ومجموعهما اربعة فالاثنان نصف الاربعة فلا يكون الواحد
عددا اذ ليس له حاشيتان بل حاشية واحدة وقيل ما يدخل في العدد
فعلى هذا يكون الواحد عددا والعدد ان انقسم الى المتساويين
فهو زوج وان لم ينقسم فهو فرد واختلف هل العدد مركب
من الاعداد ام من الوحدات والاصح انه مركب من الوحدات
لا من الاعداد لتلايلهم التكرار ومثال المصنف مبني على
المذهب الاول تأمل (واعترض على هذا المثال بانه غير صحيح لانه غير
مطابق للمثل له لان الكلام المصدر باما واما ما يكون ما بعدهما قضية
او مفردا فان كان قضية فهو قضية منفصلة وان كان مفردا فاما ان
يشتمل الكلام على الحكم او لا فان كان مشتملا للحكم فقضية حلية شبيهة
بالمنفصلة مرددة المحمول وان لم يكن مشتملا للحكم فهو التقسيم فعلى
هذا لا يكون المثال مثالا للمنفصلة بل هي اما تقسيم واما حلية شبيهة
بالمنفصلة فلا يكون مطابقا للمثل له (واجيب بانه مبني على المسامحة
والمناقشة فيه ليست من دأب المحصلين فضلا عن الفاضلين واعترض
على التسميات كلها بمغالطة عامة الورد وهي انه ان اريد بالمقسم
ما يكون متحققا في ضمن بعض الاقسام لزم تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره وان اريد به ما يكون متحققا في ضمن جميع الاقسام يلزم تقسيم
الشيء الى مباينيه وقسيمه لان المقسم حينئذ مباين لكل واحد لان
المجموع من حيث هو مجموع مباين لكل واحد (واجيب بان المراد
بالمقسم في كل موضع الماهية لا بشرط شيء اى غير مقيد بواحد
من الاقسام ولا بالمجموع فلا يلزم المحذور وقال الامام الرازي

ان كل واحد من تعريف المتصلة والمنفصلة غير مانع عن اغتياره
لان تعريف المتصلة يصدق على قولنا طلوع الشمس يلزمه وجود
النهار وتعريف المنفصلة يصدق على قولنا طلوع الشمس بمعانده وجود
الليل لانه حكم في الاول بالاتصال والثاني بالعناد مع ان الاول ليس
بمتصلة والثاني ليس بمنفصلة وجوابه ظاهر مما سبق من ان طرفي
الشرطية ليسا بفردين فلا محذور (والجزء الاول من الجملة)
اي المقدم طبعاً وان اخر وضعاً ليشمل مثل في الدار زيد و مثل
قال زيد وضرب زيد اذ صرح السيد السند في حاشية الصغرى
ان الجملة الفعلية قضية جلية قدم فيها المحمول على الموضوع
والتقدير في الامثلة السابقة زيد كان في الدار وزيد قائل في الماضي
وزيد ضارب في الماضي وقوله من الجملة ظرف مستقر حال من الضمير
المستتر في يسمى احوال من الجزء الاول على مذهب من يجوز الحال
من المبتدأ (يسمى موضوعاً) لانه وضع ليحمل عليه شئ (والثاني)
اي المتأخر طبعاً وان قدم وضعاً اي ذكر كما عرفت (محمولاً) لانه
يحمل على الموضوع (فان قلت هذا من قبيل عطف الشئين
على معمولين عاملين مختلفين لان قوله والثاني معطوف على الجزء الاول
والعامل فيه معنوي لانه مبتدأ ومحمولاً معطوف على قوله موضوعاً
والعامل فيه لفظي اي قوله يسمى وذا لا يجوز (قلت هذا السؤال
انما يرد لو كان العطف عطف المفرد على المفرد واما اذا كان عطف
الجملة على الجملة بتقدير يسمى فلا يرد ويمكن ان يجاب بان هذا العطف
مبنى على مذهب من يجوز مطلقاً وهو مذهب ابى على الفارسي
(والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدماً) لتقدمه دائماً على
مذهب البصريين وما يرى في صورة تقديم الجزاء على الشرط فهم
يوولون بان المقدم دليل الجزاء وهو نفسه محذوف بهذا الدليل
عندهم او غالباً عند الكوفيين لانهم يجوزون تقديم الجزاء على

الشرط لكن الغالب التأخير (والثاني تالياً) لتلوه وتبعيته للمقدم
في الذكر دائماً او غالباً فهو من التلويح لا من التلاوة وقد يعبر
عن الموضوع والمقدم عندهم بالمحكوم عليه وعن المحمول والثاني
بالمحكوم به فيكون المحكوم عليه والمحكوم اعم من الموضوع
والمحمول لا يقال الكون محكوماً عليه من خواص الاسم والمقدم
ليس باسم فكيف يصح ان يكون المقدم محكوماً عليه (لانا نقول
لانسم ان الكون محكوماً عليه من خواص الاسم عند المنطقيين
مطلقاً بل هو من خواصه في ضمن الجملة واما في الشرطية فالكون
محكوماً عليه ليس من خواص الاسم عندهم فان الحكم على مقتضى
قواعدهم بالارتباط بين المقدم والثاني فيكون المقدم محكوماً عليه
والثاني محكوماً به هذا نعم المشهور عند العربية انه من خواص
الاسم لان الحكم عندهم في الثاني والمقدم ظرف وقيد له لكن الحق
ان العربية توافق المنطقية في هذا لصدق الشرطية مع كذب
الثاني في الواقع ولو كان الحكم في الثاني لم يتصور صدقها مع كذبه
ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد وفيه بحث مذكور
في شرح التهذيب (والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب
واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب) لان القضية ان كانت مشتملة
على نسبة ^{صححة} لان يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة وان كان
مشتملة على نسبة ^{صححة} لان يقال الموضوع ليس بمحمول فهي
سالبة فعلم من هذا التقرير ان مدار الايجاب والسلب على وقوع
النسبة او لا وقوعها لا على الطرفين وسياق تفصيل ما يتعلق
بالطرفين واعتراض على هذين التعريفين باتهما لا يشملان
القضايا الكاذبة مع انها داخله في التعريفين مثلاً الانسان حجر موجبة
مع انه لا يصح ان يقال الموضوع محمول وكذلك الانسان ليس
بحيوان سالبة مع انه لا يصح ان يقال الانسان ليس بحيوان

فالتعريفان متقضان طرذا أو عكسا (واجيب بان الصحة اعم من الصحة بحسب نفس الامر وبحسب الزعم والصحة بحسب الزعم اعم من الزعم الحقيقي والصوري ليشمل الكذب القصدى ايضا) فان قلت تقسيم القضية الى الموجبة والسالبة باطل لانه غير حاصر لاقسامه اذ المعدولة والقضية السالبة المحمول من اقسامها (قلت كون حرف السلب جزءا من احد الطرفين او منهما جميعا لا ينافي كون القضية موجبة او سالبة لانه ان سلط النفي على النسبة فهي السالبة والافهى الموجبة سواء كان حرف السلب في صورتين جزءا من الموضوع او من المحمول او من كليهما جميعا والاولى معدولة الموضوع والثانية معدولة المحمول والثالثة معدولة الطرفين فهي داخلية في القسمين فلا اشكال واما سالبة المحمول فهي اما ان تكون سالبة سالبة المحمول او موجبة سالبة المحمول فالاولى في حكم الموجبة حتى يجوز ان تكون صفري للشكل الاول والثاني في حكم السالبة حتى لا يجوز ان يكون صفري للشكل الاول ولذا قال المحققون كل موجبة تقتضي وجود الموضوع الا الموجبة السالبة المحمول لانها في حكم السالبة وكل سالبة لا تقتضي وجود الموضوع الا السالبة السالبة المحمول فانهما في حكم الموجبة فهذه ايضا داخلية في القسمين فلا اشكال والفرق بين معدولة المحمول وسالبة المحمول ان حرف السلب خارج عن المحمول الاول في سالبة المحمول داخل في المحمول الثاني وفي المعدولة داخل فيهما وقس عليه معدولة الموضوع وسالبة الموضوع (وكل واحد منهما الى الموجبة والسالبة) اما مخصوصة كما ذكرنا (اي زيد كاتب وزيد ليس بكاتب سميت مخصوصة لخصوص موضوعها وتسمى ايضا شخصية لان موضوعها شخص معين والحاصل لما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع كان المعبر في كل قسم حال الموضوع فان كان شخصا معنا كانت

القضية شخصية وان كانت كلية فاما ان يبين كمية الافراد كلا او بعضا كانت القضية محصورة ومسورة وان لم يبين كمية الافراد كانت القضية مهملة (واما كلية مسورة) اما تسميتها كلية فلان موضوعها كلي واما تسميتها مسورة فلاشتمال موضوعها السور وهو مأخوذ من سور البلد فكما انه يحصر البلد ويحيط به كذلك هذا السور يحصر افراد الموضوع ويحيط بها (كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب) في الموجبة والسالبة وهذا مبني على التمثيل او على اختلاف المحمول بالقوة والفعل فلا يتوهم التناقض (واما جنية مسورة) وجه التسمية بعلم امر (كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب) اي بالفعل وهذه هي القضايا المحصورة الاربع التي هي اشرف القضايا احداها الموجبة الكلية وهي اشرف من السالبة الكلية والجزئيتين لاشتمالها على الشرفين اعني الايجاب والكلية ثم السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف الكلية من وجوه وشرف الموجبة الجزئية من وجه ثم الموجبة الجزئية لها شرف الايجاب والسالبة الجزئية لا شرف لاشتمالها على الحسنين السلبية والجزئية (واما ان لا يكون كذلك) اي لا يكون موضوعها شخصا معينا ولا مسورا (تسمى مهملة) لاهمال السور فيها ظاهرا (واعلم ان المتقدمين والمتأخرين اتفقوا في ان الحكم في الشخصية على الذات والفرد دون المفهوم وايضا اتفقوا في ان الحكم في الطبيعية على المفهوم دون الافراد ولكنهم اختلفوا في ان الحكم في المحصورة والمهملة هل هو على الافراد ام على المفهوم من حيث يسرى الى الافراد دون المفهوم كما هو الظاهر فقال المتقدمون الحكم فيهما على المفهوم من حيث يسرى الى الافراد والحاصل ان الحكم فيهما على الافراد اولو بالذات وعلى المفهوم ثانيا وبالعرض عند المتأخرين وبالعكس

عند المتقدمين وايضا يختلف المتأخرون في ان الحكم على الافراد
الشخصية فقط سواء كان الموضوع نوعا او جنسا قريبا او جنسا
بعيدا او على الافراد الشخصية ان كان الموضوع نوعا سافلا
وعلى الافراد الشخصية والنوعية ان كان الموضوع جنسا قريبا
وعلى الافراد الشخصية والنوعية والجنسية ان كان الموضوع
جنسا بعيدا فذهب الجمهور الى الثاني والمحققون الى الاول مثلاً
اذا قلنا كل انسان حيوان كان معناه كل شخص من اشخاص
الانسان حيوان بالاتفاق واما اذا قلنا كل حيوان جسم نام كان معناه
عند الجمهور كل فرد من الافراد الشخصية والنوعية من زيد وعمر و
غيرهما من الانسان والفرس وغيرهما جسم نام وعند المحققين كل فرد
من الافراد الشخصية من زيد وعمر ووبكر وهذا الفرس وذلك الفرس
الى غير ذلك جسم نام وقس عليه الخاصة والعرض العام وايضا اختلفوا
في ان اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه بالفعل ام بالامكان فقال
الشيخ ابو علي سبنا ان الاتصاف بالفعل وقال ابو النصر الفارابي انه
بالامكان فعني قولنا كل انسان حيوان كل فرد من افراد الانسان المتصف
بوصف الانسانية بالفعل حيوان اي كل ما يكون انسانا بالفعل ماضيا
كان او مستقبلا او حالا حيوان هذا عند الشيخ وعند الفارابي معناه
كل ما يمكن ان يكون انسانا فهو حيوان فاذا قلنا كل اسود كذا
يتناول الحكم كل ما يمكن ان يكون اسود حتى الروميين عند الفارابي
لا يمكن اتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم الحكم
لعدم اتصافهم بالسواد والمراد بالامكان الامكان المقابل للضرورة
لا الامكان المقابل للفعل حتى يرد عليه دخول النقطة في افراد
الانسان وايضا المراد به امكان اندراج ذات الموضوع تحت
الوصف العنواني لا امكان اندراج الموضوع تحت نفس الامر
والام يصح الحكم على اللاممكن بالامكان العام والاشياء والمتع

والظاهر من الفعل عند الشيخ الفعل النفس الامر لا الاعم منه
ومن الفرضي وان عمم البعض هذا واما اتصاف ذات الموضوع
بعقد الحمل فقد يكون بالامكان وقد يكون بالفعل وقد يكون بالدوام
وقد يكون بالضرورة وتفصيل هذا المقام محمول الى حاشية القطب
في تحقيق المحصورات (فان قلت تقسيم المصنف باطل لانه
غير حاصر لا قسامه لان الطبيعية داخله في المقسم مع انها
خارجة عن الاقسام) قلت كما انها خارجة عن الاقسام كذلك هي
خارجة عن المقسم لانها هي القضية المعبرة في العلوم الحكيمة
والطبيعية ليست بمعبرة في العلوم لانها لاتقع كبرى للشكل الاول
بخلاف الشخصية فانها لاتقع كبرى له مثل هذا زيد وزيد انسان فهذا
انسان فلا يضر خروجها عن الاقسام (واجاب بعضهم بتعميم
المقسم اعني القضية من المعبرة وغيرها وادخال الطبيعية في المهمة
لانه لم يبين فيها كية الافراد كلا او بعضا مع ان موضوعها كلي
فتدخل في تعريف المهمة وهذا جواب فاسد لمخالفته عرف الفرس
كفساد جواب من قال انها داخله في الشخصية تدبر (كفونا
الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب) واعترض على هذا المثال بانه
لا يطابق المثل له لان الالف واللام فيه ان حمل على الاستغراق
فالقضية كلية مسورة لان لام الاستغراق من اسوار الكلية كما صرح به
الشيخ وان حمل على الجنس فالقضية طبيعية وان حمل على العهد
الخارجي فالقضية شخصية وان حمل على العهد الذهني فالقضية
مسورة جزئية ولذا قال الشيخ اذا كانت الالف واللام تفيد العموم
فالتوين يفيد الخصوص فلا مهمة في كلام العرب فهذا المثال
لا يصلح للمثالية (اللهم الا ان يقال ان الالف واللام زائدة لتحسين اللفظ
فلا اشكال صرح به الحيدرائي) واعلم ايضا ان الشرطية تنقسم الى
شخصية ومحصورة ومهمة لان الحكم ان كان على وضع معين

وشخص معين في زمان معين فالقضية شخصية نحو ان جاء زيد الآن
راكبا فاكرمه وان كان على جميع الاوضاع والتقدير فالقضية مسورة
كلية نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان الحكم
على وضع غير معين فالقضية جزئية نحو قد يكون اذا جاء زيد فاكرمه
وان كان الحكم على الاوضاع والازمان مطلقا فالقضية مهمة
نحو ان جاء زيد فاكرمه (واعلم انهم اختلفوا هل توجد الطبيعية
في الشرطية ام لا والحق انه لا وجود لها في الشرطية وان احتمل
وجودها عقلا (والمتصلة اما لزومية) وهي التي يكون المقدم علة
للتالي (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) او يكون
التالي علة للمقدم كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
او يكونا معلول علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالارض
مضئبة او يكون بينهما تضاد وهو الشئان اللذان لا يتعقل احدهما
بدون الاخر كقولنا ان كان زيد ابنا لعمرو فعمرو ابنه فان الابوة
لا تصور بدون البنوة وكذا عكسه (فان قلت على صورة التضاد
يلزم الدور وهو محال) قلت استحالة مثل هذا الدور ممنوع مطلقا
كيف والدور عندهم نوعان احدهما تقدمي وهو توقف الشئ
على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتب توقفا تقديما وهو محال
لانه يلزم تقدم الشئ على نفسه وثانيهما دور معي وهو توقف
الشئ على ما يتوقف عليه في آن واحد وهو جائز كما في نطاق القبة
واللازم في صورة التضاد الثاني دون الاول (واما اتفاقية)
وهي ما لا يكون كذلك (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجوارح ناهق)
اي خلق الانسان والجوارح على هذين الحالين فالمراد بالنطق والنهق
الباطنان دون الظاهرين فلا يرد ما قيل انه كما لا لزوم بينهما كذلك
لا اتفاق بينهما لان منشأ الحمل على الظاهرين (فان قلت تقسيم المتصلة
الى قسمين باطل لانه تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لان كل متصلة

لزومية ولا اتفاقية في الوجود لان طرفيهما معلول علة واحدة
وهو الباري تعالى او العقل العاشر وكل ما هو شانه كذا فهو لزومية
فالاتفاقية لزومية فالتقسيم غير صحيح ولذا قيل ان بين الضرورية
والدائمة واللزومية والاتفاقية تلازم تعاكس (قلت مدار الفرق
ان الحاكم بالاتصال بينهما ان لاحظ العلة حين الحكم فهي متصلة
لزومية وان لم يلاحظ فهي متصلة اتفاقية وان كانت العلة في نفس
الامر موجودة فالتقسيم صحيح بهذا الاعتبار مع ان التلازم لا ينافي
صحة التقسيم لجواز كونه تقسيما اعتباريا يكفي فيه التغير الاعتباري
(فان قلت يلزم من هذا التقسيم ان يكون اجزاء القضية زائدة على
اربعة على مذهب المتأخرين او على ثلاثة على مذهب المتقدمين
لان اللزوم والاتفاق زائدة على الاربعة او على الثلاثة التي هي اجزاء
القضية ووارد على النسبة التامة الخيرية فتكون اجزاء القضية
زائدة على الاربعة او الثلاثة فلا يصح حكمهم على الاطلاق) قلت
نعم يلزم ان تكون الاجزاء زائدة لكن الزيادة جائزة بالاتفاق
لانها قضيتان موجّهتان من الشرطية المتصلة لا مطلقتان والنزاع
انما هو في المطلقات دون الموجّهات اذا لاجزاء زائدة في الموجّهات
على ما ذكر بالاتفاق فعلم من هذا ان للقضية الشرطية وجهة كما
للمحملية (فان قلت هذا التقسيم غير حاصر لا قسامه لان المتصلة
المطلقة خارجة عن القسمين وهي ما لم يقيد الحكم فيها باللزوم ولا
بالاتفاق) قلت يجب ان يكون مادة النقص متحققة في الحصر
الاستقرائي وههنا ليست بتحقيقة لان القضية الخالية عن اللزوم
والاتفاق غير موجودة فتدبر (واعلم ان للاتفاقية معنيين احدهما
ما يحكم فيه بصدق التالي على تقدير صدق المقدم كالمثال المذكور
في المتن وثانيهما ما يحكم بصدق التالي سواء صدق المقدم او لم يصدق
كقولنا كلما كان الانسان جادا فالجوارح ناهق ومنه اما بعد الواقعة

في أوائل الكتب فعلى هذا ينتقض حصر المصنف بالاتفاقية العامة لأنها داخلية في المقسم اعني المتصلة مع انها خارجة عن القسمين لان المراد من الاتفاقية الخاصة لا العامة على ما هو الظاهر والموافق للمثال (اللهم الا ان يفيد المقسم بالمشهور فتخرج عن المقسم ايضا او يراد بالاتفاقية المطلقة اعم من الخاصة والعامة) والمنفصلة اما حقيقية وهي القضية التي يحكم بين جزئيهما بالتانفي صدقا وكذبا (كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا) وهذا القول اشارة الى تعريفها سميت حقيقية لان التانفي بين جزئيهما اشد فهي احق باسم المنفصلة يعني ان الحقيق بمعنى الجدير في اللغة فنسبة المنفصلة اليه من قبيل نسبة الخاص الى العام كما يقال للفرد انساني او المقصود منها المبالغة لاحقيقة النسبة اى جدير ولا يبق كمال الالباق باسم المنفصلة كاجرى اى مبالغ في الحمرة او المنسوب الى الحقيقة الاصطلاحية بمعنى مقابلة المجاز يعني انها منفصلة حقيقة بخلاف غيرها فانها مجاز باسم المنفصلة وقد عرفت ان المثال المذكور محمول على المسامحة على ما سبق تفصيل المردد (واما مانعة الجمع) وجه التسمية ظاهر اى ما يحكم فيها بالتانفي بين جزئيهما في الصدق فقط (كقولنا هذا الشئ اما حجر او شجر) فانه حكم فيها بالمنافاة بين حجرية هذا الشئ وشجرية فلا يجتمعان وان كانا متفعيين في بعض الصور وفي هذا المثال ايضا مسامحة كما سبق آنفا (واما مانعة الخلو فقط) اى ما يحكم فيها بالمنافاة بين جزئيهما في الكذب اى لا يكذبان معا (كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق) فانهما لو كذبا معا يلزم الفرق في البر وهو باطل لكنهما صادقان في بعض الصور فقد علمت ما سبق ان المراد بالمنافاة بين الجمع ان لا يجتمع الجزآن في التحقق والوجود في نفس الامر لانهما لا يجتمعان في الصدق والحمل على شئ واحد كما قال به البعض واستدل عليه

(بانه لو كان)

بانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد والكثير يجتمعان في الوجود والتحقق لكن التانفي باطل لان الشئ نص على منع الجمع بينهما وهذا القول باطل لانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق والحمل على شئ واحد لم تكن القضية متصلة بل تكون حلية شبيهة بالمنفصلة مرددة المحمول هذا خلف واما المنافاة بين الواحد والكثير في الجمع فليس بين مفهوميهما حتى يصح الاستدلال به بين هذا واحدا وبين هذا كغيره فان القضية القائلة اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لامتناع اجتماع جزئيهما في الوجود والتحقق واعلم ان لمانعة الجمع معنيين احدهما اخص وهو ما يحكم بالمنافاة في الصدق دون الكذب (وثانيهما ما يحكم بالمنافاة في الصدق سواء كانت المنافاة في الكذب ام لا والاول مبان للحقيقة والثاني اعم منها وكذا لمانعة الخلو معنيين احدهما ما يحكم بالمنافاة في الكذب فقط اى دون الصدق وهو المعنى الاخص ومبان للحقيقة ايضا (وثانيهما ما يحكم بالمنافاة في الكذب سواء كانت المنافاة في الصدق ام لا وهو اعم من الحقيقة والمراد مما في المتن الاخصان لا الاعمان قال العصامي حاشية التصديقات اعتبر المنطقي المعنيين الاخصين لما نعتي الجمع والخلو في مقام التقسيم الذي نحن بصدده والاعمين في باب القياس وهذا تحكم محض غير ظاهر الوجه اقول وجهه انه لو اعتبر المعنى الاعم في باب التقسيم لزم تداخل الاقسام ووجه اعتبار الاعم في باب القياس الاشتمالية كميل للفائدة خذ هذا ولا تغفل (واعلم ايضا ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع الجمع وعلى هذا الكلام من جانب سالبتيهما فتفطن واستخرج الامثلة وان كل شئين يصدق بين عنيهما

منع الجمع بصدق بين نقيضيهما منع الخلو وبالعكس اذا توافقتا في الايجاب والسلب واما اذا اختلفتا فيهما فالصادقة السالبة المتفقة في النوع فتبصر واستخرج الامثلة ثم ان المنفصلات الثلث اما عنادية واما اتفاقية لان الحكم بالتافي اما ان يكون اعملة اولا والاخر العنادية والثاني الاتفاقية وتفصيل هذا في المطولات (واعلم ايضا ان المنفصلة الحقيقية اذا كانت واقعة في القياس ينتج صور اربع استثناء عين كل ينتج نقيض الاخر واستثناء نقيض كل ينتج عين الاخر واما مانعة الجمع فينتج استثناء العين نقيض الاخر ولا ينتج استثناء نقيض العين واما مانعة الخلو وبالعكس فالتطبيق عليك في الامثلة السابقة المذكورة وسيجي تفصيله في بحث القياس وذكره ههنا استطرادى (وقد تكون المنفصلات ذوات اجزاء) الواو اما عاطفة على مقدر تقديره كثيرا ما تكون المنفصلات ذات جزئين وقد يكون ذوات اجزاء واسنيافية اى جواب سؤال مقدر تقديره كانه قيل يفهم من الامثلة السابقة ان المنفصلة لا تتركب الا من جزئين وهل تتركب من اكثر من جزئين ام لا فاجاب بذلك والمراد بالمنفصلات الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو والذوات جمع ذات والجمع اذا قوبل بالجمع ينصرف الى الاحاد الى الاحاد والمعنى قد يكون كل منفصلة ذات اجزاء فلا يرد ما قال المحشى المدقق في حاشية الفارسي من ان العبارة الصحيحة ان يقال وقد تكون المنفصلة بالافراد والمراد من الاجزاء الجمع العربي لا المنطقي فانه لا يصح ههنا (فان قلت الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تكون الا بين جزئين وما يكون بين اجزاء ثلاثة فهو نسبتان مثلا النسبة بين الاجزاء في قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ونسبتان لانه نسبة واحدة كانه قيل العدد اما زائد اولا والثاني اما ناقص او مساو وما يكون بين اجزاء اربعة فهو ثلاث نسب وهكذا الى غير النهاية بشرط ان يكون

عدد والنسب ناقصا بواحد من عدد الاجزاء (قلت نعم الامر كما قلت لكن المصنف بنى كلامه على ظاهر الحال تقريرا الى افهام المبتدئين) فان قلت هل فرق بين الحقيقة وبين مانعة الجمع والخلو في التركيب من الاجزاء الثلاثة او اكثر حيث فرق حسام كاتى وقال الحقيقة بمنع تركبها من اكثر من جزئين لانها لو تركبت يلزم اجتماع النقيضين او ارتفاعهما مثلا يستلزم في المثال المذكور كون العدد زائدا كونه غير ناقص لان عين احدا لا جراه يستلزم نقيض الاخر في الحقيقة ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا لان نقيض احدا لا جراه فيها يستلزم عين الاخر وينتج من هذا انه يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وهذا اجتماع النقيضين واستلزام احدا النقيضين الاخر وهو باطل وايضا يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو ولما ذكر فينتج ان كونه غير زائد يستلزم كونه غير مساو فيلزم ارتفاع النقيضين وهو باطل واما مانعة الجمع والخلو فيجوز تركبها من اكثر من جزئين كما قال به الجمهور وان خالف حسام الدين في مانعة الخلو والحقة بالحقيقة (فان قلت فهذا الفرق الصحيح ام لا) قلت هو غير صحيح لانك قد عرفت ان المراد بالانفصال ان كان انفصالا واحدا فلا يتحقق الا بين جزئين سواء كانت حقيقة او مانعة الجمع او مانعة الخلو وان كان مطلق الانفصال فتحقق بين جزئين او اكثر في الاقسام الثلاثة والظاهر ان المراد ههنا الانفصال الواحد لان الكلام في القضية المنفصلة الواحدة نعم يجوز تكثير الاجزاء الى غير النهاية اذا قيست الى شئ واحد فيثبت لا تكون منفصلة لا تكون منفصلة بل حلية تدبر (كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو) والمراد من العدد المنطقي لا المطلق ولا الاصم فلانقض به هذا مثال التركيب من الثلاثة ومثال التركيب من الاربعة كقولنا العنصر

اما نار او هواء او تراب او ماء ومن الخمسة كقولنا الكلبي اما جنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام ومن الستة الفعل اما صحيح واما مثال واما مضاعف واما ناقص واما مهموز واما اجوف والمراد من الزيادة والنقصان والمساواة مصطلح اهل الحساب لا المعاني اللغوية كما ظن فان العدد اذا اجتمع كسوره الموجودة فيه الحاصلة من الكسور التسعة فان كان المجتمع زائدا على اصل العدد فهذا زائد في الاصطلاح كاثني عشر فان الكسور الموجودة فيه اعني النصف وهو السنة والثالث وهو الاربعة والرابع وهو الثلاثة والسادس وهو الاثنان اذا اجتمعت كانت خمسة عشر وهو زائد على اصل العدد وهوائي عشر وان كان المجتمع ناقصا من اصل العدد يسمى ناقصا فيه كالاربعة فان فيه نصفان وهو اثنان وربع واحد لا غير فالمجتمع ناقص من اصل العدد اعني الاربعة وان كان المجتمع مساويا يسمى مساويا فيه كالسنة فان فيه نصفان وهو الثلاثة وثلاثا وهو الاثنان وسدسا وهو الواحد فجموعه مساو لاصل العدد وهو السنة ايضا فعمل ان ليس المراد ما ظنه الكاتب وان كان صحيحا في الجملة توجه توجيهه وهذا مثال الحقيقة المركبة من اكثر من جزئين ومثال مانعة الجمع اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او حيوانا ومثال مانعة الخلو اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا ولا حيوانا خذ هذا وكن من الشاكرين (التناقض) اي هذا بحث التناقض او من احكام القضايا التناقض على ما عرفت قدم التناقض على العكس لتوقف بحث العكس عليه اذ ادلة باب العكس لا تعرف الا بعرفة التناقض واحكام القضايا اربعة ثلاثة منها يجري في الحليات والشرطيات وهي التناقض وعكس المستوي وعكس النقيض وواحد منها مختص بالشرطيات وهو تلازم الشرطيات سميت احكاما لانها تحصل

بالقياس الى قضايا اخرى كما ان الحكم بالقياس الى المحكوم عليه وبه والتناقض تفاعل من النقص للمشاركة بين الاثنان (وهو) في الاصطلاح (اختلاف) وهو جنس بعيد يشمل الكل (القضيتين) وهو فصل من وجه يخرج الاختلاف بين المفردين كالسواد والاسود والسماء والارض وبين قضية ومفرد كزيد وزيد قائم واعترض عليه بان الاختلاف بين المفردين وبين مفرد وقضية يخرج بقوله بالايجاب والسلب ولا حاجة الى قوله قضيتين بل لا حاجة اليه ايضا لاجراخ الاختلاف الواقع بين القضيتين الغير المختلفتين بالايجاب والسلب لانه يخرج بقوله بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة لان الاختلاف بغير الايجاب والسلب من العدول والتحصيل والحصر والاهمال وغير ذلك ليس بحيث يقتضي لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى فلو قصر تعريف التناقض وعرف بانه الاختلاف المقضي لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى لكفي وما عداه مستدرك (واجب عنه بان هذا من قبيل اغناء القيد الثاني عن الاول وهو مخالف لقانون النظائر) وقيل ان الاولى ان لا يجعل القيدان الاولان احترازا بل لتتميم المناهية وتكميل الحقيقة (فان قلت هذا التعريف لا يشمل تناقض المفردات مع انه من افراد المعرفة على ما صرح به السيد السند في حاشية التجريد بان مفهوم الانسان والانسان ان لم يعتبر صدقهما على شيء لم يكونا متناقضين بل متباعين اشد تباعد وان اعتبر صدقهما على شيء كانا متناقضين فيكون هذا التعريف غير جامع لافراده فالاولى ان يقال نقيض كل شيء رفعه بل يقال رفع كل شيء نقيضه ليشمل الكل (قلت اخلف العلماء في التناقض بين المفردين فقال بعضهم لاتناقض بين المفردين حقيقة وانما التناقض بينهما باعتبار الارجاع الى قضيتين مثلا السواد نقيض

الاسود باعتبار ان هذا اسود وهذا ليس باسود فلا اشكال (وقال بعضهم بتحقيق التناقض بينهما مع قطع النظر عن الارجاع فعلى هذا يجب انما بتقييد المعرف وتخصيصه بتناقض القضايا واما بترك التناقض بين المفردات بالمقايضة الى تناقض القضايا لكن فيه بحث لان المقايضة لا تجرى في التعاريف (بالاجاب والسلب) الباء متعلق بالاختلاف وهذا فصل ايضا من وجه آخر يخرج الاختلاف بالعدول والتحصيل كزيد قائم وزيد لا قائم على ان لفظ لاجزء من المحمول والجملة والشرطية كزيد كاتب وقوانا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود والانفصال والاتصال والحقيقة وممانعة الجمع الى غير ذلك لكن بقي فيه شبهة وهي انه هل يتحقق بين الموجبة وسالبة المحمول تناقض بحسب الاصطلاح ام لا ف قيل السلب اعم من سلب النسبة وسلب المحمول فيتحقق التناقض بين الموجبة وسالبة المحمول ايضا وقيل لا تناقض بينهما فيخرج من التعريف بقوله لذاته تدبرقانه من محار الافهام (بحيث) متعلق بالاختلاف ايضا اما ظرف لغو فيكون من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه او ظرف مستقر وقد عرفت ان الحيثية تستعمل على ثلاثة اوجه التقييد والتعليل والاطلاق وههنا للتقييد (يقتضي) اى ذلك الاختلاف (لذاته) اى يقتضي ذات الاختلاف صدق احديهما وكذب الاخرى ومعنى لذاته اى بلا واسطة فيخرج ما يقتضي بواسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق لان صدق احديهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق اولا ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان او بخصوص المادة كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بحیوان فان صدق احدهما وكذب الاخرى انما هو من خصوص المادة والالزام ذلك في كل كيتين وهو باطل فان قولنا كل حيوان انسان ولاشئ من الحيوان بانسان كاذبتان مع كونهما

كيتين وههنا بحث لانه ان اريد بالاقضاء لذاته ان الصورة علة تامة له ولا مدخل لخصوص المادة فيه حيث صرح به السيد السند في حاشية التجريد وقال ان الاختلاف بالاجاب والسلب يكون مستقلا في ذلك الاقضاء ولا يحتاج الى امر آخر لزم ان لا يتحقق التناقض بين قولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان بحیوان لان صورتيهما اعني الموجبة الكلية والسالبة الجزئية ليستا علة مستقلة لذلك الاقضاء والالزام ان يتحقق التناقض في كل مادة يتحقق فيها هاتان صورتان لكن التالى باطل فان قولنا كل انسان حيوان وليس كل حيوان بانسان ليستا قضيتين مع ان تلك الصورتين متحقق فيهما وان اريد به ان تلك الصورة مدخل في ذلك الاقضاء لزم ان يتحقق التناقض في قولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بحیوان لان للصورة مدخلا في هذا الاقضاء كما لا يخفى كذا قيل ويمكن ان يجاب باختيار الشق الاول بان يراد من السلب سلب مورد ذلك الايجاب وليس المثال المذكور كذلك فلا اشكال (ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة) فصل آخر يخرج الاختلاف بين زيد ساكن وزيد ليس بمحرك (كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب) فانهما متناقضان مع مراعاة الشروط الآتية (ولا يتحقق ذلك) اى التناقض او الاختلاف المذكور الموصوف بهذه الصفة فهذا انتقال الى الشروط بعد تقيم ماهيته وحقيقته (الابد انفاقهما في الموضوع) اذ لو اختلفنا فيه لم يتحقق التناقض بينهما نحو زيد كاتب وعمر وليس بكاتب والمراد بالموضوع الموضوع في الذكر لا الموضوع الحقيقي كما سيجي تحقيقه ان شاء الله تعالى (والمحمول) اذ لو اختلف المحمولان لم يتحقق التناقض بينهما مثل زيد كاتب زيد ليس بنائم قيل الاولى ان يقال المحكوم عليه وبه ليتناول المقدم والتالى ايضا (واجيب بوجهين احدهما بتخصيص المعرف بتناقض

العمليات على ما يشير اليه الامثلة ويفهم تناقض الشرطيات منه
والثاني بتعميم الموضوع والمحمول المقدم والتالي بان يراد بالموضوع
اعم من الحقيقي والحكمي والمحمول ايضا كذلك فلا اشكال (والزمان)
اذلوا خلتا في الزمان لم يتحقق التناقض كقولنا زيد قائم اي ليل زيد
ليس بنائم اي نهارا (والمكان) اذلوا خلتا في المكان لم يتحقق
التناقض مثل زيد قائم اي في السوق زيد ليس بقائم اي في الدار
(واعلم ان المراد من اتحاد الزمان والمكان اتحاد زمان الواقعة
والحادثة ومكانهما بمعنى اتحاد زمان نسبة المحمول الى الموضوع
 واتحاد مكان نسبه اليه لاتحاد زمان التكلم حتى لو كلم احدي
القضيتين في هذه السنة في اليوم الفلاني في وقت الظهر ثم كلم
الاخرى بعد الف سنة مع مراعاة الشروط المذكورة يتحقق
التناقض وكذا لو كلم احديهما في المغرب والاخرى في المشرق
معها يتحقق التناقض بينهما اذا كان زمان النسبة ومكانها متحدين
(والاضافة) اي النسبة لا الاضافة الخوية كقولنا زيد اب اي
لعمر وزيد ليس باب اي ليكر ونحو زيد عالم اي بالعلوم الشرعية زيد ليس
بعالم اي بالعلوم الفلسفية (والقوة والفعل) اذلوا خلتا في القوة والفعل
لم يتحقق التناقض بينهما مثل الخمر في الدن مسكر اي بالقوة الخمر
في الدن ليس بمسكر اي بالفعل (والجزء والكل) اذلوا خلتا فيهما
لم يتحقق التناقض مثل الزنجي ليس باسود اي بعضه الزنجي ليس
باسود اي كله والاولى ان يقال والجريئين اذلوا اخذ من احدهما
جريا ومن الاخر جزء آخر لم يتحقق التناقض مثل الزنجي اسود
اي بعضه بكلمه الزنجي ليس باسود اي بعض آخر منه كسنة
وظفره الا ان يقال ان هذا راجع الى الاختلاف في الموضوع
وسنطلع على جواب آخر فانتظر (والشرط) اذلوا خلتا
في الشرط لم يتناقضا مثل الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه

ايض الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود ولو جعل
احدهما مشروطا بشرط والاخر غير مشروط بل جعل مطلقا
لم يتحقق التناقض مثل الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه
ايض الجسم ليس بمفرق للبصر اي مطلقا بمعنى لا بشرط شيء
لا غير ولو تعرض لذلك لكان اولى اللهم الا ان يجعل الاطلاق
تقييدا تأمل (واعلم انهم اختلفوا في ان شرط التناقض اثمانية ام
اثنان ام واحد فقال المتقدمون ثمانية وهي المذكورة في المتن وقال
المتأخرون اثنان وادرجوا وحدة الشرط والجزء والكل في وحدة
الموضوع ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل
في وحدة المحمول وقال ابو النضر على الفارابي هو واحد وهو وحدة
النسبة الحكمية والمحاكاة بين المذاهب الثلاثة ان مذهب القدماء مختل
لان حصرهم في الثمانية غير صحيح لان التناقض قد يرتفع باختلاف
الالة ايضا مثل زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي
بالقلم التركي وباختلاف الغاية مثل التجار عامل اي لجلوس السلطان
التجار غير عامل اي لغيره وباختلاف المفعول به مثل زيد ضارب
اي عمرا زيد ليس بضارب اي بكر او باختلاف الحال والتمييز والمفعول
فيه وله ومعها والمطلق والصفة الى غير ذلك فالخبر في الثمانية
غير صحيح اللهم الا ان يقال ان تخصيص الثمانية تخصيص ذكرى
لا واقعي وهو مبني على التمثيل لاعلى التحقيق وان مذهب المتأخرين
مختل ايضا لان ارجاع البعض الى الموضوع والبعض والمحمول مع
امكان ارجاع الكل الى كل واحد ترجيح بلا مرجح وايضا اذا كان
الارجاع للاختصار فالارجاع الى النسبة اخصر والحق مذهب
الفارابي لانه متى اتحدت النسبة اتحد الكل ومتى اختلف واحد منها
اختلفت النسبة (واعلم ايضا ان الوحدات الثمانية شروط لجنس
التناقض لا لكل واحد منه يعني ان شرط تحقق التناقض مطلقا

الوحدات الثمانية لا ان كل واحد منه يوجد فيه هذه الثمانية بل يوجد ما يمكن ان يوجد مثلا زيد كاتب زيد ليس بكاتب يوجد فيه اتحاد الموضوع والمحمول والزمان والمكان ولا يوجد فيه الكل والجزء والشرط مثلا هذا هو التحقيق والقبول حقيق (ونقيض الموجبة الكلية) واعترض عليه ان هذا القول ليس بوارد في محله لان محله اللاحق ان يكون بعد قوله فالمحصورات الخ لان هذا من تناقض المحصورات (واجب بانه لما ذكر ان اتحاد الموضوع من شروط التناقض زعم زاعم وتوهم متوهم ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الكلية ونقيض الموجبة الجزئية السالبة الجزئية اذ لو لم يكن كذلك لم يتحد الموضوع فاجاب عن هذا التوهم اولاهما فاقال ونقيض آه فالواو استنباطية ويمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف بالاجاب والسلب لما كان من شروط التناقض ناسب ان يذكر في اثناء باقي الشروط فلذا ذكره ههنا (فان قلت كيف يكون الاختلاف من الشروط والحال انه داخل في التعريف) قلت هذا التعريف من الرسوم على ما عرفت وهذا مبني على ما في بعض النسخ من قوله والمحصورات بالواو واما اذا كان الفاء على ما في بعضها فلا يرد الاعتراض السابق لان الفاء تفرعية على ما تقدم تدبر ولفظ النقيض اما مبني على اصطلاح المنطق فيكون من قبيل الاعلام فالاضافة معنوية واما صفة مضافة الى معمولها فالاضافة لفظية وفيه شيء فشيء (انما هي السالبة الجزئية) الحصر حقيقي وضمير هي راجع الى النقيض والتأنيث اما باعتبار المضاف اليه واما باعتبار الخبر كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فالتناقض من الطرفين فكما ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية كذلك نقيض السالبة الجزئية الموجبة الكلية (ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية

كقولنا لاشيء من الانسان حيوان وبعض الانسان حيوان) وقد عرفت (والمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما) وفي بعض النسخ والمحصورتان كما هو الملائم لضمير الثانية في بينهما على ما في اكثر النسخ ويجوز ان يكون الضمير راجعا الى المحصورتين في ضمن المحصورات وقد وقع في بعض النسخ بينهما بتأنيث الضمير وهو ظاهر في صورة الجمع واما في صورة الثانية فبني على ان اقل الجمع اثنان اي كل محصورتين من المحصورات لا يتحقق التناقض بينهما (الا بعد اختلا فهما في الكلية والجزئية) وفي بعض النسخ في الكمية بدل الكلية والجزئية والمأل واحد ومراد المصنف ان شروط تناقض الخصوصتين ثمانية على ما عرفت واما شروط تناقض المحصورتين فتسعة وهي الاختلاف في الكلية والجزئية مع الشروط الثمانية السابقة في الخصوصتين فظهر من هذا التقرير ان الاولى ان يقول المصنف بعد قوله في الكلية والجزئية ايضا ليكون اشارة الى الشروط الثمانية السابقة (فان قلت اذا اختلفت الكمية فلا يتحد الموضوعان فلا يتحقق شرط التناقض وماله ان اشترط الاختلاف بالكمية ينافي الاشتراط باتحاد الموضوع (قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالموضوع الموضوع الحقيقي اي ذات الموضوع وما صدق عليه اما لو كان المراد بالموضوع الذكري اعني وصف الموضوع وعنوانه فيتحقق الموضوعان لان الموضوع مدخول السور وهو خارج عن الموضوع فلا اشكال لا يقال هذا مناف لقول النجاة في مثل كل انسان حيوان لان لفظ كل مبتدأ مضاف الى الانسان وهو مضاف اليه وكذا بعض الانسان فعلى هذا يكون الموضوع هو السور فلا يتحد الموضوعان فلا يوجد شرط التناقض لانا نقول هذا من قبيل تخالف الاصطلاحين اذا اصطلاح المنطق ان السور خارج والموضوع مدخوله

واما اصطلاح العربية فالموضوع هو السور على ان عصام الدين قد صرح في الاطول ان التحقيق عند العربية ان السور خارج وان المبتدأ مدخوله وقول العربيين ان كل وبعض مبتدأ قول ظاهري مبنى على المسامحة لا تحقيق (لان الكليتين قد تكذبان) هذه صغرى وكبرىها مطوية وتقديره وكل ما شانه كذا فلا يتحقق التناقض بينهما ينتج ان الكليتين لا يتحقق التناقض بينهما (فان قلت قد الداخلة على المضارع تفيد الجزئية فتفقد ان التناقض يتحقق بينهما في بعض الصور (قلت قواعد المنطق يجب ان تكون مطردة وما لا اطراد فيه فلا اعتبار به في المنطق اصلا وما يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة في بعض الصور فهي من خصوص المادة (والجزئيتين قد تصدقان) وقياسه كما سبق (كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب) فان قلت لم ترك بيان التناقض بين المهملتين وبين الطبيعيتين (قلت اما المهملتان فراجعتان الى الجزئيتين فشرطهما شرطهما واما الطبيعيتان فلا تستعملان في العلوم على ما عرفت ولذا ترك التناقض بينهما واما تناقض الشرطيات فتروك اما بالمقايسة الى الحملات واما بالاحالة الى المطولات فاعرف ومن امثلة التناقض في المحصورات قوله عز وجل رد على اليهود * اذ قالوا اما انزل الله على بشر من شيء قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس * وهم يعترفون به فيتناقض السلب الكلي بالايجاب الجزئي ومنها كل حادث مخلوق لله تعالى ونقيضه بعض الحادث اس فعلا لله تعالى ومنها ايضا لا شيء من الممكن واجب ونقيضه بعض الممكن واجب (العكس) قد عرفت ربطه اى العكس المستوى الظاهر ان العكس يطلق بالاشتراك على معنيين وغير بالتقييد بالمستوى عن عكس النقيض وانما ووصف بالمستوى لانه طريق مستولامت فيه ولا عوج بخلاف

عكس النقيض وقيل لمساواته مع الاصل في الصدق والكيف (وهو ان يصير) اقول العكس يطلق على المعنى المصدرى وهو الظاهر ههنا ويطلق ايضا على الحاصل بالمصدر راي القضية الحاصلة من العكس فيقال عكس الموجبة الكلية جزئية وكلما صدق الاصل صدق العكس وما هو من احكام القضايا هو هذا لا غير ولهذا يكون جملة على هذا المعنى اولى وح يحمل قوله ان يصير على الحاصل بالمصدر راي القضية الحاصلة من التصير ليصح حمل ان يصير عليه وهو يجوز ان يكون مضارعا مخاطبا من التفعيل او غائبا مجهولا منه ويجوز ان يكون مضارعا معلوما من الثلاثى لكن الاولين اولى (الموضوع محجولا والمحمول موضوعا) فان قلت كيف يكون الموضوع محجولا والمحمول موضوعا مع ان المراد من الموضوع الذات ومن المحمول الوصف كما تقرر فيمنع ان يكون الذات وصفا والوصف ذاتا لانه يلزم قلب الحقائق وهو ممنوع والحاصل ان هذا التعريف مستلزم للمحال وهو قلب العرض بالجوهر او بالعكس وكل مستلزم للمحال باطل فهذا التعريف باطل (قلت هذا انما يرد لو كان المراد من الموضوع والمحمول الحقيقيين واما لو كان المراد الذكريين فلا يرد اذ لا يلزم فيه قلب الحقائق وانما يلزم لو تبدل الذات وصفا والوصف ذاتا وليس كذلك لان المتبدل هو العنوان لا الذات كتبدل الاشخاص فانسوتهم (فان قلت هذا التعريف غير جامع لافراد ه لانه لا يشمل عكس الشرطيات مطلقا مع انه من اقسام المعرفة (قلت يجوز ان يكون المراد تعريف عكس الحملات بتخصيص المعرفة وترك عكس الشرطيات مقايسة واحالة ويجوز ان يكون المراد تعريف مطلق العكس ويحمل الموضوع والمحمول على الاعم من الحقيقي وما في حكمه فيشمل عكس الشرطيات ايضا (فان قلت يفهم من هذا التقرير

ان لفصلات ايضا عكسامع ان القوم صر حوايان لاعكس لهما
اذلا تميزين جزئها بحسب الطبع وان وجد بحسب الذكر (قلت
لانسم انها لاعكس لهما كيف والمفهوم من قولنا العدد اما زوج
واما فرد غير المفهوم من عكسه وهر ظاهر لكن نفى القوم عكسها
من قبيل تنزيل عديم النفع منزلة شئ عديم الوجود كما يقال لمن
لانفع له وجوده وعدمه سيان وتفصيله في شرح الشمسية (مع بقاء
الايجاب والسلب بحاله) الاصل في كلمة مع ان تدخل على
المتبوع يقال جاء الوزير مع الامير ولا يقال عكسه وقد تدخل على
التابع نحو ان الله مع الصابرين وهنا داخلة على التابع لان بقاءهما
من قبيل الشروط والاصل هو التصيير المذكور والاولى
ان يقال بحالهما الا ان يأول بكل واحد اى ان كان الاصل موجبا
كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا كان العكس ايضا
سالبا وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم تتبعوا القضية يا
فلم يجدوها في الاكثر بعد التبدل صادقة لازمة الاموافقة
لها في الكيف (والتصديق والتكذيب بحاله) اى ان كان الاصل
صادقا كان العكس ايضا صادقا لان الاصل ملزوم والعكس لازم
وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم لان الملزوم اما ان يكون
اخص او مساويا واما ما كان يلزم صدق اللازم وان كان الاصل
كاذبا كان العكس ايضا كاذبا كما هو الظاهر من العبارة ومن القرائن
واعترض عليه بان هذا باطل لان كذب الملزوم لا يستلزم كذب
اللازم لجواز ان يكون الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الاخص
لا يوجب انتفاء الاعم (واجب بوجهين احدهما يجوز ان يكون
معنى قوله والتكذيب ان كان العكس كاذبا كان الاصل كاذبا لان
كذب اللازم وانتفاءه يستلزم كذب الملزوم وانتفاءه وهذا
خلاف السوق مع ان لفظ البقاء بآياه لان المتبادر منه ان التكذيب

الذى وجد قبل التصيير يوجد ايضا بعده وفي الفرض المذكور
ليس كذلك على ما بينه برهان الدين في حاشية الفشارى وثانيهما
يجوز ان يكون ذكر التكذيب استطراديا من قبيل قولهم فقره
وغناه سواء في مقابلة قول القائل ما حال زيد اذا كان زيد فقيرا
في الاصل ولم يتبدل حاله ومراحده انه فقير لكن ذكر الغنى استطرادى
وكذا هنا وهذا ايضا خلاف الظاهر بآياه مقام التعريف هذا
توضيح ما في الفشارى مع عنابة ما ولذا قال حسام الدين
والتكذيب لا يكون الا خطأ فالاولى ان يكتفى بقوله والتصديق
ويترك قوله والتكذيب كما فعله صاحب الشمسية او يحمل
الكلام على الفرض والتقدير كما فعله الطرسوسى ثم ان هذا
التبدل لما لم يكف في عكس المحصورات بل لابد من اختلاف
الكمية في بعضها فصلها المصنف وقال (والموجبة الكلية
لا تنعكس كلية) اعلم ان ما يكون عكسا يكون صادقا في كل مادة
يصدق الاصل فيها ولو كذب في مادة واحدة لم يكن عكسا
في اصطلاح المنطق بل العكس عندهم ما يكون صادقا في كل مادة
صدق الاصل فيها حتى لو تخلف في مادة واحدة لم يكن عكسا عندهم
اذقوا عندهم مطردة اذا عرفت هذا سلمت ان الموجبة الكلية لا تنعكس
كلية لان العكس في هذه الصورة لا يصدق في مادة عموم المحمول
من الموضوع مع صدق الاصل فيتخلف فلا يثبت عكسا اذ يصدق
قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان لان
الاخص لا يحمل على كل افراد الاعم ويحمل الاعم على كل افراد الاخص
واما ما يكون صادقا في صورة مساواة المحمول للموضوع فن
خصوص المادة فلا اعتبار به كقولنا كل انسان ناطق وكل
ناطق انسان على ما عرفت (بل تنعكس جزئية) بل هذه
جمهورية اذهى اللازم المنضبط (لانا اذا قلنا) علة لما بعد بل

من انعكاس الكلية الجزئية (كل انسان حيوان فانا نجد شيئا معينا موصوفا بالانسانية والحيوانية) وذلك الشيء ذات الموضوع وافراده واذا كان ذلك الذات معنونا بعنوانين قلنا ان نجعل تلك الذات موضوعا ونحمل عليها احد الوصفين فيحصل مقدمة ثم نحمل عليها الاخر فيحصل مقدمة اخرى فينتج المطلوب هكذا زيد حيوان وزيد انسان فينتج من الشكل الثالث فيكون بعض الحيوان انسانا (والموجبة الجزئية ايضا) اي كالكلية (تنعكس جزئية) بهذه الحجة اعني قوله فانا نجد الخ (اعلم ان في اثبات عكوس القضايا ثلث طرق على ما فصل في المطولات احدها الافتراض وهو المذكور في المتن وهو ان يفرض ذات الموضوع شيئا معينا ونحمل عليه وصف المحمول تارة ووصف الموضوع تارة اخرى فيحصل مقدمتان على صورة الشكل الثالث و ينتج المطلوب مثلا نفرض ذات الموضوع زيدا ونحمل عليه وصف الحيوان تارة فيحصل زيد حيوان مثلا وتارة وصف الانسان فيحصل زيد انسان ونرتب فنقول زيد حيوان وزيد انسان ونسقط الحد الاوسط فينتج بعض الحيوان انسان وهو المطلوب وثانيها الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا فيردد ويقال هل جاء هذا المحال من الصورة او من المادة فنقول ليس من الصورة لانها شكل اول صحيح الصورة ولا من الصغرى لانها مفروضة الصدق فتعين ان يكون من الكبرى وهي نقيض العكس فهو باطل لانه مستلزم للمحال اعني سلب الشيء عن نفسه فيصدق العكس وهو المطلوب مثلا اذا صدق كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان والافى صدق لاشيء من الحيوان بانسان لانه نقيضه ونضم هذا النقيض مع الاصل المفروض الصدق على هيئة الشكل الاول لينتج محالا هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان فينتج من الضرب الثاني للشكل الاول لاشيء

من الانسان بانسان وهذا سلب الشيء عن نفسه وهو محال وهذا المحال ليس بلازم من الصورة لانها شكل اول صحيح الصورة ولا من الصغرى لانها اصل مفروض الصدق فثبت انه لازم من الكبرى وهي فاسدة وهي نقيض العكس فيبطل النقيض وصدق العكس لئلا يلزم ارتفاع النقيضين وثالثها العكس وهو ان نعكس نقيض العكس ليحصل ما ينقض الاصل مثلا اذا صدق كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان والافى صدق نقيضه اعني لاشيء من الحيوان بانسان ونعكس الى لاشيء من الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان وهو بخلاف له فهو باطل واذا بطل العكس بطل اصله اعني لاشيء من الحيوان بانسان اذ بطلان العكس يوجب بطلان الاصل فيصدق نقيضه اعني عكس الاصل اي بعض الحيوان انسان هذا هو التقرير الوافي فاغتنم واعلم ان قوله كلية مفعول به صريح لقوله لا تنعكس لا مفعول مطلق له كما ظن اذ يفسد المعنى ح وقوله اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان اشارة الى مقدم قياس استثنائي وما قبله من قوله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية تال له تقريره هكذا لما صدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان انسان ثبت ان الموجبة الكلية لا تنعكس كلية لكن المقدم حق والتالي مثله ويجوز ان يجعل قوله اذ يصدق آه صغرى وكبراه مطوية تقريره هكذا الموجبة الكلية لا تكون عكسا للكلية لان الموجبة الكلية تخلف في بعض الصور وكل ما شانه كذا فلا يكون عكسا للكلية فالوجبة الكلية لا تكون عكسا للكلية هذا وكذا اعراب قوله جزئية (والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك) اي انعكاس السالبة الكلية كلية (بين) اي بديهي (بنفسه) اي لا يحتاج الى الدليل (لانه) فان قلت هذا دليل الانعكاس مع انه بديهي لا يحتاج الى الدليل

فالحاجة اليه (قلت هذا بدعي خفي وهو تنبيه لادليل او نقول انه بدعي بعد الدليل لاقبله او نقول انه دليل لحكم البداة لا لاصل الحكم) اذا صدق قولنا لاشي من الانسان بحجر صدق لاشي من الحجر بانسان) والاصل صدق نقيضه اعني بعض الحجر انسان ونعكس الى بعض الانسان حجر وهو نقيض الاصل وهو باطل فيطل بعض الحجر انسان لما عرفت فيصدق العكس وهو المظ وهذا طريق العكس او نضم النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الحجر انسان ولاشي من الانسان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بانسان وهو محال وهذا المحال ليس من الصورة ولا من الكبرى لما عرفت فظهر انه من الصغرى وهي نقيض العكس فبطلت فيصدق العكس لئلا يلزم ارتفاع النقيضين وهو المظ وهذا طريق الخلف ولا يجري الافتراض في السنوالب وهو ظاهر على ما بين في محله ووربط هذا الدليل ايضا اما بكونه مقدما لتال مقدم او كونه قياسا اقترانيا بهذا التقرير هكذا السالبة الكلية تنعكس كلية لان السالبة الكلية لا تتخلف في جميع المواد والصور وكل ما شأنه كذا فيعكس كلية فالسالبة الكلية تنعكس كلية (والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما) منصوب مفعول مطلق لقوله لا عكس اي لا عكس لها عكس لزوم او تمير ويجوز ان يكون حال بمعنى لازما وانما قال لزوما لانه ينعكس في بعض الصور مثل بعض الانسان ليس بحجر وبعض الحجر ليس بانسان ومثل بعض الحيوان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحيوان (فان قيل قوله لزوما حشو مفسد لانه يشعر ان يتحقق العكس ولا يكون لازما وهو باطل لان كونه لازما من لوازم العكس وشرائطه وانتفاء اللازم وان شرط يستلزم انتفاء الملزوم والمشروط واذا انتفى اللزوم انتفى العكس (قلنا يجوز ان يكون النفي راجعا الى القيد والمقيد جميعا وان كان المشهور

ان يكون النفي راجعا الى القيد وحيث لا يلزم وجود العكس بدون اللزوم ويمكن ان يجاب ايضا بانه يجوز ان يكون العكس محمولا على المعنى اللغوي دون الاصطلاحي وحيث يحتاج الى التقييد باللزوم لان العكس اللغوي موجود في بعض الصور كما في المثالين السابقين فقيده ليخرج امثال هذه وحيث يكون مجموع القيد والمقيد عبارة عن العكس الاصطلاحي ويمكن ان يجاب ايضا بان النفي راجع الى القيد اعني اللزوم ويكون نفي اللزوم كناية عن نفي العكس لان كل عكس لازم للاصل واذا انتفى اللزوم انتفى العكس لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم (لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) اعني بعض الانسان ليس بحيوان لان نقيضه صادق وهو كل انسان حيوان ولو صدق هذا ايضا لاجتمع النقيضان هذا ولا تصغ الى كل ما سمعت (فان قلت من احكام القضايا عكس النقيض وتلازم الشرطيات فلم لم يتعرض المصنف اليهما) قلت اما عدم تعرضه لعكس النقيض فان المعبر منه عكس نقيض المتقدمين وعقد الرسالة لبيان مذهب المتأخرين ومذهبهم فيه غير مختار ولا استعمال له في العلوم والانتاجات مع ان مذهب المتقدمين ايضا نادر الاستعمال في العلوم قليل الجدوى فلذا لم يتعرض له واما عدم تعرضه لتلازم الشرطيات فالمقصود من عقد الكتاب بيان الحملات وبيان الشرطيات استطرادى كما هو الظاهر من سوقه مع ان عكس الشرطيات يفهم من بيان عكس الحملات لان عكسها في حكم عكسها حتى ان الشرطية المتصلة اللزومية الكلية او الجزئية تنعكس جزئية والسالبة المتصلة الكلية تنعكس كنفسها والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما كما في الحملات واما المتصلة الاتفاقية مطلقا والمنفصلات باسرها فلا عكس لها وقد عرفت فتذكر ونحن نبين لك عكس النقيض في الجملة فنقول عكس النقيض عند القدماء عبارة

عن جعل نقيض الجزء الاول ثانيا ونقيض الجزء الثاني اولامع بقاء
 الايجاب والسلب بحاله والصدق بحاله كما اذا عكسنا قوائنا كل
 انسان حيوان قلنا كل مائس بحيوان ليس بانسان وهذا على
 خلاف العكس المستوي في المحصورات حتى ان الموجبة الكلية
 تنعكس كنفسها والموجبة الجزئية لا عكس لها والسالبة الكلية
 والجزئية تنعكسان سالبة جزئية ثم ان المختار هو هذا المذهب وعند
 المتأخرين هو عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني اولامع الاول
 ثانيا مع الموافقة في الصدق والمخالفة في الكيف نحو كل انسان
 حيوان وليس كل مائس بحيوان بانسان وهذا الحكم مخصوص
 على المطلقات واما الموجهات فلها احكام مخصوصة لها
 مخالفة لاحكام المطلقات على ما فصل في المطولات فارجع اليها
 (القياس) لما فرغ من مبادئ التصديقات شرع في مقاصدها
 وهذا هو المقصد الاقصى والمطلب الاعلى اذ به تدرك الاحكام
 العقلية والشرعية وكيفية استنتاجها واستثمارها وبه يحصل اليقين
 في المطالب اليقينية خصوصاً اليقين بثبوت الواجب تعالى والقياس
 في اللفظة تقدير شيء على مثال شيء آخر من قاس يقبس قياسا على
 وزن ضرب يضرب وهو من حقيرة المصادر وزنه صرف كايديل
 عليه قول من قال اول من قاس ابلبس لامن قابس يقابس مقابسة
 وقياسا لان جعله من المزيدي زائد وفي الاصطلاح (قول) قد عرفت
 انه ان اريد به القياس المعقول فالمراد بالقول الآخر القول المعقول
 وان اريد به القياس الملفوظ فالمراد به القول الملفوظ وقد حققنا
 هذا المقام في تعريف القضية فارجع اليها (فان قلت الانسب
 ان يقال اقوال لان القياس ليس بقول واحد بل هو قولان فصاعدا
 فلم قال قول بالافراد (قلت لعسل التعبير بالافراد للاشارة
 الى الفرق بين الدليل المنطقي والاصولي فان الهيئته داخلية في الدليل

المعقولي فانه وان كان اقوالا لكنه صار قولاً واحداً بسبب
 التأليف وعروض الهيئته له ولهذا قال قول ولم يقل اقوال واما
 الدليل الاصولي فالهيئته خارجة عنه لانه اما مفرد كالعالم وهو
 المذهب المشهور منهم واما مقدمات متفرقة واما مقدمات
 معروضة للهيئته ايضا وهو المذهب التحقيقي منهم فالمشهورى
 اخص من التحقيقي على ما بين في محله فالهيئته خارجة عن كليهما
 (فان قلت القول هو المؤلف بعينه فيكون ذكر المؤلف بعده
 مستندركا فالاولى ان يقال قول من اقوال (قلت لو قال هكذا
 لتوهم انه اى القياس قول واحد من بين الاقوال وقضية من افراد
 القضايا فتوهم خلاف المقصود فلدفع هذا التوهم زاد قوله
 (مؤلف) ويمكن ان يجاب عنه بان القول ههنا بمعنى ما يدل جزء
 لفظه على جزء معناه فيكون اسما جامدا فلا يتعلق به حرف الجر اعني
 من اقوال فزاد قوله مؤلف لينتقل به حرف الجر (فان قلت المؤلف
 والمركب بمعنى واحد فلم قال مؤلف ولم يقل مركب (قلت لان لم
 انهما بمعنى واحد كيف والمؤلف اخص من المركب لان المؤلف
 ما يكون بين اجزائه الفة ونسبة والمركب اعم كما سبق والقياس
 من قبيل الاول دون الثاني ولو سلم فهذا السؤال من قبيل تعيين
 الطريق وهو ليس من الوظائف الموجهة (من اقوال) لم يقل
 من مقدمات لئلا يلزم الدور فان المقدمة ما جعلت جزء قياس او جهة
 والقياس مأخوذ في تعريف المقدمة ولو اخذ المقدمة في تعريف
 القياس لزم الدور (فان قلت لم يقل من القضايا مع ان القياس
 مركب منها لان الاقوال التي هي اعم منها لان القول هو المركب
 مطلقا سواء كان تاما او ناقصا (قلت نعم وان كان القول اعم
 من القضية لكان المراد به ههنا ما يرادف القضية بقرينة ما بعده
 من التسليم وال لزوم فتدبر (فان قلت القياس قد يتركب من قولين

ايضا فالظاهر ان يقال من قولين فصاعدا يشمل القسمين (قلت
هذا جمع مستعمل في تعريفات هذا الفن وكل جمع شأنه كذا
فالمراد به ما فوق الواحد فاذا كان المراد به ما فوق الواحد فيشمل
القسمين اعني البسيط والمركب اذا المشهور ان القياس قسمان
بسيط ومركب فالبسيط ما يتركب من قولين فقط كاشارة المتن
والمركب ما يتركب من ثلاثة فافوقها سواء كان موصول النتائج
او مفصولها كما سيأتي بيانه وانما قلنا المشهور لان التحقيق
ان القياس لا يتركب من اكثر من قولين وما يتركب صورة
من اكثر من قولين فهو في الحقيقة اقبيسة متعددة لاقياس
واحد فالمركب من الثلاثة قياسان ومن الاربعة اقبيسة ثلثة ومن الخمسة
اقبيسة اربعة وهكذا وعلى هذا التحقيق فالجمع بمعنى الثنية لا غير
من قبيل فقرصفت قلوبكما (حتى سلت) لفظ متى من ادوات السور
الكلية بمعنى كلما وبعضهم اورد كلمة اذا بدل متى فاورد عليه بان
التعريف حينئذ لا يكون مانعا عن اغيابه (واجيب عنه بان الالتماس
هنا بمعنى الكلية فلذا عدل المصنف الى صريح متى وضمير سلت
راجع الى الاقوال المعقولة سواء كان المراد من ظاهر الاقوال
المعقولة او الملفوظة لا يقال اذا كان المراد من ظاهرها الملفوظة
ومن ضميرها المعقولة يلزم ان لا يكون الضمير عين مر جمعه
(فانا نقول هذا جائز بطريق الاستخدام كما سبق والمراد من التسليم
الاذعان والقول القلبي) فان قلت لم زاد قوله متى سلت ولم يكتف بقوله
من اقوال لزم عنها آه (قلت يشمل تعريف القياس القياس الصادق
المقدمات والكاذب المقدمات مثال الصادق معلوم ومثال الكاذب
كل انسان حار وكل حار حجر فان هاتين القضيتين وان كذبتا
الا فانهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما ان كل انسان حجر ومثال الصادق
بعضها والكاذب بعضها نحو زيد حار وكل حار ناهق ينتج ان زيدا

ناهق (لزم عنها) يخرج به الاستقراء الناقص مثل كل حيوان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ لان الحيوان اما انسان واما نرس واما بغل واما بقرة
الى غير ذلك وكل هذا يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل حيوان يحرك
فكه الاسفل عند المضغ لانه لا يلزم منه النتيجة لان هذا الاستقراء
ناقص لان التماسح يحرك فكه الاعلى عند المضغ وايضا يخرج به
التمثيل غير منصوص العلة مثل الثيد كالحمر والحمر حرام لاسكاره
فالثيد حرام فهذا ليس بقياس لانه لا يلزم منه النتيجة لان علية
الاسكار الحرة غير معلوم ولا منصوص وانما قيدنا استقراء
الناقص والتمثيل بغير منصوص العلة لان الاستقراء التام قياس
مقسم داخل في التعريف مثل العنصر اما نار او هواء او تراب او ماء
والنار جوهر والتراب جوهر والهواء جوهر والماء جوهر فينتج
ان العنصر جوهر فهذا قياس مقسم متحد النتيجة داخل في التعريف
والتمثيل المنصوص العلة ايضا قياس مثل اللواطة حرام لانه اذى
وكل اذى حرام لقوله تعالى * ويسئلونك عن الخيض قل هو اذى
فاللواطة حرام (لذا اتها) وضمير عنها وكذا ضمير لذاتها راجعان الى
الاقوال المعقولة فلا يلزم التفكيك والانتشار في الضمائر والظاهر
من كلام المحقق في شرح الشمسية انهما راجعان الى الاقوال
الملفوظة وفي سلت الى المعقولة وامر التفكيك سهل خرج به
ما لا يلزم لذاتها بل بمقدمة اجنبية غريبة كما في قياس المساواة
وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بمحول اوليهما يكون موضوع
الاخرى بشرط اتحاد المحولين كقولنا (ا) مساو (ب) و(ب) مساو
(ج) فانهما يستلزمان ان (ا) مساو (ج) لكن لالذاتهما بل
بواسطة مقدمة غريبة وهي ان كل مساو المساوي للشيء
مساو اذك الشيء فلذا لم يتحقق هذا الاستلزام الا بحيث يصدق
هذه المقدمة مثل الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت

لان ما في الشيء الذي هو في الاخر يكون فيه اما اذا لم تصدق تلك
المقدمة لم يحصل منه النتيجة كما اذا قلنا (ا) نصف (ب) و (ب)
نصف (ج) لا ينتج ان (ا) نصف (ج) لان نصف النصف لا يكون
نصف بل ربعا (فان قلت اذا خرج قياس المساواة من التعريف
لا يكون التعريف جامعاً لانه من افراد القياس كما يظهر من اسمه
(قلت لانسم انه من افراد القياس وتسميته قياساً مجاز على طريق
الاستعارة المصروفة لانه مشابه للقياس في الصورة والمعرف هو القياس
الحقيقي فلا يضر خروجه من التعريف بل يجب الخروج والالزم
ان يكون التعريف اعم (واعلم ان المقدمة الاجنبية تكون دائماً كبرى
للنتيجة الحاصلة من القياس الاول فينتج المطلوب فعلم منه ان قياس
المساواة مركب دائماً لا بسيط مثلاً ان (ا) مساو (ب) و (ب)
مساو (ج) قياس اول ينتج ان (ا) مساو للمساوي (ج) فيجعل هذه
النتيجة صغرى والمقدمة الاجنبية كبرى هكذا (ا) مساو للمساوي (ج)
وكل مساو للمساوي ج مساو (ج) فامساو ج (فان قلت ما الفرق بين
قياس المساواة وبين القياس الغير المتعارف (قلت الفرق بينهما ان
اتحد المحمولان فقياس مساواة كما سبق مثاله وان تغاير فقياس غير
متعارف مثلاً (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) فينتج ان (ا) مساو
(ج) فهذا قياس قطعي الانتاج بلا احتياج الى مقدمة غريبة وينعقد
منه الاشكال الاربعة وتفصيله في الرسالة الموسوية واوضحنا في شرحنا
عليه فارجع اليها (قول آخر) اي مغاير لكل واحدة من المقدمات
والا لكان هذا بنا او مصادرة على المطلوب وههنا بحث سنبحثه في بحث
القياس الاستثنائي واعترض على هذا التعريف من وجوه الاول
ان ذكر اللزوم بعد قوله متى سلمت مستدرك لانه يفيد مفاده
(واجب بان ذكر تنصيص على كون الشرطية لزومية الثاني ان قوله
متى سلمت يخرج قياس المساواة لان مقدماته كلما سلمت لم يلزم منها

النتيجة بل تارة تلزم وتارة لا تلزم فيخرج قياس المساواة بكلفة متى
فلا حاجة الى قوله لذاتها في الاخراج فيكون مستدركا (واجيب
ايضا بان الاخراج بها خفي فزاد قوله لذاتها اظهار الماخفي
الثالث ان هذا التعريف غير جامع لافراده لانه لا يشمل قولنا كل
انسان انسان وكل انسان حيوان يتيج ان كل انسان حيوان وكذا
لا يشمل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان يتيج كل انسان
حيوان لان النتيجة فيهما عين احدي المقدمتين فيخرج عن تعريف
القياس بقوله قول آخر مع انه قياس (واجيب باننا لانسلم انه قياس كيف
وحمل الشيء على نفسه غير مفيد ولوسلم فالنتيجة باعتبار انها مجردة
عن القران تغاير نفسها باعتبار القران المقدمة اخرى فهي بالاعتبار
الثاني مقدمة وجزء القياس وبالاختبار الاول قول آخر الرابع
ان هذا التعريف غير مانع عن اغيابه لانه يصدق على القضايا
المركبة الموجهة بالنسبة الى عكوسها فانه يصدق عليها انه قول
مؤلف آه مع انها ليست بقياس (واجيب بان المراد من الاقوال
القضايا التفصيلية والقضايا الموجهة المركبة ليست باقوال تفصيلية
بل احدهما تفصيلية والاخر اجمالية فيخرج الموجهات بقوله اقوال
ولوسلم عموم الاقوال منهما فالمراد من الزوم الزوم بطريق النظر
وتجشم الاكتساب بان تحرك الذهن من المطلوب المشهور به
من وجه الى مباديه ثم تحرك بينهما ويرتب ويصور بصور الاشكال
فيتمقل منها الى المطلوب كما ان المراد من الاستلزام الواقع في تعريف
التعريف ما يكون على وجه النظر والاكتساب وانما اطلق الزوم
ولم يقيد بقيس بطريق النظر فيهما اعتمادا على شهرة كون
القياس والتعريف من اقسام النظر فخرج الموجهات بقوله لزوم
لان استلزامها لعكوسها ليست بطريق النظر بل بالبداهة فلا اشكال
الخامس ان هذا التعريف لا يتناول الى ما بعد الدليل الاول من الادلة

والاقيسة على مطلوب واحد لانه لما كان الدليل الاول مفيدا للعلم بالمطلوب كان الدليل الثاني والثالث الى غير ذلك غير مفيد للعلم بذلك المطلوب والالزام تحصيل الحاصل وهو باطل فخرج من تعريف القياس الدليل الثاني والثالث وغيرهما بقوله لزم عنها لذاتها قول آخر مع انه من افراد المعرف (واجيب بان هذا انما يرد لو لم يكن الطرق مشخصة لذى الطرق اما لو كانت مشخصة فلا يرد لان ما بعد الدليل الاول حيث يثبت العلم الجديد لذلك المطلوب فلا يلزم تحصيل الحاصل فيدخل في التعريف ولو سلم فلا يضر خروجه لان ما بعد الدليل الاول ليس بدليل حقيقة بل فرضا ومجازا والمعرف هو الدليل الحقيقي والقياس الاصلى السادس ان هذا التعريف يصدق على القياس المركب من المقدمات التي لها دخل في الاستلزام ومن غيرها التي لا دخل لها في الاستلزام مع انه ليس بدليل وقياس لان المركب من الداخل والخارج خارج عن التعريف غير مانع (واجيب بان المتبادر من لزومه عنها ان يكون لكل واحد منها مدخل في المزوم وحل التعريف على المتبادر واجب فيكون مادة النقض خارجة عن التعريف لانعدام مدخلية الواحد منها في اللزوم ولو سلم الدخول فيه فهو من الافراد والمقدمة المستدركة المضمومة اليه كالحجر المضموم الى جنب زيد فكما ان هذا الحجر لا يخرج زيدا عن الانسانية فكذا هذه المقدمة المستدركة لا تخرج الدليل عن الدليلية السابع انه ان كان المراد من الاقوال القضايا بالفعل خرج القياس الشعري عن تعريف القياس اذ مقدماته ليست بقضايا بالفعل وان كان المراد منها ما هو اعم من الفعل والقوة دخل في تعريف القياس القضية الشرطية المستلزمة لمكوسها (واجيب بان المقدمات الشعرية وان لم تكن قضايا بالفعل وليس فيها حكم في نفس الامر لكنها قضايا بالقوة ولها حكم على تقدير

التسليم فتفيد الجزم على هذا التقدير فيد خل في تعريف القياس القياس الشعري وبهذا يدفع الاعتراض بخروج الخطابة والمغالطة عن التعريف (الثامن ان هذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق على ما عدا الشكل الاول لان انتاج ما عداه ليس لذاته بل بطريق الخلف والافتراض والعكس على ما بين في المطولات فيخرج من تعريف القياس بقيد لذاتها واجيب بان انتاج ما عداه واستلزامه للنتيجة ليس الا بالذات لكن الاستلزام الذاتي لما كان خفيا بين بالطرق الثلاث بخلاف قياس المساواة فانه لا يستلزم النتيجة بدون المقدمة الغريبة فنحذفه المباحث وكن من الشاكرين فان امثالها من سوانح الزمان وكثيرا ما يخل الزمان بها على اذهان الانسان (واعلم ان استلزام الدليل للنتيجة بطريق جرى العادة عند اهل السنة والجماعة بمعنى ان عادة الله تعالى جرت بخلق العلم للنتيجة عند النظر الصحيح واستحضار مقدمات القياس على الشرائط المعتبرة ولو شاء الله لم يخلقه وعند الحكماء انه بطريق الاعداد والاضطرار عند النظر الصحيح وعند المعتزلة بطريق التوليد بمعنى ان ترتيب المقدمات فعل المستدل بالباشرة واستلزام النتيجة اثر مترتب على فعله فيكون فعلا بالتوليد وعند الامام الرازي انه بطريق اللزوم واعتراض على الامام انه ان اراد باللزوم اللزوم العادي يرجع الى مذهب اهل السنة وان اراد به اللزوم الذاتي يرجع الى قول الحكماء ويمكن اختيار الشق الثاني ودفع المحذور بان الاستلزام الذاتي بين الاشياء لا ينكر عند الاشاعرة وهذا لا يوجب كونه تعالى مضطرا لانه تعالى مختار ايضا في اعطاء العلم بالنتيجة وعدم اعطائه بعدم اعطاء مسببه وهو النظر الصحيح (واعلم ان المراد من القول الاخر النتيجة لكن هذا القول الاخر يسمى قبل الشروع في الاستدلال دعوى وبعد الشروع فيه وقبل تحصيله يسمى

مطلوبا وبعد تكميل الاستدلال يسمى نتيجة (وهو) اى القياس
(اما اقتراني) وهذا شروع في التقسيم بعد التعريف ليكون اوقع
في النفوس قدم الاقتراني مع ان مفهومه عديم ومفهوم الاستثنائي
وجودي كاسيائي لان الاقتراني هو الاكثر الشايع في الاستعمال
اولعومه لانه يتركب من الحملات والشرطيات عند المحققين
بخلاف الاستثنائي والاقتراني مالا يكون عين النتيجة او نقيضها
مذكورا في القياس بالفعل اى بصورته وان كان مذكورا فيه
بمادته سمي اقترانيا لاقتران الحدود الثلاثة فيه اولانه جمع المقدمتان
فيه بحرف دال على الاقتران والاجتماع بخلاف الاستثنائي فانه فرق
بحرف الاستثناء (كقولنا كل جسم) وهو ما يقبل الانقسام طولا
وعرضا وعمقا وهل يكفي في الجسمية الجزأ أن الغير المتجزيان ام لا بد
من الثلاثة او من الاربعة او من الثمانية فيه خلاف مشهور في الكتب
الكلامية (مؤلف) وقد عرفت معناه (وكل مؤلف محدث) اى
بالزمان وهو العدمه سبق وتقدم على وجوده زمانا او بالذات
وهو العدمه سبق وتقدم على وجوده ذاتا بمعنى احتياج المتأخر
للتقدم كتقدم الذات على الصفات في البارئ تعالى وهو الملائم هنا
(فكل جسم محدث) وهذه النتيجة ليست بمذكورة بالفعل
في القياس نفسها ولا نقيضها بل بالمادة على ما لا يخفى (واما استثنائي)
سمي به لاشتماله على حرف الاستثناء وهو لكن فعده النطقيون
من حروف الاستثناء حقيقة لان نظرهم الى المعاني بخلاف النحويين
فانه عندهم من حروف الاستثناء مجازا لا حقيقة وهو ما يكون عين
النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بصورته وهيئته لا بحقيقته لان
ما في القياس عار عن الحكم والنتيجة مشتملة عليه فلا يكون عينها
حقيقته على ما عرفت وسيجيء تفصيله (كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود) فان

النتيجة فيه اعني النهار موجوده مذكورة في القياس بصورته فالمقدمة
الاولى اعني ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجوده مقدمة شرطية
وقولنا لكن الشمس طالعة مقدمة واضحة فالمراد بالواضحة استثناء
عين المقدم كاسيائي والمركب من المقدمتين قياس استثنائي (لكن النهار
ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) فان نقيض النتيجة مذكور
في القياس بالفعل اعني الشمس طالعة فقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود مقدمة شرطية وقولنا لكن النهار ليس بموجود
مقدمة رافعه والمراد بالرافعة استثناء نقيض التالي والمركب
من المقدمتين قياس استثنائي لا يقال ان لم يكن القياس الاستثنائي
قياسا كما هو المفهوم الموهوم من التعريف لان النتيجة فيه ليست
قولا آخر بل هو جزء التقسيم باطل لانه تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره وان كان قياسا كما هو الظاهر من التقسيم فتعريف
القياس باطل لانه لا يشمل اليه لانه يخرج بقوله قول آخر لانا نقول
نختار الشق الثاني ونجيب بان النتيجة فيه قول آخر ومغايرة للمذكور
في القياس لان النتيجة لا يمكن ان تكون بعينها في القياس لاعلى
ان يكون عين احدى المقدمتين ولا ان يكون جزءا من احدهما
والا لكان العلم بالنتيجة مقدما على العلم بالقياس بمرتبة او بمرتبتين
فعلم ان النتيجة غيرها حقيقة اذ المذكور في القياس ملاحكم فيه لانه
وقع طرفا من الشرطية فلا حكم فيه والنتيجة قضية مستقلة فيها
حكم فتغايرتا فالتعريف والتقسيم صحيحان فلا اشكال (والمكرر بين
مقدمتي القياس) التكرير اعادة الشيء واحدة كانت او كثيرة
وللمقدمة معان كثيرة كما سبق لكن المراد ههنا ما جعلت جزء قياس
اوجهة لا يقال الحد الاوسط ليس بمكرر بين المقدمتين بل بين
الموضوع والمحمول وبين المقدم والتالي فلا يصح قوله بين
مقدمتي القياس بظاهره لانا نقول في الكلام اما مجاز حذف اى بين

طرفي مقدمتي القياس او مجاز مرسل بطريق ذكر الكل واردة
الجزءان يراد من المقدمتين الطرفين (فصاعدا) حال وان كان
مع الفاء اذ هو في الحقيقة داخل على العامل المضمركافي قولهم
اخذت بدرهم فصاعدا اي ذهب الثمن صاعدا اي زائد على
على الدرهم والتقدير ههنا زاد على المقدمتين صاعدا عليهما
او يذهب المقدمتان صاعدا فلا وجه لما في شرح الفرائض لابن
كامل باشا من ان الفاء لا يناسب المقدم وقوله بين مقدمتي القياس اشارة
الى القياس البسيط وقوله فصاعدا اشارة الى القياس المركب
كما عرفت وسيجي تفصيلها ان شاء الله تعالى (يسمى حدا اوسط)
لتوسطه بين طرفي المطلوب (فان قلت التوسط ليس الا في الشكل
الاول والرابع دون الثاني والثالث) قلت يكفي في وجه التسمية
وجوده في البعض ولا يجب ان يكون موجودا في الكل او نقول
الاشكال الباقية راجعة الى الشكل الاول فلا شكل الا هو في الحقيقة
حتى اقتصر ابن الحاجب عليه في مختصر المنتهى فلا اشكال
(واعلم ان الغرض من الحد الاوسط ارتباط احدي المقدمتين
بالاخرى فلو لم يكرر بين المقدمتين لم يكن بينهما ارتباط ولم يكن
النسبة فيهما الشيء واحد فلا جعل ذلك كانت اطراف مقدمتي
القياس اربعة في اللفظ وثلاثة في المعنى (وموضوع المطلوب يسمى
حدا اصغر) لانه في الغالب اقل افرادا من المحمول فيكون اصغر
(ومحموله يسمى حدا اكبر) لانه في الغالب اكثر افرادا فيكون
اكبر (والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى) لانها صاحبة
الاصغر (والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى) لانها صاحبة الاكبر (واعلم
ان هذه الاسامي مبنية على التشبيه بقليل الافراد لقليل الاجزاء
وكثيرها لكثيرها فيكون استعمال الاصغر والاكبر والصغرى
والكبرى على طريق الاستعارة المصروفة في الاصل ثم صار كل

منها حقيقة عرفية (فان قلت بيان المصنف لا يشمل الافتراضي
الشرطي بل يختص الافتراضي الجملي فالاولى ان يبدل الموضوع
والمحمول بالمحكوم عليه وبه ليعم الجملي والشرطي (قلت بين الجملي
واحال الشرطي عليه ويمكن ان يعم الموضوع والمحمول من الحقيقي
والاعتباري على ما سبق تذكر (فان قلت هذه الاسامي صيغ
تفضيل وهي مشروطة بالاستعمال باحد الاشياء الثلاثة الالف
واللام ومن والاضافة وههنا اتنى الكل فكيف يصح استعمالها
ههنا (قلت هذه الاسامي ليست بصيغ تفضيل ههنا بل اعلام فلا ضمير
في ترك الشرط ولو سلم فيجوز ان تكون كلمة من مقدرة كافي الله اكبر
لكن فيه ضعف تدبر (وهيئة التأليف) اي الهيئة الحاصلة من
التأليف فالاضافة من قبيل سجود السهو (من الصغرى والكبرى)
صلة التأليف ومن داخل على المادة (تسمى شكلا) يجوز تذكر
ضمير يسمى وتأنيته لانه بين المذكر والمؤنث والشكل في اللغة
الهيئة التي تحصل من احاطة الحد الواحد او الحدود المقدار
وفي اصطلاح المنطق هيئة تحصل من اقتران الصغرى للكبرى
شبه الهيئة المعنوية بالهيئة الحسية ثم استعمل ما وضع للهيئة الحسية
في الهيئة المعنوية على طريق الاستعارة المصروفة الاصلية
كما في رأيت اسدا في الجمال ثم صار حقيقة عرفية (والاشكال اربعة)
فان قلت لم قال والاشكال ولم يقل وهو مع المقام مقام الضمير
لسبق مرجعه بلا فاصلة (قلت تنبيهها على التعدد في الوهلة الاولى
وهذا الحصر عقلي لا يجوز العقل قسما آخر كما استطلع عليه وقد حققنا
الحصر باقسامه فيما سبق (لان الحد الاوسط ان كان محمولا
في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو) هذا الضمير اما راجع الى
القياس الحاصل من كون الحد الاوسط محمولا في الصغرى وموضوعا
في الكبرى اذ مرجع الضمير لا يجب ان يكون مصرا حبل يجوز

ان يكون ضميا اوراجعا الى الحد الاوسط فينثذ يجب ان يكون
المضاف مقدرا اما في طرف المبتدأ اى فذو هو بمعنى صاحب
الحد الاوسط او في طرف الخبر اى فهو ذو (الشكل الاول)
واعترض ابن سينا على الشكل الاول بان المعبر عندهم هو هذا
الشكل مع ان الحد الاوسط غير مكرر فيه لان الحد الاوسط لما كان محمولا
في الصغرى وموضوعا في الكبرى تغايرا اذا المراد بالمحمول المفهوم
والموضوع الذات وما صدق عليه فلا يتكرر الاوسط فيه فلا ينتج
فاستصعب هذا الاشكال غاية الاستصعاب (واجب بان التكرار
في العنوان كاف في الانتاج فلا اشكال وفيه شيء ما فاستخرج (واجب
ايضا بحمله على مذهب المتقدمين لان المراد بالموضوع ايضا المفهوم
عندهم كما سبق فيتكرر الاوسط وهذا الجواب قريب الى الصواب
واقول لو لوحظ معاني القضايا المحصورة على الوجه الذي حقق
في تحقيق المحصورات لم يرد هذا الاشكال على مذهب التأخرين
فان معانيها ان الافراد التي يصدق عليها عنوان الموضوع
يصدق عليها عنوان المحمول فيتكرر فلا اشكال وان اردت
كمال التوضيح فارجع الى شرح الشمسية للقطب (وان كان
بالعكس) اى ان كان الحد الاوسط ملابسا بعكس الشكل الاول
بان يكون موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فليس المراد
بالعكس العكس المنطقي بل اللغوي وهو المعبر عنه في الفارسية بسر
نكون (فهو الشكل الرابع) توجيه هذا الضمير وما بعده من الضميرين
مثل ما مر قد مره لطلب الاختصار وقدم الثالث لمناسبة الرابع
كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق
(وان كان موضوعا فيهما) اى في الصغرى والكبرى فهو الثالث
كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان
ناطق والشكل الثالث لا ينتج الاجزئيا (وان كان محمولا فيهما

فهو الثاني) كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان
فلا شيء من الانسان بحجر (فان قلت هذه التعاريف الاربعة غير
جامعة لان من الشكل الاول ما يكون متعلق بمحمول الصغرى
موضوعا في الكبرى فتعريف الشكل الاول لا يشمل اليه مثل كل
انسان مساو للناطق والناطق بشر فكل انسان مساو للبشر
وكذا لا يشمل تعريف الشكل الثاني ما يكون متعلق بمحمول الصغرى
محمولا في الكبرى مثل كل انسان مساو للناطق ولا شيء من الناطق
بحجر فلا شيء من الانسان بمساو للحجر وكذا لا يشمل تعريف الشكل
الثالث ما يكون متعلق بموضوع الصغرى موضوعا في الكبرى
مثل كل مساو للبشر ناطق وكل بشر انسان فبعض المساوي
للناطق انسان وكذا تعريف الشكل الرابع لا يشمل ما يكون
متعلق بموضوع الصغرى محمولا في الكبرى مثل كل مساو للبشر
ناطق وكل انسان بشر فبعض المساوي للناطق انسان مع
ان كلامنها من افراد المعرف فيكون التعريفات الاربعة باطلة
لكونها تعريفات بالاختصاص (قلت نعم لكن نجيب بتخصيص كل
من المعارف بالمتعارف فان الاقضية والاشكال قسمان متعارف وغير
متعارف ففرض المصنف تعريف المتعارف وترك غير المتعارف لعدم
شهرة كما ينبغي عنه اسمه فيكون التعريفات جامعة ومساوية
للمعارف وتفصيل غير المتعارف وما يطوى احدى مقدمته من
الاقضية في الرسالة الموسوية وشرحنا عليه فارجع بالبصرة
(فان قلت لم رتب الاشكال الاربعة على هذا الترتيب بان يجعل
ما يكون محمول الصغرى موضوعا في الكبرى اولا وما يكون محمول
الصغرى محمولا في الكبرى ثانيا وهكذا ولم لم يعكس الترتيب) قلت
اشارة وتنبهها الى تفاوت الاشكال الاربعة في القوة والضعف
فالاول افضلها واقواها فجعل في المرتبة الاولى واقووية عن ماعداها

من وجوه احدها انه يتبع المطالب الاربعة اعني الموجبة الكلية
والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية التي هي اشرف
القضايا وثانيها ان اتاجه قريب من الطبع يكاد الذهن الصحيح
يدركه باول وهلة من غير احتياج الى فكر وروية لانه على النظم
الطبيعي الذي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط
ثم منه الى محمول المطلوب فيلزم الانتقال من موضوع المطلوب الى
محموله وثالثها انه كثير الورود والاستعمال في السنة من بعده وكلام
من يوثق عليه ثم وضع الشكل الثاني لانه قريب من الشكل الاول
لمشاركته اياه في صفراء وهي اشرف المقدمتين لانها مشتملة على
الموضوع الذي هو الذات واما الكبرى فهي مشتملة على المحمول
الذي هو الصفة والذات اشرف من الصفات والمشتمة على الاشرف
اشرف فلهذا كان هذا الشكل ثانيا للاول ان قيل ان الثالث
يتبع الايجاب بخلاف الثاني فانه لا يتبع الا السلب قلنا فضل
الكلية على الجزئية اكثر من فضل الايجاب على السلب لان
من السوالب ما هو في قوة الايجاب كالسالبة المحمول وليس
من الجزئي ما هو في قوة الكلّي ثم وضع الشكل الثالث لانه قريبا
ايضا لمشاركته اياه في كبراه وهي اخس من الصغرى ثم وضع
الرابع لمخالفته الاول في مقدمته معا (فهذه هي الاشكال
الاربعة المذكورة في كتب المنطق) فان قلت لاحاجة الى هذا
القول بل زائد لا طائل تحته خصوصا في المتن الموجز المختصر بعد
قوله والاشكال اربعة (قلت لما وقع الاختلاف في كون الاشكال
ثلاثة او اربعة حيث اسقط الفارابي وابن سينا والغزالي وجالينوس
الشكل الرابع وعدوا الاشكال ثلاثة وذكره الامام الرازي ومن تبعه اياه
وعدوا الاشكال اربعة كان المقام مقام التأكيد فكرر المص كونه اربعة
دفعاً لتوهم كونه ثلاثة وان كان هذا مذهب المتقدمين لان هذا المتن

للتأخرين ثم نبه المصنف على انحطاط رتبته وتسفل درجته
فقال (والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا) فاشار الى منشأ
غلط المتقدمين في الانكار فنزلوا بعده عن الطبع منزلة الانكار
الحقيقي وليس كذلك ولو حمل انكار المتقدمين على المبالغة لارتفع
الخلاف او صار النزاع لفظيا وهو غير مناسب لانه ينساق الى تجهيل
الطرفين وتحقيقهما ووجه بعده انه مخالف للقريب من الطبع
وكل مخالف له فهو بعيد فهذا الشكل بعيد ولهذا كانت الاشكال
الثلاثة موجودة في القرآن دون الرابع اما وجود الشكل الاول فيه
ففي احتجاج ابراهيم خليل الله عليه السلام على عمرو بقوله تعالى *
فان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب * فان هذا
الدليل في قوة قوله انت لا تدري ان تأتي بالشمس من المغرب وكل
من لا يدري ان يأتي بالشمس من المغرب فليس يربح يتبع من الاول
فانت لست برب واما وجود الثاني فيه ففي استدلال الخليل عليه
السلام ايضا بالافول على عدم الوهية النجم والقمر والشمس
في قوله تعالى * فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما اقل
قال لا احب الاقلين * فانه في قوة قوله هذا الكوكب اقل وليس
ربي باقل يتبع من الثاني هذا الكوكب ليس بربي وقس عليه القمر
والشمس في الآيتين واما وجود الثالث فيه ففي رد الله تعالى
على اليهود القائلين * ما انزل الله على بشر من شيء * وهو سلب كلي
بقوله تعالى * قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى
للناس * فان نظمه من الثالث بان يقال موسى صلوات الله عليه بشر
وموسى صلوات الله انزل عليه الكتاب يتبع من الثالث بعض
البشر انزل عليه الكتاب واصل النتيجة بشر انزل عليه الكتاب
وهي مهمة في قوة الجزئية ولذا قلنا في النتيجة بعض البشر انزل عليه
الكتاب وهي نقيض قول الكفرة ما انزل الله على بشر من شيء (والذي

له طبع الطبع والطبيعة متحدان (مستقيم) أي خال عن الاعوجاج (وعقل سليم) عن شائبة الوهم (لا يحتاج إلى رد الثاني إلى الأول) لأنه لغاية قربه من الأول ينقاة الطبع للنتيجة من غير طلب رده إلى الأول بخلاف الثالث والرابع أعلم أنهم اختلفوا في الشكل الثاني والثالث هل يحتاج في بيان انتاجهما إلى الرد إلى الأول أم لا فقل يحتاج لأن الأول منتج بنفسه بخلافهما وقيل لا يحتاج بل يبين بذاتهما من غير رد إلى الأول وبه قال الشهرزوري واخذ فخر الدين الرازي ويؤيده وجود الثالثة في القرآن وأما الفرق بين الثاني والثالث بأن الثاني لا يحتاج بخلاف الثالث فإنه يحتاج إلى الرد كما هو الظاهر كلام المصنف فتحكم محض لا قائل به اللهم إلا أن يقال إن التخصيص المذكور لا يوجب الحصر الحقيقي فذكر المصنف عدم احتياج الثاني إليه وإحال عدم احتياج الثالث إليه وطريق رد الثاني إلى الأول عكس الكبرى وطريق رد الثالث إليه عكس الصغرى عند من قال بالاحتياج فيهما وطريق رد الرابع إليه مطلقا أما عكس الترتيب وأما عكس المقدمتين في محل يقبله (وإنما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمته باختلاف الإيجاب والسلب) هذا شرطه باعتبار الكيف وأما باعتبار الكم فكلية الكبرى إذ لو لم يوجد الشرط الأول لزم اختلاف الموجب للعقم وهو صدق القياس الوارد على صورة واحدة مع إيجاب النتيجة وأخرى مع سلبها أما عند إيجاب المقدمتين فكقولنا كل إنسان حيوان وكل ناطق حيوان فالإيجاب حق ولو قلنا وكل فرس حيوان فالسلب حق وأما عند سلبهما فكقولنا لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر فالحق السلب ولو قلنا ولا شيء من الناطق بحجر فالحق الإيجاب وكذا لو لم يوجد الشرط الثاني لزم الاختلاف الموجب للعقم لأن الكبرى لو لم تكن كلية كانت جزئية ولو كانت

جزئية فاما أن تكون موجبة أو سالبة وإياها كان يتحقق الاختلاف الموجب للعقم أما عند الإيجاب فلصدق قوله لا شيء من الإنسان بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق الإيجاب ولو قلنا بدل الكبرى بعض الصاهل فرس كان الصادق السلب وأما عند السلب فلصدق قولنا كل إنسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق الإيجاب ولو قلنا بدل الكبرى بعض الحجر ليس بحيوان فالحق السلب فذكر المصنف الشرط الأول والثاني وترك الشرط الثاني له لأن مقصوده إنما هو بيان استيفاء أقسام الأول وشرايطه دون ما عداها وإنما ذكره استطرادا واعتراضا على الشرط الأول بأن الشكل الثاني قد ينتج بدون الاختلاف كما بينه الساقلي المرعشي في آخر تقرير القوانين بأن قوله تعالى * أن خير من استأجرت القوى الأمين * إشارة إلى قياس من الشكل الثاني إحدى مقدمتيه مطوية تقريره موسى صلوات الله عليه هو القوى الأمين وكل خير من استأجرت القوى الأمين ينتج أن موسى صلوات الله عليه خير من استأجرت فتكون المقدمة المذكورة في الآية كبرى والمطوية صغرى فالقياس من الشكل الثاني مع أن شرطه مفقود وهو الاختلاف فاوجهه (واجب أن ما ذكر في كتب المنطق من الشروط مطلقا إنما هو شرط الاطراد لا شرط أصل الانتاج وضروب الشكل الثاني للنتيجة أربعة كالاول الأول من كليتين والصغرى موجبة مثاله كل غائب مجهول الصفة وكل ما يصح بيعه ليس بمجهول الصفة ينتج كل غائب لا يصح بيعه الثاني من كليتين والكبرى موجبة مثاله كل غائب ليس بمعلوم الصفة وكل ما يصح بيعه فهو معلوم الصفة ينتج كل غائب ليس يصح بيعه الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى مثاله بعض الغائب مجهول الصفة وكل ما يصح بيعه ليس بمجهول الصفة

فبعض الغائب لا يصح بيعه الرابع من سالة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى مثاله بعض الغائب ليس بمعلوم الصفة وكل ما يصح بيعه معلوم الصفة فبعض الغائب لا يصح بيعه وهكذا مثل ابن الحاجب لكن انما يصح على مذهب الشافعي الذي يمنع بيع الغائب لا غير واما الشكل الثالث فيشرط في انتاجه امران احدهما ايجاب الصغرى والثاني كلية احدى المقدمتين لانه لو لم يوجد هذان الشرطان لزم الاختلاف الموجب للعقم كما بين في المطولات وضروبه النتيجة سنة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية مثاله كل برمقات وكل بر ربوى ينتج بعض المققات ربوى الثاني من موجبتين والصغرى جزئية مثاله بعض البرمقات وكل بر ربوى ينتج بعض المققات ربوى وجعل هذا الضرب ثانيا هو طريق ابن الحاجب وجاعة وجعل الكتابي ومتبوعه ثاني ضروب هذا الشكل من كلتين والكبرى سالة واختار بعض الفضلاء ما قاله ابن الحاجب وهو الظاهر الثالث من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى مثاله كل برمقات وبعض البر ربوى ينتج بعض المققات ربوى (الرابع من موجبة كلية صغرى وسالة كلية كبرى ينتج سالة جزئية مثاله كل برمقات وكل بر لا يباع بجنسه متفاضلا ينتج بعض المققات لا يباع بجنسه متفاضلا (الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالة كلية كبرى ينتج سالة جزئية مثاله بعض البرمقات وكل بر لا يباع بجنسه متفاضلا ينتج بعض المققات لا يباع بجنسه متفاضلا (السادس من موجبة كلية صغرى وسالة جزئية كبرى ينتج سالة جزئية مثاله كل برمقات وبعض البر لا يباع بجنسه متفاضلا ينتج بعض المققات لا يباع بجنسه متفاضلا فعمل من هذا ان الشكل الثالث لا ينتج الاجزئية لكن الثلاثة الاول موجبات جزئية

والثلاثة الاخيرة سالات جزئية واما الشكل الرابع فشروطه وضروبه ففروغ عنه ومحال الى المطولات اعدمه عند البعض ولبعده عند بعض آخر (والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم) اى آلة العيار والوزن لكونه على النظم الطبيعي كما بين (فنورده) القاء جواب شرط محذوف تقديره اذا جعل معيار العلوم فتحن نورده (ههنا) اى في هذه الرسالة اوفى هذا المقام منها (ليجعل دستوراً) بضم الدال وهو الافصح والفتح جائز قال الاختري هو بمعنى الاصل والقانون وقد يطلق على الوزير الاعظم والمراد ههنا المعنى الاول ويمكن ان يحمل على الثاني مجازاً وما قاله الشراح في تفسيره اى مرجعاً يكتفى به بيان حاصل المعنى (وبستنتج منه المطلوب) وفي بعض النسخ وينتج والمأل واحد واعترض عليه بان البديهييات لا تكون مسألة من العلوم اذ المسئلة ما يبرهن عليها في العلم ولا شئ من البديهي ما يبرهن عليها فيه فاتج من الشكل الثاني لاشئ من المسئلة بديهي ولا شئ من البديهي بمسئلة ومسئلة انتاج الشكل الاول بديهي فكيف يجعل مسألة فضلاً عن ان يكون دستوراً في العلم (واجيب بان هذا مبني على مذهب من جوز كون البديهي مسألة والتعريف السابق اما مبني على مذهب من لم يجوز واما مبني على تخصيص المعرف بالمسئلة النظرية واما مبني على حذف القيد هو الشرط في التعريف فالحاصل ان المسئلة ما يبرهن عليها في العلوم ان كانت نظرية ويمكن ان يجاب بان هذا ليس بمسئلة من العلم وانما ذكر تمهيداً لما عدها لتوقف الاشكال الباقية عليه وتوضيحاً لها واعترض عليه ايضاً بان هذا الشكل لا ينتج فضلاً عن ان يكون اصلاً ومرجعاً لانه لو انتج لزم الدور بيانه ان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى اذ المدلول موقوف على العلم بالدليل واجزائه والحال ان العلم بالكبرى موقوف على العلم بالنتيجة لانه ما لم يعلم ان

زيدا حيوان لم يعلم صحة كل انسان حيوان (واجيب عنه ايضا بان تغاير جهتي التوقف يدفع الدور لان الموقوف على العلم بالكبرى وهو العلم بالنتيجة التي هي ثبوت الاكبر لذات الاصغر من حيث هو ذات الاصغر موقوف على ثبوت الاكبر لجميع افراد الاوسط من حيث انها افراد الاوسط وهذا موقوف على ثبوت الاكبر لذات الاصغر من حيث انها من افراد الاوسط لا من حيث انها ذات الاصغر والحاصل ان النتيجة من حيث ذاتها مع قطع النظر عن الدخول تحت وصف الاوسط موقوفه على الكبرى وهي موقوفة على الجزئيات الداخلة فيها من حيث الاوسط لا من حيث ذاتها فلا يلزم الدور لاختلاف جهتي التوقف (وشرطه) اى الشكل الاول بحسب الكيف (ايجاب لصغرى و) بحسب الكم (كلية الكبرى و) بحسب الجهة (فعلية الصغرى) بان لا تكون ممكنة بل من القضايا الاحدى عشرة من الضرورية والدائمة والمشرودة العامة والخاصة الى غير ذلك مما يثبت في المفصلات ولم يتعرض المصنف للشرط بحسب الجهة لان هذه الرسالة مختصة ببيان المطلقات (فان قلت من شروط المطلقات ايضا تكرار الحد الاوسط اذ لو لم يتكرر لم يتعد الحكم من الاصغر الى الاكبر فلا يحصل الانتاج) قلت نعم الا ان هذا الشرط مشترك بين جميع الاقبيسة والاشكال ومنفهم من تعريف القياس ومن قوله والمكرر بين مقدمتى القياس يسمى حدا اوسط ولهذا لم يتعرض له واراد بيان الشرائط الحاصلة لكل شكل (فان قلت شريك البارى متصور فى الذهن وكل متصور فى الذهن موجود فيه فشريك البارى موجود فى الذهن والذهن موجود فى الخارج لان النفس وجميع قواها من الموجودات الخارجية فينتج بعد اسقاط الحد الاوسط ان شريك البارى موجود فى الخارج وهو باطل مع ان شرائط القياس موجودة فيه) قلت

لانسلم ان جميع الشرائط موجود فيه كيف ومن الشرائط تكرر الحد الاوسط كما عرفت ولم يوجد ههنا لان الموجود المذكور فى الصغرى الموجود الذهنى وفى الكبرى الموجود الخارجى وهما غيران فلم يتكرر الحد الاوسط فلذا لم ينتج وفيه ضعف اذ الموجود ليس بحد اوسط لكن دفعه سهل لمن هو اهل (فان قلت الطلاق موقوف على النكاح والنكاح موقوف على اذن العاقدين فينتج بعد توسط المقدمة الاجنبية ان الطلاق موقوف على اذن العاقدين وهو باطل لان الطلاق ليس بموقوف على اذن الزوجة بل الزوج مستقل فيه) قلت اجيب عنه بوجوه احدها ان الحد الاوسط غير مكرر اذ بالنكاح المذكور فى الصغرى وجود النكاح وفى الكبرى صحة النكاح وهما متغايران فلم يتكرر الحد الاوسط وثانيها انه قياس مساواة وليس المقدمة الاجنبية فيه بصادقة فتأمل جدا وثالثها ان كبراهم والسند جواز النكاح الفضولى وفيه تأمل اما شرطية ايجاب الصغرى فلانها لو كانت سالبة لا يندرج الاصغر تحت الاوسط فلا يتجاوز الحكم بالاكبر عليه الى الاصغر فلا يحصل الانتاج نحو لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس سهال واما شرطية كلية الكبرى فلانها لو كانت جزئية لا يحتمل ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر فلا يحصل الانتاج ايضا كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان فرس (وضروبه المنتجة اربعة) قيد بالنتيجة لان الضروب المطلقة مائة لان فى صغرى الشكل الاول عشرة احتمالات وهى الموجبة الطبيعية والسالبة الطبيعية والموجبة المهمة والسالبة المهمة والموجبة الشخصية والسالبة الشخصية والموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكذا فى كبراه عشرة احتمالات هذا لكن الطبيعية مطلقا غير معتبرة فى العلوم والانتاجات فبقى فى الصغرى والكبرى ثمانية والمهملتان راجعتان الى الجزئية

فبقى فيهما ستة والشخصيتان راجعتان الى الكلية لانتاجها في كبرى
 هذا الشكل نحو هذا زيد وزيد انسان ينتج هذا انسان فبقى فيهما
 اربعة ففرضنا الاربعة في الاربعة فحصل ستة عشر احتمالات
 لكن اشراط ايجاب الصغرى اسقط الثمانية وهي ما تكون الصغرى
 سالبة كلية والكبرى احدى المحصورات الاربعة وما تكون الصغرى
 سالبة الجزئية والكبرى ايضا احديها واشراط كلية الكبرى اسقط
 اربعة اخرى وهي ما تكون الكبرى موجبة جزئية والصغرى
 احدى الموجبتين وما تكون الكبرى سالبة جزئية والصغرى ايضا
 احديهما فبقيت ضروب اربعة هي النتيجة الاولى هو المركب
 من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية والثاني من موجبة كلية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية لان النتيجة تابعة لآخر
 المقدمتين والثالث هو المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية
 كبرى ينتج موجبة جزئية لما سبق (والرابع هو المركب من موجبة
 جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية لاجتماع الخسنتين
 وترتيب الضروب ناظر الى ترتيب النتائج في الشرافة ونتيجة الضرب
 الاول اشرف لاجتماع الشرفين فيها ونتيجة الضرب الثاني اشرف
 من نتيجة الثالث لان شرف الكل من وجوه وشرف الايجاب من وجه
 واحد ونتيجة الضرب الثالث لها شرف لا يجابها ولا شرف في نتيجة
 الضرب الرابع فقدم الاشرف فالاشرف ويجوز في التقديم اعتبار
 شرف المقدمات والى هذا اشار المصنف بقوله (الضرب الاول
 كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث الضرب
 الثاني كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم
 بقديم الضرب الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث
 فبعض الجسم حادث الضرب الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شئ
 من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) فقد علم بهذا التقرير

ان الطبيعة لا تنتج في كبرى هذا الشكل لكن قال بعض المحققين
 ان الشرطين انما يلزمان في الاقيسة المعتبرة المركبة من المحصورات
 واما اذا كان القياس مركبا من الطبيعيات فالشرط انما هو
 ايجاب الصغرى فقط لا كلية الكبرى كقولنا الانسان نوع والنوع
 كلي فالانسان كلي وفيه نظر لاني قد عرفت ان الشروط المذكورة
 في جميع الباب انما هي لاطراد الانتاج لا لاصله فلا وجه لقوله اصلا
 هذا (ثم لما فرغ من بيان الاشكال الاربعة شرع في بيان ما منه تركبها
 فقال (والقياس الاقتراضي اما مركب من حليتين كما مر) مثاله
 وضروبه وشروطه فلا يرد عليه ان الاقتراضي قد يتركب من اكثر
 من حليتين كما في الاقيسة المركبة لان هذا اما مبني على المذهب التحقيق
 من ان القياس لا يتركب من اكثر من مقدمتين واما مبني على الاكتفاء
 بالاقول دون قوله (واما من متصلتين) اي لزوميتين كما هو المتبادر
 لان الظاهر ان القياس المركب من الاتفاقيتين ليس ينتج او كذا
 المركب من اللزومية والاتفاقية اذ لا فائدة في الاتفاقيات (فان قلت
 اذا كان الامر كذلك فالفائدة في البحث عنها وتطويل مباحثها
 بحيث لا تنضب قلت لان الاشياء تنكشف باضدادها والشركة بينهما
 اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احديهما
 غير تام من الاخرى لكن القريب الى الطبع هو الاول ومعنى غير
 المطبوع انه ينتج مع الكراهة لا ينتج لانه اصل لانتقال الشركة في جزء
 تام منهما قول المصنف (كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت
 الشمس طالعة فالارض مضيئة) لان ملزوم الملزوم ملزوم ومثال
 الشركة في جزء غير تام منهما كقولنا كلما كان (اب فيج د) وكلما كان
 (د ه فوز) ومثال الشركة في جزء تام من احديهما غير تام
 من الاخرى كقولنا كلما كان (ج د) فكلما كان (اب فيج ط) وكلما كان
 كان (ج ط فوز) ولا يستعمل في الكتب الا القسم الاول وينعقد فيه

الاشكال الاربعة وان انكر البعض لان الاوسط ان كان تاليا
في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول كما ذكر مثاله
في المتن وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان
(ا ب ف ج د) وليس البتة اذا كان (ه ز ف ج د) فليس البتة اذا كان
(ا ب ف ه ز) وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا
كلما كان (ج د ف ا ب) وكلما كان (ج د ف ه ز) فقد يكون اذا كان
(ا ب ف ه ز) وان كان مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل
الرابع كقولنا كلما كان (ج د ف ا ب) وكلما كان (ه ز ف ج د) فقد يكون
اذا كان (ا ب ف ه ز) وشرائط انتاج هذه الاشكال كما كان في الحملات
من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
وفي الثاني اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى وفي الثالث
ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه وفي الرابع احد الامرين
اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف
مع كلية احدىهما وكذلك عدد ضروبيهما الا في الشكل الرابع فان
ضروبه ههنا خمسة بالاتفاق واعترض على القياس المركب
من المتصلتين على هيئة الشكل الاول بان قوله تعالى * ولو علم الله
فيهم خير اسمعهم ولو اسمعهم لتولوا * قياس شرطى مركب
على هيئة الشكل الاول مع النتيجة فاسدة لان الله تعالى لو علم
فيهم خيرا لم يتولوا بل يقبلون الحق (واجيب عنه بوجوه الاول
ان المقدمتين مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية
ففساده لا تنفاه شرطه والثاني انه لو سلم انهما كليتان لكن لانسلم انهما
لزوميتان والاتفاقيات لا تنتج كما عرفت ولو سلم انهما لزوميتان كليتان
لكن لانسلم ان النتيجة فاسدة بل صحيحة كالمقدمتين لان علم الله تعالى
فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جازان يستلزم المحال فيكون
مثل قولنا لو كان زيد حمارا لكان ناهقا وهذا صحيح فكذا هذا وكل

هذا غلط لانه كيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم انه قياس اهملت
فيه شرائط الانتاج مع ان كلمة لو لا تستعمل في فصيح الكلام
الا في الاستثنائي دون الاقتراضي بل الصواب في الجواب لانسلم انه
قياس بل هو وارد على قاعدة اللغة من ان كلمة لو لا تنفاه الثاني لا تنفاه
الاول يعني لو علم الله فيهم خير اسمعهم لكن لم يعلم خيرا في الاسماع
فلم يسمع ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا وهو كلام آخر على طريق
لولا يخف الله لم يعصه يعني ان لو في الثاني وصليته يعني انهم يتولون
اسمعهم اولم يسمعهم فلا يكون قياسا وان اوههم صورته فكلام
الله برئ عن مثل هذا القياس فسبحان الله عما يقولون ونقض
ايضا بقولنا كلما كانت الاربعة موجودة فالثلاثة موجودة وكلما كانت
الثلاثة موجودة فهي فرد ينتج كلما كانت الاربعة موجودة فهي
فرد فالنتيجة فاسدة مع ان القياس صحيح بمادته وصورته فاوجه
ذلك (واجيب بان ضمير هي في كبرى القياس راجع الى الثلاثة
فيكون معنى الكبرى كلما كانت الثلاثة موجودة فالثلاثة فرد ينتج كلما
كانت الاربعة موجودة فالثلاثة فرد وهذا حق ثابت (واما
من منفصلتين) اي عناديتين كلزوم الزوم في الاتصال وشرط
انتاج ايجاب المقدمتين وكلية احدىهما وصدق منع الخلو عليهما
وينعقد الاشكال الاربعة في هذا القسم ايضا بحسب الطرفين
المشاركين ويعتبر فيهما شرائط الانتاج المعتبرة في الحملتين واقسامه
ايضا ثلاثة لان الشركة اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام
منهما او في جزء تام من احدىهما غير تام من الاخرى الا ان المطبوع
من هذه الاقسام ما يكون الشركة في جزء غير تام منهما (كقولنا كل
عدد فهو اما زوج واما فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج
الفرد) لانه اما ان ينقسم الى المنقسم بمنساوين او لا ينقسم (ينتج
كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد) لان الصادق

من المتصلة الاولى ان كان الفردية فهي احدى اقسام النتيجة وان كان الزوجية فهي منحصرة في قسمين فيصدق النتيجة المركبة من الاقسام الثلاثة (واما من حلية و متصلة) وله اقسام اربعة لان المتصلة اما ان تكون صغرى او كبرى واما ما كان فالمشاركة اما مع مقدم المتصلة او تاليها الاول كقولنا كلما كان (اب فـج د وكل ب هـ) والثاني ما تكون المتصلة صغرى والحليلة كبرى والشركة مع التالى (كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشئ انسانا فهو جسم) والثالث نحو (كل اب وكلما كان ب ج (فكل د هـ) والرابع نحو (كل اب (وكما كان د ج) (فكل د ب) شروط انتاجه ايجاب المتصلة وينعقد الاشكال الاربعة منه باعتبار مشاركة الحلية والتالى وتصويرها في هذا المثال ممكن والشرائط المعبرة في الحليتين معبرة فيهما بين التالى والحلية مثالا يقال في الشكل الثانى كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان ولا شئ من الحجر بحىوان ينتج كلما كان هذا الشئ انسانا فليس بحجر وقس عليه تصوير الباقي (واما من حلية ومنفصلة) هذه اقسام اربعة ايضا والمطبوع منها ما تكون المتصلة صغرى والحلية كبرى والاشترك في جزء غير تام وهذه اقسام ثلثة الاولى ما يكون عدد الحلية بعدد اجزاء الانفصال ويكون نتيجة التأليف متحدة مثلا كل (ا) اما (ب) واما (ج) واما (د) وكل (ب ط) وكل (ج ط) وكل (د ط) ينتج كل (ا ط) ويسمى هذا قياسا مقسما متحد النتيجة وشرطه ان يكون المتصلة موجبة كلية مانعة الخلو او حقيقة والثانى ما يكون عدد الحلية بعدد اجزاء الانفصال ايضا ويكون نتيجة التأليف مختلفة مثلا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (هـ ز) ينتج كل (ج) اما (ج) واما (ط) واما (ز) ويسمى هذا قياسا مقسما مختلف

النتيجة والشرط السابق شرط لهذا القسم والثالث ما يكون عدد الحلية اقل من عدد اجزاء الانفصال ولنفرض الحلية واحدة والمتصلة ذات جزئين (كقولنا كل عددا ما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين ينتج كل عدد اما فرد واما منقسم بمساويين) وشرطه صدق منع الخلو بالمعنى الاعم على المتصلة التى هي صغرى (فان قلت الزوج عدد وكل عدد اما زوج واما فرد فيلزم انقسام الزوج الى الزوج والفرد) قلت انه من القسم الغير المطبوع فلا ضير لنا لان كلامنا في المطبوع مع ان فساد النتيجة ممنوع لانها منفصلة حقيقة فيكون احد جزئيه صادقا فقط وحيث لا يلزم ما ذكر وانما يلزم لو كان كل من جزئيه صادقا وليس كذلك (واما من متصلة ومنفصلة) وهذا ايضا اقسام اربعة والمطبوع ما يكون المتصلة صغرى والمتصلة كبرى وتكون الشركة ايضا في جزء غير تام (كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض واما اسود ينتج كلما كان هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض واما اسود وسكت القطب عن انعقاد الاشكال الاربعة في هذين القسمين فظاهره يشعر بعدم الانعقاد لكن العقل يجوز كما في الاقسام الباقية وان اردت تفصيل هذا المقام فارجع الى المطولات بالاهتمام التام والله هو المفضل المنعم (واما القياس الاستثنائى) قدم تفسير القياس الاستثنائى وماله وما عليه ووجه التسمية فيه تذكرة القياس الاستثنائى يكون مر كبا دائما من مقدمين احديهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيهما اى اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الاخر او رفعه فى المتصلات ينتج الوضع الوضع والرفع والرفع وفى المتصلات ينتج الوضع الرفع وبالعكس ويعتبر فى انتاج هذا القياس شرائط ثلث احديهما ان تكون الشرطية موجبة وثانيهما ان تكون هى لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت

منفصلة وثالثها احدا الامرين اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائية
اي الواضحة او اضافة (فالشرطية الموضوعية فيها ان كانت متصلة
فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي) والالزام انفكاك الالزام
عن الملزوم فبطل الملزوم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
لكنه انسان) وهذا قياس مركب من مقدمتين الاولى شرطية
والثانية واضحة اي استثناء عين المقدم (ينتج فهو حيوان) وهو عين
التالي في الصورة (واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم) والالزام
وجود الملزوم بدون الالزام فيبطل الملزوم ايضا ولا ينتج استثناء
عين التالي عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي لجواز
ان يكون التالي اعم من المقدم ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص
ولا من انتفاء الاخص انتفاء الاعم واعترض عليه بان هذا انما يصح
في مادة عموم المحمول من الموضوع واما في مادة مساواته فينتج
صورا اربعة استثناء العين العين واستثناء النقيض النقيض مثلا كما كان
هذا الشيء انسانا فهو ناطق لكنه انسان فهو ناطق لكنه ناطق
فهو انسان لكنه ليس بانسان فهو ليس بناطق لكنه ليس
بناطق فهو ليس بانسان فقول المنطقيين على اطلاقه ليس بصحيح
(واجاب الفاضل الفتاوى بان انتاج الصور الاربع مبني على تلازم
التعاكس بمعنى ان هذه القضية وان كانت واحدة في الصورة لكنها
اثنان في الحقيقة لان كل واحد من الانسان والناطق لازم للآخر
وملزوم له فالنتائج الاربع اثنان لطرد القضية واثنان لعكس القضية
لان هذه النتائج الاربع لهذه القضية خاصة مع قطع النظر
عن عكسها مثلا كما كان هذا انسانا فهو ناطق ينتج فيه ايضا عين
المقدم عين التالي ونقيض التالي نقيض المقدم وكذا في عكس هذا
المثال اي كلما كان هذا ناطقا فهو انسان ينتج فيه ايضا عين
المقدم عين التالي ونقيض التالي نقيض المقدم كما قال به الفتاوى

وفيه نظر فتدبر (واجاب الفاضل المحشي بان هذا مبني على خصوص
المادة وهو اقرب الى الصواب) كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
لكنه ليس بحيوان) فهذا قياس مركب من مقدمة شرطية
ومن مقدمة رافعة ينتج (فلا يكون انسانا) وهذا القياس يسمى قياسا
اتصاليا لكون الموضوع فيه اتصاليا كما قال به ميرابو الفتح في تمة
التهذيب (وان كانت منفصلة) حقيقة قد مر تفسيرها ووجه
تسميتها فلا حاجة الى العادة (فاستثناء عين احدا الجزئين ينتج نقيض
الآخر) لامتناع الجمع بينهما (واستثناء نقيض احدهما ينتج عين
الآخر) لامتناع الخلو بينهما فيكون لهذه اربع نتائج اثنان باعتبار
استثناء العين واثنان باعتبار استثناء النقيض (كقولنا كل عدد اما زوج
واما فرد لكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج
لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بزوج فهو زوج) وعلى
هذا فانعة الجمع ينتج فيها استثناء العين النقيض لامتناع الجمع ولا ينتج
استثناء النقيض العين لعدم امتناع الخلو بينهما ومانعة الخلو ينتج
فيها استثناء النقيض العين لا استثناء العين النقيض وقد مر تفصيله
في ضمن الامثلة فتذكر ويسمى هذا قياسا اتصاليا كما في تمة
التهذيب (اعلم ان القياس اما اقتراني واما استثنائي متصل
واما استثنائي منفصل والاستثنائي المتصل اما ان يستثنى فيه عين
المقدم واكثر استعماله ان تذكر الشرطية بلفظة ان واما ان يستثنى
فيه نقيض التالي واكثر استعماله ان تذكر الشرطية بلفظة لو (واعلم ايضا
ان طريق رد الاستثنائي متصلا او منفصلا الى الاقتراني اذا كان المقدم
والتالي متحدى الموضوع في الشرطية ان يجعل الاستثنائي صغرى
ويجعل جمل محمول المطلوب على محمول الاستثنائي كبرى مثال
الاستثنائي المتصل الذي يستثنى فيه عين المقدم قولنا ان كان هذا
انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج انه حيوان فيقال هذا انسان

وكل انسان حيوان ومثال الاستثنائي الذي يستثنى فيه نقيض
التالي لو كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه
ليس بانسان فيقال هذا ليس بحيوان وكل ما هو ليس بحيوان
ليس بانسان ومثال الاخر منه ان كان هذا فرسا فهو
ليس بجواد لكنه جواد ينتج ان هذا ليس بفرس فيقال هذا
جواد وكل جواد ليس بفرس ومثال الاستثنائي المنفصل الذي
استثنى فيه عين احد الجزئين هذا العدد اما زوج واما فرد ولكنه
زوج ينتج فهو ليس بفرد فيقال هذا زوج وكل زوج ليس بفرد ومثال
الاستثنائي المنفصل الذي استثنى فيه نقيض احد الجزئين العدد
اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد فيقال هذا ليس
بزوج وكل ما ليس بزوج فهو فرد هذا اذا كان المقدم والتالي
مشاركي الموضوع والافارد عسير يحتاج الى عناء كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
فيقال في رده هكذا وجود النهار لازم لطلوع الشمس الموجود
وكل ما هو لازم لطلوع الشمس الموجود فهو متحقق ينتج ان وجود
النهار متحقق وكقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون
الليل موجودا لكن الشمس طالعة ينتج ان الليل ليس بموجود فيقال
في رده هكذا وجود الليل مناف لطلوع الشمس الموجود وكل
ما هو مناف لطلوع الشمس الموجود فهو ليس بمتحقق ينتج
ان وجود الليل ليس بمتحقق وهذا انما هو فيما اذا استثنى عين المقدم
واما اذا استثنى نقيض التالي كما اذا قيل في المثال الاول لكن النهار
ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة فيقال في رده طلوع
الشمس ملزوم لوجود النهار المتتي وكل ما هو ملزوم لوجود
النهار المتتي فهو متتي ينتج ان طلوع الشمس متتي وكما اذا قيل في المثال
الثاني لكن الشمس ليست بطالعة ينتج ان الليل موجود فيقال

في رده عدم الليل مناف لعدم طلوع الشمس المتحقق وكل ما هو
مناف لعدم طلوع الشمس المتحقق فهو ليس بمتحقق واما رد
الاقتراضي الى الاستثنائي المتصل فطريقه ان يجعل ثبوت الحد الاوسط
لموضوع المطلوب مقدما والمطلوب تاليا ويستثنى عين المقدم
وهذا مطرد كقولك هذا حيوان لانه انسان وكل انسان حيوان
فيقال في رده اليه ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان
ينتج ان هذا حيوان وكقولك هذا جواد وكل جواد ليس بفرس
ينتج ان هذا ليس بفرس فيقال في رده اليه ان كان هذا جوادا
فهو ليس بفرس لكنه جواد ينتج انه ليس بفرس وكقولك هذا
ليس بانسان لانه ليس بحيوان وكل ما هو ليس بحيوان ليس بانسان
فيقال في رده اليه ان كان هذا ليس بحيوان فهو ليس بانسان
لكنه ليس بحيوان واما رد الاقتراضي الى الاستثنائي المنفصل فطريقه
ان يرد بين الحد الاوسط وبين منافيته والمراد من المنافي الحد
الاوسط نقيض الحد الاكبر ثم يستثنى عين الحد الاوسط مثاله
الاثنان زوج وكل زوج فهو ليس بفرد فتنافي الزوج الذي هو
الوسط انما هو الفرد فنقول الاثنان اما زوج واما فرد لكنه زوج
ينتج انه ليس بفرد ومثال آخر الوضوء عبادة وكل عبادة لا تصح
بدون النية فيقال الوضوء اما عبادة واما صحيح بدون النية لكنه
عبادة ينتج انه لا يصح بدون النية وهذا الطريق مطرد في المنفصلة
الحقيقية وممانعة الجمع واما رد الاستثنائي المتصل الذي استثنى
فيه عين المقدم الى الاستثنائي المنفصل فطريقه ان يرد بين عين
المقدم وبين نقيض التالي ثم يستثنى عين المقدم مثاله ان كان هذا
انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيقال هذا اما انسان واما ليس
بحيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان واما رد الاستثنائي المتصل
الذي استثنى فيه نقيض التالي الى الاستثنائي المنفصل فطريقه

ان يردد بين عين المقدم وبين نقيض التالي ثم يستثنى نقيض التالي
لينتج نقيض المقدم والمثال ظاهر مما سبق واما رد الاستثنائي المنفصل
الذي استثنى فيه عين احد الجزئين الى الاستثنائي المنفصل فطريقه
ان يجعل جزء الذي استثنى عنه مقدما ويجعل نقيض الآخر تاليا ثم
يستثنى عين المقدم لينتج عين التالي وهو نقيض الجزء الآخر مثاله
هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد
فيقال ان كان هذا العدد زوجا فهو ليس بفرد لكنه زوج ينتج
انه ليس بفرد واما رد الاستثنائي المنفصل الذي استثنى فيه نقيض
احد الجزئين الى الاستثنائي المنفصل فطريقه ان يجعل نقيض الجزء
الذي استثنى نقيضه مقدما ويجعل عين الآخر تاليا ثم يستثنى عين
المقدم وهو نقيض احد الجزئين لينتج عين التالي مثاله هذا العدد
اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد فيقال ان لم يكن
هذا العدد زوجا فهو فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد هذا
ملخص ما في تقرير القوانين سيما على المرعى نقله بعينه تبركا
وتيمنا واعلم ايضا ان القياس اما افتراضي واما استثنائي وكل منهما
اما مفرد واما مركب والمركب اما موصول التناهي واما مفصول
التناهي فان صرح بتناهي تلك القياسات يسمى موصول التناهي لوصل
تلك التناهي بالمقدمات كقولنا (كل ج ب وكل ب د) فكل (ج د)
ثم كل (ج د) وكل (دا) فكل (جا) ثم كل (حا) وكل (ها) فكل
(ج هـ) وان لم يصرح بها يسمى مفصول التناهي لفصلها
عن المقدمات في الذكر وان كانت مرادة من جهة المعنى لان القياس
لا ينفك عن النتيجة كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (دا)
وكل (ها) فكل (ج هـ) ومثال انقياس الاستثنائي المركب
كقولنا الارض مضبوطة لانه ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة واذا كان النهار موجودا فالارض مضبوطة لكن

النهار موجود فالارض مضبوطة هذا مفصول التناهي وان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
واذا كان النهار موجودا فالارض مضبوطة لكن النهار موجود
فالارض مضبوطة فهذا موصول التناهي ومن الاقيسة المركبة ما هو
مركب من افتراضي واستثنائي كقولنا هذا متفلس لانه ان كان
متحركا بالارادة فهو حيوان لكنه متحرك بالارادة وكل حيوان
متفلس ينتج المدعى هذا مفصول التناهي واذا ذكرت النتيجة وضمت
الكبرى اليها فهو موصول التناهي ومن الاقيسة ايضا القياس
الخلقي وهو قياس يثبت المطلوب بابطال نقيضه وانما يسمى خلقي
اي باطلا لانه باطل في نفسه بل لانه ينتج الباطل على تقدير عدم
حقية المطلوب روى عن ابي يوسف انه كان يقعد مع واحد فحدث
فقال سككت الفا ونطقت خلفا وهو قياس مركب من قياسين
احدهما افتراضي من متصلة وحليمة والآخر استثنائي وتفرض
المطلوب ليس (كل ج ب) فنقول اولم يصدق هذا الصدق نقيضه
وهو (كل ج ب) (وكل با) ينتج اولم يصدق ليس (كل ج ب)
لكن (كل ج ا) لكن التالي باطل والمقدم مثله فيثبت الدعوى
اعني ليس (كل ج ب) وهو المطلوب (البرهان) لما فرغ من القياس
بحسب الصورة شرع في القياس بحسب المادة والبرهان في اللغة
مطلق الحجة وفي اصطلاح المنطق (قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين) قد مر تفسير القياس واعتراض على هذا
التعريف بان قوله مؤلف من مقدمات مستدرك لانه داخل
في تعريف القياس (واجب اما بالجل على التجريد او على التأكيد
او على التصريح بما علم غمنا ويجوز ان يكون ذكر المؤلف ليعلم به
قوله من مقدمات وذكرها لتكون موصوفة بقوله يقينية فلا
اشكال اصلا) فان قيل لم قال هنا مقدمات مع انه قال في تعريف

القياس من اقوال فلم غير فلم يقل في الموضعين من اقوال او من مقدمات
(قلت تنبيهها على ان ذكر المقدمات في تعريف القياس يستلزم الدور
كما مر دون ذكرها في تعريف البرهان وهو ظاهر واليقين اعتقاد
جازم ثابت مطابق للواقع وبالقيد الاول خرج الظن والوهم لانه لا جزم
فيهما وبالقيد الثاني خرج التقليد لانه غير ثابت يزول بتشكيك المشكك
كما قيل اعتقاد الجاهل كذب الحمار وبالقيد الثالث خرج الجهل
المركب كاعتقاد الحكماء فانه وان كان جازما ثابتا لكنه غير مطابق
للواقع والفرق بين الجهل المركب والبسيط ان الجاهل بالجهل المركب
من لا يعلم الشيء ويعتقده انه يعلم ولا يعلم انه لا يعلم فالجهل في هذه الصورة
اثنان لا يعلم ولا يعلم انه لا يعلم واما الجاهل البسيط فغنى لا يعلم الشيء
ويعلم انه لا يعلم فالجهل في هذه الصورة واحد وقوله لا نتاج اليقين علة
غائية ذكر لي شتمل التعريف على العلة الاربع فيكون احسن التعاريف
لان ما يشتمل على العلة الاربع احسن مما يشتمل على الثلث وهو احسن مما
دونه وهكذا فقول مؤلف اشارة الى العلة الفاعلية والصورية بالالتزام
لان كل مؤلف لا بد له من فاعل مؤلف ومن هيئة تأليفية وما قيل
ان دلالة على الفاعل بالمطابقة وعلى الهيئة بالالتزام فحمول على
المبالغة كانه كالمطابقة في الوضوح وقوله من مقدمات اشارة الى العلة
المادية بالمطابقة وقوله لا نتاج اليقين اشارة الى العلة الغائية بالمطابقة
ايضا (واعلم ان كل مركب صادر من المختار لا بد له من علة اربع
وكل مركب صادر من الموجب فلا بد له من علة ثلث المادية
والصورية والفاعلية وكل بسيط صادر من المختار فلا بد له من اثنين
الفاعلية والغائية وكل بسيط صادر من الموجب فلا بد له من واحدة
وهي الفاعلية (واعلم ايضا ان البرهان قسمان لمي واني لانه ان استدل
بالمؤثر على الاثر فهو لمي كقولنا هذا محموم لانه متعفن الاخلاط وكل
متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم وكقولنا ههنا دخان لان ههنا نارا

وكما كان ههنا نارا فههنا دخان وان استدل بالاثر على المؤثر فهو واني
كقولنا هذا متعفن الاخلاط لانه محموم وكل محموم متعفن الاخلاط
فهذا متعفن الاخلاط وكما في عكس الثاني (واعلم ايضا ان المراد
باليقينية في تعريف البرهان اعم من ان يكون بديهية بالذات او بالواسطة
بان تكون مكتسبة منتهية اليها فقول صاحب الشمسية والقياس
المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا فيه مساهلة كما بينه القطب وماله
نقض التعريف بعدم الجامعة (واليقينيات ست) وهذه الستة احدها
بديهي جلي وهو الاوليات وبقية بديهي خفي يحتاج الى التنبيه
(اوليات) وهي ما يجزم العقل بالحكم به بمجرد تصور الطرفين ولا يحتاج
الى الدليل او التنبيه (كقولنا الواحد نصف الاثنين) هذا كبراه
وصغراه مطوية اي هذا واحد وكل واحد نصف الاثنين فهذه النصف
الاثنين فان من تصور الواحد والاثنين يجزم بمجرد تصورهما انه نصف
بلا احتياج الى شيء آخر (والكل اعظم من الجزء) اي هذا كل وكل كل
اعظم من الجزء فهذه اعظم منه وقوله اوليات اما خبر مبتدأ محذوف
اي اولها او مبتدأ خبره محذوف اي منها او بدل والمقصود
تقسيم المواد الاول لا الاعم لانه زائد عليها في قوله الكل اعظم
من الجزء فيه نظر لان لفظة كل يجب تجديدها عن الالف واللام
على ما قالوا فتدبر وهذا المثال حكمه بديهي اولي فان من تصور
الكل والجزء يجزم بمجرد تصوره ان الكل اعظم من الجزء فن قال
ان الجزء قد يكون اعظم من الكل كداء الفيل فهو لم يتصور معنى الكل
والجزء لان داء الفيل جزء والفيل مع داءه لا يجرد البدن كل ولا شك انه
اعظم منه (ومشاهدات) وهي قسمان احدهما حسيات وهي
ما يحكم العقل به بواسطة الحواس الظاهرة كالبصر والسمع
(كقولنا الشمس مشرقة) فان العقل يحكم بواسطة حس البصر ان
ان الشمس مشرقة (والنار محرقة) فان العقل يحكم بواسطة

قوة النفس ان النار محرقة وثانيهما وجدانيات وهي ما يحكم العقل به بواسطة الخواص الباطنة كالحكم بان لنا خوفا وغضبا ولو تعرض المصنف لمثال هذا القسم لكان اولى (ومجربات) وهي ما يحكم العقل به بواسطة تكرار المشاهدة ويشتمل على قياس خفي (كقولنا شرب السموميات) بفتح السين والقاف وقصر الياء على ما في القاموس محمود ديدكاري دواذر (مسهل الصفراء) فان وقوع الاسهال عقيب الشرب كليا او كثيرا يوجب اليقين على انه مسهل الصفراء (وحدسيات) ويقال به الفكر وهو الانتقال من المط المشعور به الى المبادئ ثم الانتقال والحركة فيما بين المبادئ لينقل الى المطلوب المشعور به فالفكر عبارة عن مجموع الحركتين وقيل عبارة عن الحركة الثانية بشرط الحركة الاولى (وقيل عبارة عن الحركة الاولى بشرط الحركة الثانية وقيل عبارة عن الترتيب اللازم للحركة الثانية كما يشعر به التعريف المشهور للفكر وهو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول نظري واما الحدس وهو سنوح المبادئ والمطالب دفعة الى الذهن من غير حركة ولا انتقال وهو اقسام ثلاثة احدها سنوح المبادئ والمطالب دفعة الى الذهن من مرتبة مرتبة وثانيها سنوح المبادئ اليه مرتبة غير مرتبة لكن الترتيب بديهي وثالثها سنوح المبادئ اليه مرتبة غير مرتبة لكن التركيب بديهي وسنح في قلبي قسم رابع وهو ان توجد غير مرتبة ولا مرتبة ولكن التركيب والترتيب بديهيان والحاصل ان الحدس ظهور المبادئ والمطالب من المبدأ الفياض للنفس الناطقة بلا تحشم اكنساب فهو دفعي واما الفكر فتدريجي (كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس) وهذه المقدمة مع مبادئها اعني اختلاف تشكيلاتها الثورية قريبا وبعد اسحت للنفس دفعة من غير حركة ويعبر عن هذا عند المنصوفة بالمراقبة والظهورات الالهية (ومتواترات) وهي

القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة السمع من جمع كثير استحالة في العقل توأطوهم على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد وشرطه ان يستند الى الحس اذ لا تواتر في الامور العقلية كقولنا العالم حادث ومبلغ الشهادات غير منحصر في عدد بل الحاكم بكمال العدد حصول اليقين ومن الناس من عين عدد التواتر فاختلفوا في ادناه فقل ادناه خمسة وقل اثنا عشر وقل عشرة وقل اربعون وقل ستون وقل ثمانون وقل مائة وقل غير ذلك ولكل دليل على مذهبه وتفصيل ذلك في كتب الاصول لاسيما في نخبة الفكر (كقولنا محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة وظهر المعجزة على يده) فان هذا الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى اقترن به انه كلام سمع من اشخاص لا يتصور توافقه على الكذب وكل ما يكون شأنه هذا فضمونه حق يحصل به الجزم واليقين بل اريب (وقضايا قياساتها معها) ومعناها قضية يكون قياسها ملتصقا ومتصلا بطرفيها فان من تصور طرفي هذه القضية يحصل في ذهنه القياس من غير تحشم اكنساب واطلاق القياسات عليها مجاز من قبيل الاستعارة المصرية شبيه التنييه بالقياس في الصورة واطلق القياس عليه كما في رأيت اسدا في الحمام (كقولنا الاربعة زوج) بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمساويين والوسط ما يقرن بقولنا لانه حين نقول لانه كذا فان الانقسام بمساويين حد اوسط اشارة الى الصغرى وكبراه مطوية والتقدير الاربعة زوج لانه منقسم بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج فالاربعة زوج وهذا القياس متصل بالدعوى اي مفهوم منها داخل فيها فان من تصور الاربعة والزوج علم انه منقسم بمساويين من غير ترتيب وكان القياس بعينه هو الدعوى وهذا يسمى في علم البديع بالمذهب الكلامي والطريق البرهاني من قبيل هذا ربي الخ فاعلم ان التواتر والحدس

والتجربة لا يكون حجة على الغير لجواز ان لا يحصل له ذلك
 (والجدل) في اللغة القوة وفي الاصطلاح (قياس مؤلف من مقدمات
 مشهورة) وما ذكر في تعريف البرهان يجري ههنا تذكروا وسبب
 شهرتها فيما بينهم اما لاشتمالها على مصلحة عامة كقولنا العدل
 حسن والظلم قبيح واما لما في طباعهم من الرقة كقولنا مراعاة
 الضعفاء محمود واما لما فيهم من الحمية كقولنا كشف العورة مذموم
 واما لانفعالاتهم من عاداتهم كقبح ذبح الحيوانات عند اهل اليمن
 وعدم قبحه عند غيرهم او من شرايع واداب كالامور الشرعية
 وربما تبلغ الشهرة بحيث تلبس بالاوليات ولكل قوم مشهورات
 بحسب عاداتهم ولكل اهل صناعة ايضا مشهورات بحسب صناعاتهم
 والفرق بين الاوليات وبين المشهورات التي تلبس بالاوليات ان الانسان
 لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور المغيرة لعقله حكم بالاوليات دون
 المشهورات وان المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة
 بخلاف الاوليات فانها صادقة وفي تعريف الجدل نظر لانه لا يشمل
 ما يتركب من المسلمات وهي القضايا انسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام
 لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم كتسليم الفقهاء
 مسائل اصول الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة بقوله عليه
 السلام في حلي النساء زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد ولا نسلم انه
 حجة فنقول قد ثبت هذا في علم الاصول ولا بد ان يأخذه مسلما وقد صرح
 القطب بانها اذا خلت في الجدل فيكون التعريف اخص اللهم الا ان يعم
 المشهورات بالمسلمات او يراد من الجدل ما هو المشهور الكثير
 الوقوع والغرض من الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر
 عن ادراك مقدمات البرهان والجدل انما يكون مقبولا اذا كان المقام
 جدليا لا تحقيقا (والخطابة) وهو (قياس مؤلف من مقدمات مقبولة)
 من شخص معتقد فيه (او مظنونة) وكلمة او تقسيم المحدود فالخطابة

لها قسمان احدهما ما يقبل من شخص معتقد فيه اما الامر سماوي
 من المعجزات والكرامات كما يفعله الانبياء والاولياء واما لاختصاصه
 بزيد عقل ودين كامل كاهل العلم والزهد وثانيهما مظنونة وهي
 قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجوز نقيضه كقولنا فلان
 يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق ففلان سارق وقولنا
 هذا الحائط ينثر منه التراب وكل ما ينثر منه التراب يهدم فهذا الحائط
 يهدم والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم
 ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ وههنا بحث وهو ان خبر الرسول
 صلى الله تعالى عليه وسلم المؤيد بالمعجزات يوجب العلم الاستدلال
 المشابه للعلم الثابت بالضرورة في التيقن والثبات فكيف يعد من الخطابة
 التي هي من غير اليقنيات اقول سيظهر ان شاء الله تعالى جوابه عن
 قريب والى هذه الثلاثة اشيرت بقوله تعالى * ادع الى سبيل ربك بالحكمة
 والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن * لان المراد بالحكمة
 البرهان وبالموعظة الحسنة الخطابة وبالمجادلة الحسنة الجدل
 اذا كان المقام جدليا اقول فيه ان المفهوم من الاية ان يكون
 الخطابة اشرف من الجدل كما صرح به الشيخ في الشفاء فلو قدم
 المصنف الخطابة على الجدل لكان اولي لكونه موافقا لنظم الاية
 الا ان يقال اختلف في الاولوية فبعضهم عد الجدل اولي من الخطابة
 والاصنف تابع هذا البعض ويجوز ان يكون التقديم سهوا
 من الناسخ الاول (والشعر) لغة العلم وفي الاصطلاح (قياس مؤلف
 من مقدمات) والكلام فيه كالكلام فيما سبق (تنبسط منها النفس
 او تنقبض) اي تسر النفس بسبب هذه المقدمات فتتولد فترغب او تنفر
 كما ذاقيل هذا خبر وكل خبر يا قوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت
 في شربها واذا قيل هذا غسل وكل غسل مرة مهوعة انقبضت
 النفس وتنفرت من شربه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب
 والترهيب ويزيد في الترغيب والترهيب ان يكون الشعر على وزن

لطيف وينشد بصوت طيب لاسيما اذا كان صادرا عن المطرب وكان مقارنا بآلات لهو والشرط في الشعر ان يكون صادرا على طريق القصد والارادة ولذا لم يجز اطلاق الشاعر على الله وعلى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مع انه صدر عن الله تعالى قوله * لن تنالوا البرحتى تنفقوا * وقوله تعالى ان ينهوا يغفر لهم ما قد سلف * وعن النبي عليه السلام * انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب * لان صدورهما بطريق الاتفاق لا بطريق القصد وفي هذا التقسيم بحث لانه يلزم تداخل الاقسام لان مقدمات البرهان مع كونها يقينية قد تكون ايضا مشهورة ويجب كونها مسلمة ومقدمات الجدل مع كونها مشهورة او مسلمة قد تكون يقينية بل اولية ومقدمات الخطابة مع كونها منظونة قد تكون في الواقع يقينية ومقدمات الشعر مع كونها مؤثرة في الناس قد تكون مظنونة او مقبولة او يقينية فتداخل الاقسام مع ان التمايز والتباين شرط فيه الا ان يقال ان هذا التقسيم اعتباري يجوز فيه التداخل وعدم الجواز فيما اذا كان التقسيم حقيقيا كما بين في الكتب الادبية (والمغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق) اما من حيث الصورة او من حيث المادة مثال الاول قولنا لصورة المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال فهذه الصورة صهالة وكذبه ناشئ من عدم تكرار الحد الاوسط اذا المراد بالفرس في الصغرى صوري وفي الكبرى حقيقي واما من حيث المادة فكاستعمال الطبيعية مكان الكلية مثل الانسان حيوان والحيوان جنس يتبع ان الانسان جنس فهذان القياسان فاسدان حقيقة وان كانا صحيحين من حيث الصورة ويسمى هذا القسم سفسطة (او بالمشهورة) كقولنا هذا ميت وكل ميت يخاف منه فهذا يخاف منه ويسمى هذا مشاغبة (او من مقدمات وهمية كاذبة) كقولنا ان وراء العالم فضاء لا يتناهى وهذا ان استعمل في مقابلة الحكيم

يسمى سفسطة وان استعمل في مقابلة الجدل يسمى مشاغبة ولذا قال بعض الشيوخ فن تحلى بالمغالطة واوهم العوام انه حكيم وحلى نفسه بحلية الائمة المقتدى بهم يسمى عند القوم سوفسطائيا ومن نصب نفسه للجدال والمناظرة وخداع اهل التحقيق والتشويش عليهم بهذا الطريق يسمى مشاغبا ولقد احسن الشيخ ابن سينا حيث قال اما القياس السوفسطائي فيعلم ليحذر لا يستعمل كالسم وهو كلام هوأى يعلم ليسلم الناس من شره انتهى وتشبيهه بالسم حسن اذ فيه هلاك الدين كما ان في السم هلاك البدن وقد تدعو الضرورة الى استعماله في الامراض الخبيثة او في دفع كافر قاهر لم يقدر عليه وخيف بأسه قال الشيرازي ومن منافعه ان يغالط المغالط وان يتجن بها كما وقع للقاضي ابي بكر الباقلاني مع ابن المعلم احد ائمة الرافضة فان القاضي اتى يوما لمجلس المناظرة وكان فيه ابن المعلم يباحث مع اصحابه فلما رآه قال لهم قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي كلامه من بعيد فلما جاء وجلس اقبل على ابن المعلم واصحابه وقال لهم قال الله تعالى * الم ترانا ارسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم ازا * فهت ومثله كثير وحكى ان ابن المعلم تكلم مع القاضي فلما انتهى الكلام والمباحثة رماه ابن المعلم بكف باقلاء اعده له تعريضا بما نسب اليه بذلك ويحصره فرد القاضي يده الى كفه ورماه بذر اعده له فتعجب لفطنته واعداده لاشباه هذه الامور قبل وقتها (والعمدة) اي المعتمد عليه والمعنى به (هو البرهان لا غير) متوية بالاضافة بمعنى لا غير البرهان ويحتمل بعيد الا غير العمدة والظاهر هو الاول وهذه العبارة تفيد الحصر من وجوه ثلثة وقد تقررت في علم المعاني ان المبتدأ اذا عرف بلام الجنس يكون مقصورا على الخبر وان الخبر اذا عرف بلام الجنس يكون مقصورا على المبتدأ وضمير الفصل يستعمل في المشهور لقصر المسند على المسند اليه وان استعمل الزمخشري في عكسه لكن الظاهر ان المراد ههنا مذهب



المنشئ فيكون المقصود حصر العمدة على البرهان من وجوه
ثلاثة من تعريف المسند اليه ومن ضمير الفصل ومن قوله لا غير على
الاختلال الاول (وليكن هذا آخر ارسالة في المنطق) بمعنى ختمت
الرسالة فالانشاء مستعمل في الاخبار بطريق في الاستعارة المصروفة
الاصلية والتبعية والاشارة اما الى البرهان يعني نختم الرسالة بالبرهان
لانه الموصل الى التعادة الدينية والدينية والتجبي من الرذائل الرديئة
والفقر بالمطالب السنية واما الى لفظ البرهان يعني انقطع الرسالة وتم
الكلام بلفظ البرهان وانما اطبنا الكلام واوضحناه كمال التوضيح لان
من كان سبب هذا التأليف قد التمس مني على هذا الوجه اللطيف فلما لم
يسمى مخالفة بالعنف العنيف بل لا بد لي من موافقته لكونه ولدا معنويا
بالخلق اللطيف ومبني موصوفا بحسن الآداب ورعاية صنعة التلميح
اسعفته على موجب ملتسه على نهج شريف وينته على وجه لا يحرم
منه الخسيس والشريف بل ينتفع به الطالب والمطلوب من الرفيع
والخفيف وليكن هذا هدية مني الى المبتدئين الكرام ارشدهم
الى الملك العلام الى فهم الكلام هذا ما تيسر لي في هذا المحل مستظهرا
بالمالك العلام الوهات الهادي الى سبيل الصواب وقد اتفق الفراغ
من نظرها في سلك التحرير وتصويرها على احسن التصوير
بلطف القدير

قدم بعناية الله وحسن توفيقه طبع هذا الشرح الشهير
المسمى بالدر الناجي على متن ايساغوجي للفاضل النحرير السيد عمر بن
صالح الفيضي التوفاني في عصر حضرة السلطان ابن السلطان
السلطان عبد العزيز خان لا زالت محفوظة الى آخر الدوران
في المطبعة العامة حين كان حضرة عطوفتو كمال افندي ناظرا
بالمعارف في آخر محرم الحرام لسنة ثلث وثمانين
وما بين والف

Süleyr

Kisri

Yeni

Eski

Kütüphanesi

H. H. H. H.

1254